وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

قضايا البيئة في المغرب العربي

د راسة حالة الج زائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالبة

بوصباط حنان

إشراف الأستاذ

د. لعيساني بلال

أعضاء لجنة المناقشة

أ. رويبح حياة	رئيسـا
د. لعيساني بلال	مشرفا ومقررا
أ. مغريش عادل	مناقشـا

السنة الجامعية 2015 / 2016 م –1938/1437هـ

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

قضايا البيئة في المغرب العربي

دراسة حالة الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالبة

بوصباط حنان

إشراف الأستاذ

د. لعيساني بلال

أعضاء لجنة المناقشة

أ. رويبح حياة	رئيسا
د. لعيساني بلال	مشرفا ومقررا
أ. مغريش عادل	مناقشا

السنة الجامعية 2015 / 2016 م –1437/1938هـ

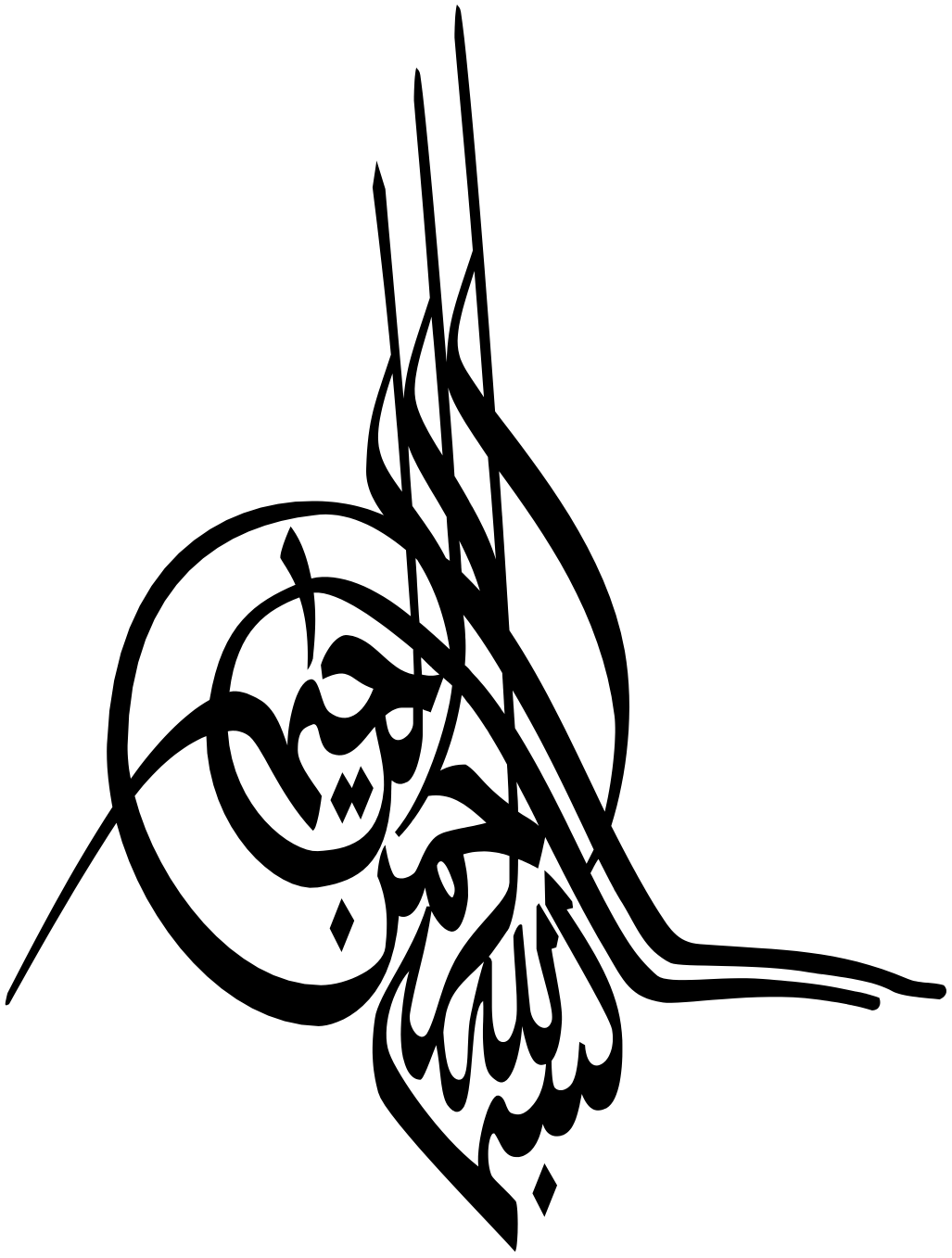

شكر وتقدير

الحمد لله عز وجل على عظيم نعمه وفضله، وعلى تيسيره لي على إتمام ها العمل الذي أقدمه، و أنا راجية من الله العلي القدير أن يجعله في ميزان حسناتي خالصا لوجهه الكريم، ويتقبله مني وأن يجد فيه بلدي ما ينفعه ويصلح أحواله.

ومن تم أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون لإنجاز هذه الدراسة بالشكل المطلوب، و أخص بالذكر **الأستاذ الدكتور لعيساني بلال** على ما قدمه من خبرته وتوجيهاته القيمة، والتي كانت عونا لي على إتمام هذه الرسالة بالشكل اللائق، و **الأستاذ بوطاف عمار** و**الأستاذ لبيد عماد** اللذان وفرا لي العديد من المراجع.

وأتقدم كذلك بالشكر إلى **لجنة المناقشة** الأفاضل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل الذين ساهموا في تأطيرنا، ولا أنسى السيد **كيشو الهادي** .

كما أتقدم بشكري و امتناني الخاص إلى **ياسر** ، **ياسين** ، **أمين** على مساعدتهم لي في إنجاز هذه الدراسة.

حنان

الإهداء

إلى **روح جدي** الطاهرة .. رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى **أبي الغالي** .. الدرع الواقي والكنز الباقي .. من جعل العلم منبع اشتياقي .. لك أقدم وسام الإستحقاقي أطال الله في عمرك

إلى **أمي الحبيبة** .. رمز العطاء .. ودروة العطف والوفاء .. أطال الله في عمرك

إلى **إخوتي و أخواتي** .. الدر النادر و الذخر العامر ..

إلى **زملاء الدراسة** دفعة الدراسات المغاربية .. رمز الصداقة وحسن العلاقة

إلى **صديقاتي** .. الذين هم انطلاقة الماضي .. وعون الحضر .. وسند المستقبل

إلى كل عائلتي و من مد لي يد العون لإتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي

حنان

مقدمة

تمهيد

لكل عصر من العصور قضية تطرح نفسها، وتشغل عقل المفكرين، ولا شك أن البيئة هي قضية العصر لما يمسها من مشاكل وتهديدات، وما يقف أمامها من رهانات وتحديات، حيث تعتبر الوسط الحيوي الذي تعيش فيه المخلوقات (إنسان، حيوان، نبات). فالإنسان يعتمد على البيئة ومواردها في تلبية كل حاجاته؛ من مأكل ومشرب وملبس ومأوى، إلى درجة تجاوز فيها قدرة الطبيعة على تجديد مواردها، وانتقل بذلك من استغلال الطبيعة إلى استنزافها، وهو ما خلق حالات مستعصية من التدهور البيئي التي أضحى يعاني منها كوكبنا.

لقد كان للثورة الصناعية وما أنتجته من تسابق على استنزاف الثروات والموارد الطبيعية الأثر الكبير على البيئة وتوازنها؛ وفي هذا السياق تعكس ظاهرة التغير المناخي والاحتباس الحراري حجم الخطر الذي يهدد نظامنا البيئي، وهو الخطر الذي لا يقتصر على بلد دون آخر، وإنما يهدد حياة البشرية ورفاهها. وهو ما أدى إلى أن يجتذب موضوع البيئة اهتماما عالميا متزايدا، وخاصة منذ سبعينيات القرن الماضي، سواء من الناحية العلمية أو العملية، بالإضافة إلى تبني الجماهير والمجتمع المدني في العالم بأسره للقضايا البيئية استشعارا منها لمخاطر استمرار التدهور البيئي بشكله الحالي، إلى جانب ما أصبح يوليه صناع السياسات العامة ، وكذلك المنظمات الإقليمية و الدولية من رعاية واهتمام لقضايا البيئة، وذلك من خلال عقد المؤتمرات والملتقيات والحملات التي تشرح طبيعة التهديدات البيئية وسبل التقليل من مخاطرها، كما عملوا على صياغة اتفاقيات دولية تلزم المجتمع الدولي بالاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها ووقف الاستنزاف المستمر لمواردها.

ومع استمرار تدهور البيئة وخطورة مشاكلها زاد هذا من اهتمام الدول من أجل الحد من هذه الممارسات الضارة و المدمرة للبيئة، ومن بينها دول المغرب العربي التي أولت اهتماما بمواضيع البيئة من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية، وإبرام الاتفاقيات البيئية، وبعث برامج بيئية وتمويلها، بالإضافة إلى الاهتمام بدعم المنظمات غير الحكومية المختصة في مجال البيئة. فشرعت العديد من الدول المغاربية في بناء أجهزة متخصصة، وكيفت قوانينها، وتنظيماتها، وبرامجها الحكومية مع القوانين و الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، وضمنت تشريعاتها التزامات تخدم هذا الهدف، فأصبحت تركز على اكتساب معارف، وأساليب علمية، ورصد المعطيات البيئية اللازمة لعمليات صنع السياسة العامة حتى تتلاءم مع البيئة وتحافظ على مواردها.

وبما أن الجزائر ليست بمعزل عن التهديدات البيئية التي أضحت تجابه دول العالم قاطبة، على اعتبار أن المخاطر التي تهدد كوكبنا تتصف بأنها كونية وعابرة للحدود، أي أنها مشكلات عالمية، ومنه فقد بات من الضروري على الجزائر الاستعداد لمختلف المشاكل البيئية والعمل على تلافيها، رغم أن هذا الشكل من المخاطر قد بقي لعقود في

الجزائر بعيدا عن الاهتمام الرسمي والشعبي، إلا أن زيادة وتيرة النمو الديموغرافي وتزايد الحاجات مقابل تقلص الموارد، بالإضافة إلى النزوح الريفي نحو المدن، وظهور عمليات التصنيع المكثفة قد دفع بالجزائر إلى وضع تشريعات لحماية البيئة والمحافظة عليها، فكان أول قانون خاص بحماية البيئة هو القانون رقم 03/83 المتعلق بحماية البيئة، وتدرجت بعده عدة قوانين من بينها قانون 10/03.

مبررات اختيار الموضوع.

هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية دفعتني لاختيار هذا الموضوع ليكون مشروع بحثي.

1- أسباب ذاتية:

- الرغبة والميول الشخصي في المساهمة في حماية البيئة من المخاطر والتهديدات التي أضحت تمثل مخاطر جدية وحقيقية للحياة على كوكبنا.

- المساهمة في وضع تصور خاص لكيفية حل المشاكل البيئية المتفاقمة في العالم وفي الجزائر تحديدا.

- السعي إلى المشاركة في النقاش الدائر حول البيئة في المغرب العربي وموقعها من التكامل المغاربي.

2- الأسباب الموضوعية:

- تزايد الاهتمام الرسمي الحكومي والشعبي الجماهيري بموضوع البيئة في العقود الأخيرة؛ أين أضحت قضايا البيئة تحتل مساحة واسعة من النقاش العلمي الأكاديمي داخل الحقول والدوائر المتخصصة.

- توجيه البحوث السياسية نحو القضايا والرهانات المعاصرة التي تشغل البشرية ككل، خاصة وأن البيئة تمثل ثروات مشتركة للإنسانية، تستحق كل الاهتمام والعناية.

- ديناميكية القضايا البيئية وتميزها بالتطور المستمر الذي يجعل من تحيين دراساتنا لهكذا موضوعات من الأهمية العلمية والعملية بمكان.

أدبيات الدراسة.

نظرا للنقص الكبير للدراسات التي تناولت موضوع البيئة في المغرب العربي، فقد استعنت في دراستي هذه على مجموعة من الدراسات والمقالات التي تناولت البيئة في الوطن العربي.

ومن أهم تلك الدراسات؛

- دراسة مايكل جونر و آخرون والمعنونة بـ "حالة المدن العربية: تحديات التحول الحضري" والذي تناول فيها تأثير التطور الحضري على البيئة العربية.

- دراسة رعد سامي عبد الرزاق التميمي و كان عنوانها: "العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي"، تطرق من خلال هذه الدراسة إلى بعض المشاكل البيئية التي تعاني منها بلدان الوطن العربي مثل ظاهرة التصحر.

- دراسة ولد القابلة إدريس والتي كانت بعنوان: "إشكالية المياه بالمغرب العربي"، والذي تحدث فيها عن التحدي الذي يواجهه المغرب العربي في الأمن المائي الناتج عن تذبذب التساقط المطري وتنامي العامل الديموغرافي.

- دراسة زنبوعة محمد والتي كانت بعنوان "الأمن المائي العربي"، تناول من خلالها مشاكل المياه في الوطن العربي.

إشكالية الدراسة

لم تعد البيئة اليوم مجرد علم تطبيقي في الجامعات، المختبرات والمعاهد، ولم تعد أدبياته، ومبادئه ضمن كتب علمية، بل إن البيئة بالمفهوم الواسع جاءت مرتبطة عضويا بحياة الإنسان، وإحدى ركائز الحداثة التي ينشدها العالم.

فقد ترتب على مغالاة الإنسان في إخضاع الطبيعة واستغلال مواردها و تلبية حاجاته المتزايدة، ومتطلباتها المتجددة حدوث تغيرات في النظم البيئية، وتدهور بيئي خطير تهدد الإنسان و قدرته والكائنات الحية على العيش في أمن.

وتكمن المشكلات البيئية في كونها عابرة للحدود الدولية والإقليمية، أدت إلى ضرورة تعاون عدة جبهات وجهات من أجل حماية هذا الحق الأساسي والمحافظة عليه للأجيال القادمة. ومن هذا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- ما مكانة البيئة في التكامل المغاربي؟

وتمتد مشكلة الدراسة إلى مشكلات فرعية كمايلي:

1- كيف تطورت تجربة التكامل في المغرب العربي؟ وما هي الظروف التي واكبتها؟

2- ما طبيعة التهديدات البيئية التي تجابه الأقطار المغاربية؟

3- فيما تتمثل أهم القضايا البيئية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة.

الفرضية الرئيسية:

تحتل مسألة البيئة موقعا متأخرا من الاهتمام في إطار العلاقات المغاربية المغاربية.

الفرضيات الفرعية

- تزامنت مشاريع التكامل المغاربي مع مراحل انتقالية حساسة في بناء الدولة الوطنية وهو ما ساهم في انتكاسة المسار التكاملي.

- تجابه الأقطار المغاربية أشكال متنوعة من المخاطر البيئية التي تتطلب حلولا مشتركة.

- تعاني البيئة الجزائرية الكثير من المشاكل والأخطار التي تنتظر حلولا حقيقية لها.

الإطار النظري للدراسة

النظرية الوظيفية الجديدة:

يزداد اللجوء إلى نظريات التكامل و الاندماج في تفسير الظاهرة الإقليمية التي تعزز وجودها في كافة مناطق العالم، كما أن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول أصبحت تدفع مناطق مختلفة في العالم إلى تنظيم تعاونها الاقتصادي و الاجتماعي في ظل تعاون العولمة الاقتصادية، ويتضح من تجارب التكامل أنها كانت تعبر إما عن إرادة سياسية من أجل ضمان الأمن والتعاون بين دول الأعضاء ، وإما أنها تخضع لمنطق وظيفي يرتبط بتحقيق حاجات أساسية يمكن تأمينها من خلال تعزيز التبادل والاتصالات بين الشعوب ، وكامتداد للوظيفية اعتمدت الوظيفية الجديدة على اسهامات **أرنست هانس وليندب** اللذان تأثرا بالاندماجية الأوروبية.

ولقد رفض الوظيفيون الجدد فكرة عزل المهام التقنية عن السياسية، أو الرخاء والرفاهية عن الحرب، إذ يرى الوظيفيون الجدد أن نجاح مسار التكامل الإقليمي يبقى مرهون بضرورة إدراجه أو تبنيه من قبل النخب السياسية على أن يدخل ضم مصالحها الذاتية، ومن حيث استراتيجيات بناء مشروع تكاملي جهوي، فإن الوظيفيون الجدد على نقيض مشروع دافيد ميت راني الوظيفي، لا يهدفان إلى التقليص من السيادة الوطنية للدول، بل خلق سيادة جديدة تتحكم فيها دول جديدة من نمط فيدرالي في إطار حدود موسع لكن مع الاحتفاظ بالسيادة والوطنية الأصلية.

- النظرية الواقعية:

وهي واحدة من النظريات الكلاسيكية التي تحاول إعطاء تفسير لتفاعلات خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين، كردة فعل على النظرية المثالية، تنطلق من تحليل التاريخ للوصول لفهم سلوكيات الدولة، كما تعتمد الدول كمستوى للتحليل وتعتبرها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وأن تضارب المصالح بين الدول هو السبب المباشر لقيام الحروب، كما تقوم الواقعية على مجموعة من المفاهيم المركزية كالبقاء والقوة والمصلحة وميزان القوة، ويعتبر **هانس مورغنتو** من أبرز رواد لمدرسة الواقعية.

وتعتبر الواقعية أن الصراع و الحرب هما أساس العلاقات الدولية، وأن هناك ثلاث مصالح رئيسية للدول هي:

مصلحة البقاء، مصلحة تعظيم القوة السياسية ومصلحة تعظيم القوة العسكرية.

الإطار المنهجي للدراسة: لأن الظاهرة السياسية ترتبط بمختلف الظواهر الاجتماعية الأخرى، فقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المناهج التالية:

*** المنهج التاريخي:**

يستخدم المنهج التاريخي للحصول على أنواع المعرفة عن طريق تقصي الأحداث الماضية، وتم اعتماده في هذه الدراسة لكونه يساعد على دراسة المسار التاريخي للتكامل المغاربي من خلال أهم محطاته ومراحلة التي مر بها.

***المنهج المقارن:**

وتم اعتماده في مقابلة ومقارنة الأوضاع البيئية المغاربية بمثيلاتها في مناطق أخرى، من أجل الكشف عن حجم الضرر الذي مس البيئة المغاربية.

المنهج الإحصائي:

يتيح هذا المنهج دراسة الجداول والبيانات الإحصائية، بغرض التعبير رقميا عن بعض الظواهر ذات العلاقة بموضوع البيئة، وللتمكن من تحليلها في سياقاتها السياسية والإدارية والاجتماعية.

منهج دراسة حالة:

ويسمح هذا المنهج بدراسة حالة دولة أو مجموعة من الدول .

لقد اعتمت هذا المنهج لدراسة حالة الجزائر، بهدف وصف حالة البيئة في هذا البلد.

تقسيم الدراسة.

اعتمادا على الخطوات المنهجية و النظرية ولغرض تحقيق أهداف الدراسة، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول.

وقد تناولنا في الفصل الأول واقع التعاون المغاربي وذلك بعرض الخلفية التاريخية لفكرة اتحاد المغرب العربي، وإبراز مقومات هذه الوحدة و مختلف العوائق التي واجهتها، إضافة إلى أحداث الربيع العربي وتأثيرها على العلاقات المغاربية المغاربية.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى قضية البيئة وتهديداتها في المغرب العربي، وذلك من خلال التطرق إلى تطور البيئة في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى إبراز المشاكل البيئية التي تعاني منها دول المغرب العربي.

أما فيما يخص الفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة حالة الجزائر من خلال تشخيص لواقع البيئة فيها، وتحديد طبيعة المشاكل التي تعاني منها الجزائر، ومختلف الأثار الناجمة عنها، وأخيرا السياسات الجزائرية في حماية البيئة.

الفصل الأول: واقع التعاون المغاربي

تمهيد

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لفكرة المغرب العربي

المبحث الثاني: مقومات الوحدة المغاربية.

المبحث الثالث: تحديات المشروع التكاملي في المغرب العربي

المبحث الرابع: الربيع العربي وتأثيره على العلاقات المغاربية

تمهيد

شكلت منطقة المغرب العرب على امتداد فترات زمنية طويلة بفعل اعتبارات ومتغيرات عديدة ومتداخلة وحدة جغرافية وعرقية ولغوية وحضارية متكاملة، بالرغم من جدورها وامتداداتها التاريخية التي تجعل منها جزءا لا يتجزأ من الكتلة الحضارية العربية الإسلامية الأوسع والأشمل، ومع مرور الزمن بدأت بعض الاعتبارات التاريخية والسوسيولوجية تدفع باتجاه تجدر الخصوصيات التي يمكن اعتبارها ركائز لشخصية وطنية مغاربية، وقد ساهمت هذه الاعتبارات في سهولة التواصل بين المغاربة على مر الحقبات التاريخية بل لعبت في الكثير من الأحيان دور العامل الموحد.

ولقد ركزت حركات التحرر الوطني للمغرب العربي دائما على الوحدة المغاربية ووجهت نضالاتها في أساسها وأفقها، بالإضافة إلى المبادرات العديدة التي عرفتها منطقة المغرب العربي.

ولقد عرفت المنطقة أحداث متعاقبة وتحديات إقليمية كانت دافعا للدول المغاربية للاهتمام بمسألة أمنها واستقرارها، بحيث سارعت لإيجاد صيغة التضامن والتكامل حتى تتمكن من مواجهة هذه التهديدات والتحديات بصورة جماعية، وبالتخلي عن فكرة الوحدة المطلقة والسعي إلى إقامة عمل مغاربي مشترك.

وتتويجا لكل ذلك تم الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي في قمة مراكش في 17 فيفري 1989، وذلك تجسيدا لفكرة الوحدة على أرض الواقع.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لفكرة المغرب العربي

المطلب الأول: تحديد مفهوم المغرب العربي

يقصد بمصطلح المغرب الرقعة من الأرض في الشمال الغربي للقارة الإفريقية، وتتضمن حاليا الكيانات المستخدمة التي تنحصر في نطاقها والمتمثلة في ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا والساقية الحمراء وواد الذهب.

وقد استخدم الكتاب العرب الكلمة "المغرب" لأنها واقعة في اتجاه غروب المشمس على عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس والتي تسمى تبعا لذلك بالمشرق، كما كان المؤرخون وعلماء الجغرافيا يسمون منطقة "المغرب" باسم "جزيرة المغرب" قصد تفريقها عن المشرق باعتبار منطقة المغرب، يحدها البحر شمالا وغربا والساحل الصحراوي جنوبا.

رغم أن المنطقة عرفت منذ آلاف السنين باسم "المغرب" إلا أنه لم يكن الاسم الوحيد، حيث أطلقت عليها تسميات عديدة هي: البربر، الشمال الإفريقي، المغرب الإسلامي، المغرب العربي. وقد اتخذت مؤخرا صيغة جديدة حيث تسمى "المغرب العربي الكبير"[1].

1- بلاد البربر:

ونشير في البداية إلى أصل كلمة "بربر" والتي فسرتها ثلاث اتجاهات وهي كالتالي:

أ- الاتجاه الأول: ينسب بعض المفكرين أصل الكلمة إلى أنهم أشخاص تعرضوا للاضطهاد في مدينة "صيدا" في لبنان فهاجروا برا برا برا إلى أن وصلوا إلى شمال إفريقيا فسموا بربرا.

ب-الاتجاه الثاني: من رأي الكتاب أنه في الحقبة الرومانية للمنطقة سموا بربرا بمعنى "الرجل المتوحش" من منطلق رفض الحكم الروماني أو العيش داخل المدينة الرومانية، باعتبار أنه كل من يعيش خارج المدينة الرومانية متوحش مثل الحيوانات الرومانية[2].

الاتجاه الثالث: يقول أنه إبان فترة دخول الفاتحين الإسلاميين إلى المنطقة اصطدم الفاتحون بلغة أهل المنطقة الأصليين واستعسر عليهم التواصل معهم فقالوا أنهم يتبربرون في كلامهم، بمعنى أنهم يتكلمون كلام غير مفهوم فسموا بربرا.

وسميت ببلاد البربر باعتبار أن العنصر الغالب في المنطقة من أصل بربري، ولكن الحقيقة أن البربر لم يسكنوا المنطقة كلها بل تمركزوا في المناطق مثل: الجزائر، المغرب، وإلى حد ما في تونس وليبيا، حتى أنه بعض الحفريات الإركولوجية تشير إلى أنه لم يكونوا سكان أصليين.

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية**، دار العلوم، عنابة، 2004، ص11.

[2] محمد أمين لعجال أعجال، **استراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، الجزائر، 2007.

2- شمال إفريقيا:

توصف المنطقة بشمال إفريقيا باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية، والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط، الذي يربط بين ثلاث قارات وهي: إفريقيا، أوروبا و آسيا[1].

هذه التسمية قديمة تعود إلى الحقبة الاستعمارية، بحيث تجعل الموقع الجغرافي هو الأساس في التسمية نتيجة تجاوز دولة حيث نجده يتكون من: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا بالإضافة إلى مصر باستثناء موريطانيا[2].

3- المغرب العربي:

إن تسمية المنطقة بالمغرب العربي، تمثل المنطقة الغربية من العالم العربي والإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط والصحراء والمحيط الأطلسي، وبالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي، فهي امتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا، حيث نكون أمام خمس دول وهي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا[3].

4- المغرب العربي الكبير:

يطلق على المنطقة المغرب العربي الكبير وذلك لتمييزه عن المغرب الأقصى: المغرب حاليا، المغرب الأوسط: الجزائر، والمغرب الأدنى: تونس، حيث تشكل هذه الدول الثلاث الإطار الضيق للمجموعة طبقا لقربها وبعدها جغرافيا عن المشرق العربي.

إلا أنه في إطاره الواسع فإن المغرب العربي الكبير يشمل بالإضافة إلى الدول الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) كل من ليبيا وموريطانيا[4].

5- الدول العربية المشاطئة للمتوسط:

يطلق على المنطقة تسمية الدول العربية المشاطئة للمتوسط ويقصد بها بالإضافة إلى الشمال الإفريقي (الجزائر، تونس، المغرب) أيضا شرق المتوسط (سوريا، لبنان، مصر، فلسطين، الأردن).

---

[1] André Charles Julien, **L'Afrique du nord en marche**, Gallimard, Paris, 1975, p23.

[2] سعد زغلول عبد الحميد، **تاريخ المغرب العربي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1995، ص3.

[3] محمد لمين لعجال أعجال، **مرجع سابق**، ص5.

[4] مصطفى الكثيري، **الخصوصية والتاريخية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية**، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن، 1986، ص8.

يلاحظ أن هذه التسمية تستثني ليبيا وموريطانيا، كما أنها تضمن مجموعتين من الدول العربية، مجموعة الشمال الإفريقي ومجموعة شرق المتوسط. وقد يرجع ذلك إلى ضعف موريطانيا على الساحة الدولية وموقف ليبيا من قضية لوكاربي كمحاولة لخدمة أوروبا، ومن جهة أخرى هي محاولة لجر بلدان المغرب العربي للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي.

6- الدول المتوسطية:

يطلق على المنطقة اسم الدول المتوسطية غير أن هذا المصطلح يحمل في طياته تعريفين للدول المتوسطية إحداهما نتيجة للمعيار الجغرافي والثاني نتيجة للمعيار الاستراتيجي.

فإذا أخدنا المعيار الجغرافي فيمكن اعتبار أن كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية، ومن هنا يمكن أن تضم المنطقة : الجزائر، تونس، ليبيا مع استثناء موريطانيا.

أما إذا أخدنا المعيار الاستراتيجي فيمكن أن تتشكل المنطقة من مجموعة الدول المرتبطة بالبحر المتوسط لها مصالح وأهداف مشتركة ومشاريع تعاون وليس بالضرورة أن تكون مرتبطة جغرافيا بالبحر الأبيض المتوسط، فيمكن أن تكون هذه المصالح والأهداف اقتصادية أو سياسية تجعلها متوسطية فعليا وعمليا وليس مجرد انتماء جغرافي للمتوسط.

أما بالنسبة إلى دراستنا، فيمكن أن نتكلم عن مغرب عربي مكون من خمس دول هي: الجزائر ، تونس، المغرب وموريطانيا، باعتبارها تشكل ما يسمى بالمغرب العربي الكبير والمتواجد في شمال القارة الإفريقية، يحده شملا البحر الأبيض المتوسط، جنوبا السينغال، النيجر وتشاد، شرقا مصر والسودان، غربا المحيط الأطلسي[1].

[1] محمد أمين لعجال أعجال، **مرجع سابق**، ص 5.

المطلب الثاني: نشأة وتطور مسار المغرب العربي الكبير

إن فكرة المغرب العربي ليست وليدة القرن بل هي راسخة الجذور في أعماق التاريخ المغاربي، وقد عرفت المنطقة المغاربية محاولات الوحدة المتكررة على مدى التاريخ ابتداء من عهد الملك البربري "ماسينيسا" ثم "يوغارطا"، ثم في الفترة الأولى للحكم الإسلامي، وانتهاء بالمحاولات التي قام بها الفاطميون بتأسيس الدولة الفاطمية، والمرابطون بتأسيس الدولة المرابطية، والموحدون أثناء قيام الدولة الموحدية والانضمام إلى الخلافة العثمانية.

لكن هذه المحاولات المتكررة لم يكتب لها النجاح لأنها كانت مركزة على استعمال القوة للغزو وبسط النفوذ، هذا فضلا على أن دافعها كان إما الأزمات الاقتصادية أو الدوافع الدينية أو المتطلبات السياسية أو التحولات الاجتماعية[1].

ويرجع الكثير من المؤرخين في شؤون المغرب العربي الجذور التاريخية للعمل الوحدوي المغاربي إلى بداية القرن العشرين، امتدادا لحركة النهضة التي ظهرت في المشرق العربي، واستلهاما لتجارب الثورات المختلفة التي ظهرت في شتى أنحاء العالم، و قد برزت حركات تحرر متجانسة الأهداف في المغرب العربي، بحيث نشأت في البداية حركة الشباب التونسي سنة 1907، ثم حركة الشباب الجزائري سنة 1914، وأخيرا حركة الشباب المغربي سنة 1919[2].

ويضيف البعض أن الأصول التاريخية لفكرة المغرب العربي ترجع إلى "علي باشا حمبة" أحد ملهمي الحركة الوطنية التونسية في بداية القرن العشرين[3].

يعتبر الزعيم "علي باشا حمبة" أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي، حيث أثمرت اللقاءات بينه وبين قرنائه في الجزائر والمغرب إلى تأسيس جمعية للدفاع عن العمال المغاربة في باريس سنة 1923 سميت "نجم شمال إفريقيا"، والتي تحولت إلى جمعية سياسية سنة 1926 تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي، وتصدر جريدة "الأمة" الناطقة بالعربية وكان رئيس هذه المنظمة الزعيم "مصالي الحاج" أحد زعماء الحركة الوطنية الجزائرية، وبذلك تكون جمعية "نجم شمال إفريقيا" قد انطلقت للعمل سياسيا من منظور وحدوي أيضا[4]، ويتجلى ذلك من خلال عملها من أجل التحرير وبلورة فكرة المغرب العربي.

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص15.

[2] Paul Balta, **Le Grand Maghreb**, Edition la phomic, Alger, 1990, p19.

[3] حسين بوقارة، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص13.

[4] محمد عابد الجابري، **فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص19.

والمنطقة الثانية التي كان لها تأثير في نشر الوعي الوحدوي والعمل من أجل تحرير المغرب العربي هي "جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين" التي تأسست في باريس سنة 1927، وقد قامت المنظمة بدور بالغ الأهمية في صفوف طلاب المغرب العربي في حملهم لفكرة توحيد المغرب العربي الذين سيصبحون فيما بعد زعماء الحركات التحررية في شمال إفريقيا[1].

أما المرحلة الثانية من مراحل العمل الوحدوي المغاربي فقد اتسمت بظهور حركات التحرر الوطني في شكل أحزاب سياسية قائمة على أساس التربية القطرية الضيقة تارة، وتارة أخرى على أساس النظرة الشاملة والتصور الوحدوي لمستقبل المغرب العربي، ففي سنة 1920 تم إنشاء الحزب الدستوري التونسي، كما تم في سنة 1926 تأسيس نجم شمال إفريقيا الذي رفع سيطرة العنصر الجزائري إلا أن مطالبه كانت تتعدى القطر الواحد بحيث ناضل من أجل استقلال كل شمال إفريقيا. وقد تحول نجم شمال إفريقيا إلى حزب الشعب الجزائري في سنة 1937 تحت قيادة مصالي الحاج، أما في المغرب فقد تكون حزب الاستقلال سنة 1943[2].

وفي سنة 1936 بادر أحد الشبان الوطنيين في تونس إلى تأسيس جمعية "شباب شمال إفريقيا" تشترط في عضويتها الاعتراف بأن شمال إفريقيا وحدة لا تقبل التجزئة، وأنه وطن واحد يجب على أبنائه تكوين جبهة واحدة للدفاع عنه. أما في الجزائر فقد ظلت جمعية العلماء المسلمين التي أسسها "الشيخ ابن باديس" عام 1928 تبث الوعي القومي، العربي والإسلامي، ليست في الجزائر وحدها حيث كانت لها فروع ومدارس في مختلف الجهات، بل أيضا في كل من تونس، المغرب، وذلك من خلال مجلتها "الشباب" ونشراتها الأخرى. هذا بينما بقيت الفكرة حية في باريس بين صفوف الطلاب والعمال واللاجئين السياسيين من أبناء شمال إفريقيا. وهكذا سيؤكد الشيخ الهادي السنوسي في 1939 في مؤتمر جمعيته "جمعية الثقافة الإسلامية"، أن شعب شمال إفريقيا شعب واحد، وأن الحدود التي تفصل بعضه عن بعض ليست سوى حواجز مفتعلة[3].

وفي المرحلة الثالثة من نشاط الحركات الوطنية المغاربية الممتدة من سنة 1945 إلى غاية استقلال الأقطار المغاربية عادت النزعة الجماعية الوحدوية لتهيمن على برامج و نشاط هذه الحركات، فانتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء جامعة الدول العربية بالقاهرة في ماي 1945 عرف العمل المغاربي الوحدوي نقلة هامة، بحيث انتقل نشاط الحركات الوطنية المغاربية من أوروبا إلى القاهرة. ونتيجة لذلك عقد زعماء هذه الحركات في فيفري 1947 بالقاهرة اجتماع تمخض عنه إنشاء مكتب المغرب العربي، والذي انبثق عنه لجنة تحرير

[1] جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص16.
[2] علي أومليل، **النخبة الوطنية وفكرة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص ص 50-51.
[3] محمد عابد الجابري، **مرجع سابق**، ص20.

المغرب العربي التي كانت تمثل رمزا حقيقيا لتوحيد بلدان المغرب العربي. وأسندت رئاسته إلى زعيم ثورة الريف المغربية عبد الكريم الخطابي[1].

ومع مطلع الخمسينيات أخذ المنظور الوحدوي طابع العمل العسكري وأصبح الإطار المرجعي للحركة التحريرية المسلحة، فتكونت بالتعاقب جيوش التحرر المغربية حيث تكون في الجزائر سنة 1954 جيش التحرير الجزائري، وفي تونس سنة 1955 وجيش التحرير المغربي من نفس السنة 1955. وقد ساهمت الحركات الاستقلالية مساهمة فعالة في مؤتمر باندونغ سنة 1955، حيث نال تأييدا مطلقا ومناصرة عقيدتها المتمثلة في الاستقلال والحرية وإنهاء الهيمنة الاستعمارية في أقطارها المغاربية الثلاثة، وهذا المنحى الجديد لم يعش طويلا لأنه سرعان ما أوجد لها المخطط الاستعماري الذي أخرج بموجبه تونس والمغرب من دائرة الكفاح المسلح، وذلك باعترافه لكلا القطرين بالاستقلال على التوالي: المغرب 2 مارس 1956، تونس 20 مارس 1956 وهذا للتفرغ لإخماد الثورة الجزائرية.

فبعد استقلال كل من تونس والمغرب سنة 1956اتفقت الأطراف الثلاثة على عقد لقاء قمة في تونس بتاريخ 22 أكتوبر 1956 ، ولكن الاجتماع لم يتم بسبب تحويل الطائرة التي كانت تقل أعضاء الوفد الجزائري من طرف المخابرات الفرنسية.

رغم إفشال انعقاد مؤتمر تونس بين قادة هذه الأركان من طرف السلطات الاستعمارية، فإن محاولات التنسيق والتشاور لعقد اجتماع آخر بقيت متواصلة حتى كللت في أفريل 1958 بعقد مؤتمر في طنجة المغربية الذي أعتبر بمثابة شهادة ميلاد حقيقية للمسعى التكاملي في المغرب العربي.

انعقد مؤتمر طنجة من 27-30 أفريل 1958 بحضور ممثلين عن الأحزاب المغاربية (جبهة التحرير الوطني من الجزائر، الحزب الدستوري من تونس، وحزب الاستقلال عن المغرب)، وقد تمخض عن هذا المؤتمر مجموعة من القرارات.

ورغم أهمية النتائج التي انبثقت عن مؤتمر طنجة فإن الظروف الداخلية والدولية للأطراف الثلاثة لم تسمح بالتطبيق الفوري للقرارات، فالجزائر كانت منشغلة بعملية بناء الدولة الوطنية وما أفرزته من تحديات ومتاعب بالإضافة إلى ارتباطها باتفاقيات تعاون مع فرنسا[2].

[1] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص ص 16-17.
[2] **نفس المرجع** ، ص21.

وبعد استقلال الجزائر سنة 1962 كان بناء المشروع المغاربي في قلب المفاوضات بين البلدان الثلاثة، حيث تم توقيع اتفاقية الرباط عام 1963 التي نصت على تحقيق التطابق في سياسة البلدان الثلاثة اتجاه السوق الأوروبية المشتركة وتنسيق مخططات التنمية، وسياسة التبادل التجاري، إلا أن كل هذه الاتفاقيات لم تتجسد على أرض الواقع، وهذا بسبب التنافس الذي دب بين حكوماته المختلفة على زعامته والنزاعات الحدودية ونذكر منها: النزاع المسلح بين الجزائر والمغرب في أكتوبر 1963 (حرب الرمال)[1].

وفي خضم هذه الخلافات والتناقضات فقد تواصلت المحاولات التكاملية الوحدوية في منطقة المغرب العربي ، إذ برزت مرة أخرى سنة 1964 عن طريق اللجنة الاستشارية الدائمة هذه اللجنة ذات الاختصاص الاقتصادي، على شكل اجتماعات دورية على مستوى الوزراء، وهكذا اجتمع وزراء الاقتصاد المغاربة مرتين سنة 1964، عقد الاجتماع الأول في تونس أما الاجتماع الثاني فتم بطنجة في نوفمبر 1964، وتم عقد اجتماع آخر لوزراء الاقتصاد بطرابلس في ماي 1965 والذي تلاه اجتماع الجزائر في فيفري 1966، وفي منتصف السبعينيات طفت إلى السطح مجموعة من المشاكل ذات الطبيعة السياسية كانت كافية لإدخال دول المغرب العربي في حرب باردة دامت أكثر من عشر سنوات. وقد كان ظهور مشكلة الصحراء الغربية السبب الذي أدى إلى تجميد شبه كلي للعمل الوحدوي في المغرب العربي.

إن التدهور الشديد في العلاقات السياسية دفع الدول المغاربية إلى انتهاج سياسة المحاور قصد إحداث شيء من التوازن بين الأطراف، وأول هذه المحاولات كانت معاهدة الإيخاء والوفاق التي وقعت بتونس في 19مارس1983 بين الجزائر وتونس وانضمت إليها موريطانيا في ديسمبر من نفس السنة. أما المحاولة الثانية تكمن في معاهدة وجدة والتي تم التوقيع عليها في 13 أوت 1984 بين المغرب وليبيا ولكنها لم تدم طويلا، فقد تم إنهاء العمل بهذه المعاهدة سنة 1986.

ولقد تجدد الأمل في تحقيق الوحدة المغاربية إثر استئناف العلاقات الديبلوماسية بين الجزائر والمغرب في 16ماي1988 ، وعودة التآخي بين تونس وليبيا إثر إعادة علاقتهما الدبلوماسية في ديسمبر 1987. وهذا سمح بالدعوة من جديد فكانت قمة زرالدة المنعقدة يوم 10 جوان 1988 التي جمعت لأول مرة قادة البلدان المغاربية الخمسة، والتي عقدت بالجزائر، أعطت الانطلاقة المبدئية لتحقيق مشروع وحدة المغرب العربي، وقد تقرر تشكيل لجنة سياسية مغاربية تعمل على التحضير لعقد قمة تأسيسية لاتحاد المغرب العربي، وقد اجتمعت اللجنة في الجزائر في شهر جويلية 1988 قامت بوضع المقترحات

[1] توفيق المدني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص20.

والتصورات التي ستكون أساسا للوثيقة المؤسسة للوحدة المغاربية في 17 فيفري 1989 بمراكش.

وفي 17 فيفري 1989 أبرم قادة المغرب العربي في مدينة مراكش معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي وبموجبها أنشأ "اتحاد المغرب العربي"[1].وقد نصت المعاهدة على إنشاء مجموعة من المؤسسات التكاملية وما تستوجبه من سياسات ميدانية، وهي مؤسسات تختص كل منها بوضعية معينة وتتمثل هذه الأجهزة في:

- مجلس الرئاسة.
- الأمانة العامة.
- الهيئة القضائية.
- مجلس وزراء الخارجية المكلف بالتحضيرات لدورات مجلس الرئاسة.

ولقد فشل رؤساء دول المغرب العربي في التوصل إلى عقد اجتماع لمجلس الرئاسة، يعني من الناحية العملية التجميد شبه التام لتلك الأجهزة، وتراجع عن فكرة اتحاد المغرب العربي التي بقيت حبيسة الإرادة السياسية لقادة الدول المغاربية[2].

المبحث الثاني: مقومات الوحدة المغاربية

بالنظر إلى مجموعة العوامل التي أدت إلى إنشاء الاتحاد المغاربي نجد أن هناك عوامل فرضت على أقطار المغرب العربي التكامل، كما أن هذه الدوافع والعوامل تجمع بين ما هو داخلي وما هو خارجي. إن أقطار المغرب العربي تتوفر على دوافع ثابتة تجبرها على التقارب والتكامل اقتداء بدول الاتحاد الأوروبي، كاللغة والدين، ودوافع خارجية جعلتها تفكر هي الأخرى في تشكيل تكتل.

ومن هذا المنطلق ندرس في هذا المبحث المقومات الداخلية والدوافع الخارجية التي تساهم في بلورة التكتل المغاربي.

المطلب الأول: المقومات الداخلية لقيام اتحاد المغرب العربي.

إن العوامل الداخلية هي في حد ذاتها مكسب بالنسبة لاتحاد المغرب العربي، فهي المحرك لأقطار المغرب العربي للمضي قدما في تجسيد الوحدة التي تبدأ بالتعاون والتقارب والتكامل وهي فكرة تفرضها عوامل اللغة والدين، التاريخ المشترك ...وغيرها.

[1] جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص ص 18-21.
[2] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص27.

1- وحدة اللغة و الدين:

لقد أسس اتحاد المغرب العربي على عدة أسس ثقافية ورمزية، ذكر من بينها إعلان مراكش الدين واللغة[1].

إن وحدة الدين واللغة تشكل عاملا أساسيا وهاما لقيام الاتحاد وذلك لأسباب تاريخية، لكون منطقة المغرب العربي بوضعها الحالي من صنع الإسلام و لاعتناق الشعوب المغاربية الدين الإسلامي. ومن المعروف أن اللغة وسيلة أو أداة للتعامل والتفاهم بين أفراد جماعة ما تجعل الناطقين بها جماعة مميزة عن الآخرين، وتؤدي إلى خلق شعور عام بينهم، وعن طريقها يتم نقل التاريخ المشترك لأفراد هذه الجماعة[2].

كما نجد أن كافة الدساتير المغاربية قد أكدت ارتباط شعوب المنطقة بالدين الإسلامي، كما أكدت بصريح النص على اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية وطنية للشعب والدولة[3].

2- وحدة التاريخ و المصير المشترك:

يعد التاريخ الضمير الحي للأمة ومحاولة بناء المستقبل دون فهم الماضي محاولة فاشلة لا محال، ومن بين أهم ما ميز المغرب العربي أن أقطاره مرت بالتجارب والتحديات التاريخية نفسها وبالتالي عرفت تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

وبالنسبة لعامل المصير المشترك فإنه متوفر في الدول المغاربية، فإن اتحاده في العقيدة واللغة والمصالح الاقتصادية والوحدة الجغرافية والتاريخ المشترك خلق لديهم الشعور المشترك والرغبة في العيش معا[4].

3- وحدة الثقافة والنظم التشريعية والاجتماعية:

إن وحدة اللغة في المغرب العربي أدت إلى وحدة الثقافة ومن ثمة وحدة الفكر والذي بدوره يؤدي إلى خلق مفاهيم مشتركة[5].

كما أن وحدة النظم التشريعية متوفرة في المغرب العربي، فالتشريع نجده واحد بالنسبة لغالبية الدول المغاربية، لأن أصوله وفروعه مستمدة من القواعد التشريعية الإسلامية وإن كانت الدول تختلف في ترتيبها ضمن مصادر القانون.

وما يقال بالنسبة لوحدة النظم القانونية يقال أيضا بالنسبة لوحدة النظم الاجتماعية.

---

[1] رشيد الإدريسي، "المغرب الموحد ومسألة الأمازيغية"، **مجلة المغرب العربي**، العدد 2، 2009، ص14.

[2] محمد الشافعي أبوراس، **نظم الحكم المعاصر**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1984، ص23.

[3] جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص36.

[4] جمعة أحمد السويسي، **مرجع سابق**، ص22.

[5] جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص39.

إن هذا التقارب الثقافي والتشريعي والاجتماعي من شأنه أن يوفر الانسجام والتطابق بين شعوب المغرب العربي داخل الاتحاد ويدعم قيام الاتحاد[1].

4- الرقعة الجغرافية والسكان:

تتكون منطقة المغرب العربي من رقعة جغرافية واحدة تقع شمال إفريقيا تزيد مساحتها عن 6 ملايين كلم²، وهي تتوسط ثلاث قارات هي آسيا، إفريقيا وأوروبا، وتطل معظم دولها على بحار ومحيطات مما يسمح لها بربط دول العالم ببعضها البعض . وتتميز تضاريسها بوجود مجاري ومساقط مائية[2].

ويعتبر الترابط الجغرافي كأحد مقومات الوحدة المغاربية في كون منطقة المغرب العربي تكون وحدة جغرافية وإن تعددت وحداته السياسية، فعامل الوحدة الجغرافية من العوامل التي تدفع وتساعد قيام اتحاد مغاربي[3].

كما أن المنطقة المغاربية بتعدادها السكاني المتزايد تعد قوة يد عاملة هائلة وسوق تجاريا واستهلاكيا مهما[4].

جدول رقم 01: تطور عدد سكان المغرب العربي من سنة 1960 – 2011(الوحدة مليون نسمة)

الدول / السنة	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريطانيا
1960	10.8	4.2	11.6	1.3	1
1991	26	8	26	4.5	2
2011	35	10.6	32	6.6	3.3

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

5- العامل الاقتصادي:

تملك الدول المغاربية من مقومات التكامل ما يجعلها قادرة على تحسين قدرتها التنظيمية والرفع من قدرات اقتصادياتها الإنتاجية، وبما يمكنها من الاستخدام الأمثل لمواردها و إمكانياتها.

---

[1] **نفس المرجع**، ص39.

[2] جميلة الحوزي، "التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق"، **مجلة اقتصاد شمال إفريقيا**، العدد 5، د س ن، ص26.

[3] علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص ص 160-162.

[4] عبد الحليم بن مشري وعبد الوهاب بن خلف، "التنافس الدولي على منطقة المغرب العربي"، مركز الجزيرة للدراسات، من موقع: **http//studies.aljazeera.net//**

توجد بمنطقة المغرب العربي إمكانات اقتصادية هائلة تتجلى أساسا في القطاع الطاقوي الذي تتصدره الجزائر وليبيا، حيث تؤكد المؤشرات الخاصة بالاحتياطات التي تزخر بها دول المغرب العربي، فقد قدرتها "بريتيش بتروليم" في عام 2008 بحوالي 13 مليار طن من البترول، 53% منها في ليبيا و 46% في الجزائر، ويصفها الخبراء بأنها احتياطات مهمة بإمكانها تزويد استهلاك كافة دول المغرب العربي لحوالي 93 عاما من الاستهلاك و53 عاما من الإنتاج[1].

كما تعرف منطقة المغرب العربي احتياطيا وافرا من الغاز، بالإضافة إلى النفط والغاز، وهناك موارد طبيعية أخرى كالحديد، ونجدها متوفرة بنسبة كبيرة في الجزائر وليبيا وموريطانيا[2]، حيث تعتبر موريطانيا ثاني منتج له، فهي تنتج ثلاثة أرباع الإنتاج المغاربي من الحديد[3].

أما الفوسفات فيكثر في المغرب الأقصى، حيث يحتل المرتبة الأولى في إنتاجها عالميا بالإضافة إلى الدهب المتواجد بكثرة خاصة بموريطانيا حيث أنتجت 1900 كلغ سنة 1994، والفضة والزنك بنسب متفاوتة في كافة الأقطار المغاربية، في حين إنتاج الطاقة النووية يكاد ينعدم، وبالنسبة للطاقة الشمسية فإن لها إنتاجا هائلا، ولكن لا يزال في بدايته[4].

كما تتميز منطقة المغرب العربي بتنوع بيئتها الطبيعية، إذ تتمثل الأراضي أقاليم الغابات والمناطق شبه الرطبة والأقاليم الجافة والأقاليم الصحراوية، وبتنوع البيئة الزراعية تتنوع المحاصيل النباتية من حبوب شتوية وصيفية وبقول ومحاصيل زيتية وخضر وفواكه....، كما تتنوع الثروة الحيوانية والسمكية[5].

كما أن هناك إمكانية كبيرة لزيادة وزن الثروة الحيوانية البرية والبحرية، فمساحة المراعي الطبيعية على مستوى العالم العربي وحده تقدر بحوالي 250 مليون هكتار 40% منها توجد بمنطقة المغرب العربي، والتي تمتد من جهة أخرى إلى آلاف الكيلومترات البحرية بدءا من المحيط الأطلسي بشواطئ موريطانيا والمملكة المغربية إلى البحر الأبيض المتوسط على الشواطئ المغربية و الجزائرية والتونسية، وما تحتويه من إمكانات هامة

[1] عبد الوهاب بن خلف، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، دار طليطلة، الجزائر، 2010، ص46.

[2] **نفس المرجع**، ص48.

[3] يسرى محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص40.

[4] عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**، ص48.

[5] صالح صالحي، **الإمكانات المتاحة والاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة**، دار الهدى، د م ن، 2005، ص305.

لتطوير مكانة هذه الاقتصاديات في إنتاج وتجارة الأسماك في الأسواق الإقليمية والقطرية[1].

وتتوفر رؤوس الأموال بشكل هائل نتيجة ضخامة عائدات البترول، إلا أن هذه الأموال لم تسهم بشكل جدي في تنمية المنطقة إنما توجه للاستثمار في الخارج، فإن الأموال المهاجرة والمستثمرة في الدول الغربية تكفي لتغطية نسبة هامة من الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة في الدول المغاربية[2].

المطلب الثاني: الدوافع الخارجية لقيام اتحاد المغرب العربي.

هناك جملة من التحولات أثرت على مجرى الأحداث الدولية وامتد هذا التأثير إلى كافة دول العالم بأسره، بحيث أصبحت مطالبة بأن تتكيف مع حركة التغير العالمية، ولم تسلم أقطار الاتحاد المغاربي من هذا التأثير، إذ كان دافعا لها لأن تخوض هي الأخرى طريق التغيير.

1- **تفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة:**

كانت دول العالم الثالث تعتبر من أولويات الاتحاد السوفياتي ، فبعد تفكك المعسكر الشرقي لوحظ أن هناك تراجع واضح في اهتمامات وأولويات روسيا اتجاه قضايا العالم الثالث. وبوصف أقطار المغرب العربي أقطار من العالم الثالث، فإن تواجد الاتحاد السوفياتي، يمثل بالنسبة لها عاملا مساندا.

إن بعض الأقطار المغاربية كانت تعتبر الاتحاد السوفياتي مظلة سياسية يساندها، ويدافع عن أمنها الداخلي في حالة تهديد خارجي. فعند انهيار الاتحاد السوفياتي وجدت أقطار المغرب العربي نفسها في وضع صعب، إما أن تشكل تكتلا موحدا على غرار التكتلات الأخرى، وإما ستبقى مشتتة لا سند لها[3].

2- التكتلات الاقتصادية الكبرى:

إن أحد الملامح الجديدة التي طبعت النظام الدولي أنه عالم يغلب عليه الاعتماد المتبادل بعد تفكك مفهوم الأمن، أو الذي صار مفهوما شاملا أزال الحدود السياسية وأثر على مفهوم الدولة القومية[4]. وقد فتحت نهاية الحرب الباردة كذلك المجال لظهور مجموعة من التكتلات

[1] مانع صالحي، **مرجع سابق**، ص303.

[2] محمد الشكري، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، المؤتمر المصرفي العربي السنوي: رؤية عربية للتنمية الاقتصادية،
7 –8نوفمبر 2007 ، الدوحة، قطر، ص11

[3] عبد الوهاب بن خلف، **مرجع سابق**، ص58.

[4]Alfredo G. A. Valladao, **Les Mutations dès l'ordre mondial géopolitique des grandes puissances 1980-1995**, édition la couverte, Paris, 1994, pp 170-171.

الجهوية وأهم هذه التكتلات: التكتل الأوروبي، والذي اقتصر فيما سمي بدول الاتحاد الأوروبي والذي يضم 27 دولة[1].

أما في منطقة المحيط الهادي ففي جوان 1992 تم إعطاء الطابع المؤسساتي للتعاون الاقتصادي في منطقة آسيا- المحيط الهادي(APEC*)[2]، كما أقامت الولايات المتحدة اتفاقا للتبادل الحر في أمريكا الشمالية(ALENA**).

وعلى أساس ذلك وجدت أقطار الاتحاد المغاربي أو الوضع الدولي الجديد يستوجب منها كذلك أن تشكل تكتلا اقتصاديا كي تظفر بمكانة لها، كما اقتنعت من جهة أخرى أن تعاملها مع المحيط الخارجي وبالأخص المحيط الأوروبي يجب أن يكون متوازنا ولن تصل إلى هذا التوازن إن لم تصل إلى اندماج اقتصادي وشبكة أمنية موحدة تواجه من خلالها التهديدات الأمنية والاقتصادية[3].

إن التكتلات العالمية والإقليمية كانت من الدوافع التي أدت بأقطار الاتحاد المغاربي إلى التفكير بمشروع اندماجي وحدوي على غرار المشاريع التكاملية الأخرى في العالم.

3ـ التطورات الاقتصادية والتكنولوجية:

إن سيطرت القوى الصناعية الكبرى على الساحة العالمية أصبحت شبه مطلقة على المؤسسات المالية والاقتصادية ويعود هذا أساسا إلى الهيمنة الواضحة للقدرة الإنتاجية والاقتصادية، والعلمية والتقنية، فأصبح الاقتصاد العالمي يخضع لمراقبة المنظمة العالمية للتجارة (OMC) بعد أن خلقت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (GATT)فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تراقب الاقتصاد الدولي[4].

إن التطورات التكنولوجية بالأخص في ميدان الإعلام والاتصال تقرب بين المنظومات الفكرية العالمية، فالكثير من دول العالم غيرت نموذجها السياسي ونظامها الاقتصادي إلى النموذج والنظام الليبرالي، كما أن النزعة الاستهلاكية والايديولوجية الليبيرالية أصبحت هي السمة الغالبة في نظام اليوم، ولم تسلم حتى أقطار الاتحاد المغاربي. إن أقطار المغرب

---

[1] جعفر الجزار، **ماستريخت والصراع الأوروبي الخفي**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1993، ص33.

[*] (ABEC): تعاون اقتصادي في منطقة آسي-المحيط الهندي الذي يجمع بروناي، ماليزيا، إندونيسيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، أستراليا، زيلندا الجديدة، اليابان، غينيا الجديدة، كوريا الجنوبية، الصين، تايوان، هونغ كونغ. انضمت فيتنام عام 1995 ولاوس وبورما عام 1997 في حين انضمت كامبوديا عام 1999.

[2] عامر لطفي، **الاقتصاديات الست الأغنى في العالم**، دار الرض للنشر، دمشق، سوريا، 2003، ص209.

[**] (ALENA): اتفاق تبادل حر في أمريكا الشمالية الذي وقعه في 17 ديسمبر 1992 رئيس الوزراء الكندي والرئيس الأمريكي والمكسيكي. ويضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك.

[3] حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص58.

[4] عبد الوهاب بن خلف، **مرجع سابق**، ص63.

العربي قد امتد إلى داخلها التأثير التكنولوجي الخارجي وهي تحاول اليوم أن تتكيف مع حركة التغيير الدولي لأنه البيئة الدولية يحكمها النموذج الليبيرالي الغربي.

المبحث الثالث: تحديات المشروع التكاملي في المغرب العربي.

إن التجربة التكاملية المغاربية، وبالرغم من توفر الشروط الأساسية لتحقيقها، إلا أنه توجد عقبات، أو بالأحرى مجموعة من التحديات التي أعاقت مسيرتها، وجعلتها تركن إلى الجمود منذ 1995، هذا على الرغم من أن التجربة نمت في بيئة متجانسة، إلا أن كل هذا لم يجنبها التعثر.

فاتحاد المغرب العربي صاحبته منذ البداية عوائق وتحديات لم تتمكن من تجنبها، منها ما هو داخلي ويرتبط بوضعية الأقطار المغاربية وسياستها اتجاه بعضها البعض وما هو خارجي.

المطلب الأول: التحديات الداخلية:

تعددت التحديات والمشكلات المانعة للتكتل والتكامل المغاربي وأخذت اتجاهات عديدة تراوحت بين تحديات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، والتي حالت دون التوصل إلى حالة من التكتل.

1-التحديات السياسية:

تأتي في طليعة التحديات السياسية التي تعيشها منطقة المغرب العربي أزمة الشرعية فأغلب الأنظمة في الدول المغاربية وصلت إلى سدة الحكم بطريقة غير شرعية عن طريق الانقلابات وهذا ما جعل هذه الشرعية ضعيفة أو حتى تفقدها بعض الدول، فلقد استندت النخب السياسية الحاكمة في المنطقة إلى شرعية القوة عموما لحفظ سلطتها وإعادة انتخابها، ولكنها تحاول إلى جانب ذلك بناء تلك الشرعية سياسيا وبعيدا عن العنف المادي ما أمكن[1].

وباعتبار هذه الدول تعاني من أزمة الشرعية فهي بالضرورة تعاني أزمة ديمقراطية، فلا حقوق الإنسان محترمة ولا المؤسسات السياسية منتخبة بطريقة شرعية ونزيهة، ولا الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية مهيأة للدفاع عن الحقوق الشرعية للمواطنين البسطاء[2].

[1] جمعة أحمد سويسي، **المغرب العربي، التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص84.

[2] **نفس المرجع**، ص63.

كما تمثل الاختلافات بين النظم السياسية وترتيب أولوياتها أحد التحديات والمشكلات الأساسية، حيث أن الدول المغاربية لازال النظام الحاكم فيها يمارس الدور الأكبر في وضع وتنفيذ السياسات[1].

غياب الإرادة السياسية للحكام، وهذا راجع إلى الأنساق الفكرية للقيادات السياسية في المغرب العربي، أو ما يمكن تسميته بالمرجعيات الإدراكية تنظر بنوع من الشك أو أحيانا التخوف اتجاه ما يصدر عن الآخر أو الآخرين من سلوكيات وأفعال. ومن الناحية العملية أفرز التناقض في المنطلقات الفكرية للقيادات السياسية في المغرب العربي حربا باردة بين جل الأقطار وضلت في حالة العلاقات الجزائرية المغربية إلى أقصى درجات التصعيد[2].

الاهتمام بالبناء القطري على حساب البناء القومي، فكل دولة ترفض التنازل عن جزء من سيادتها لصالح البناء التكاملي[3].

التجزئة السياسية إن تحدي التجزئة السياسية عرقلة المسيرة التنموية في إطار التكامل المغاربي، وذلك بما تعانيه أقطار المغرب العربي من تفرقة سياسية، ومشاكل حدودية ورثتها عن الاستعمار.

لقد عملت النزاعات الحدودية على عرقلة مسار التكامل المغاربي، فالمنطقة المغاربية عرفت مجموعة من النزاعات الحدودية وكان أهمها:

*** نزاع الحدود الجزائر – المغرب:**

ويعتبر أخطر النزاعات الحدودية في المنطقة؛ فلقد عرفت قضية الحدود بين الجزائر والمغرب مد وجزر وصل إلى حد الاشتباك منذ سنة 1962 بسبب المطالب المغربية التاريخية و خاصة بعد اكتشاف وجود الحديد في تلك المنطقة، وقد اتخذ هذا المشكل شكلا جادا في 14 أكتوبر 1963 باشتباك مسلح والذي أطلق عليه اسم حرب الرمال أو حرب الصحراء، ولم يتوقف إلا بعد وساطة عربية وإفريقية مكثفة، حيث عرف البلدين نوع من التقارب ولكن سرعان ما عاد التوتر بين البلدين من جديد في 1966 بعد إعلان الجزائر عن تأميم البترول ومن بينها غار جبيلات أي المنطقة التي تطالب بها المغرب، وظل الأمر هكذا إلى غاية توصل البلدان إلى رسم الحدود[4].

ولكن الخلاف بين الجزائر والمغرب لايزال متواصل إلى غاية اليوم بسبب قضية الصحراء الغربية.

---

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي، **التغيير الاجتماعي والاقتصادي ومضاعفاته السياسية: المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص ص 302-304.

[2] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص ص 62-66.

[3] الطاهر لبيب و آخرون، **وحدة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص89.

[4] محسن عوض وآخرون، **الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها**، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1989، ص281.

*** نزاع الحدود الجزائر – تونس:**

كان الخلاف الحدودي بين الجزائر وتونس يتمحور حول النقطة رقم 233 التي تسلمتها الجزائر عن الإدارة الفرنسية بعد الاستقلال والتي تدعي تونس أنها تابعة لها، وهي تمثل رقعة تبلغ مساحتها حوالي 17 كلم².

وفي سنة 1983 توصلت الدولتان إلى اتفاق حيث اعترفت تونس بالحدود التي كانت موجودة عند 1962، وتم التوقيع على معاهدة الإخاء والوفاق في 19 مارس 1983[1].

*** نزاع الحدود الجزائر – ليبيا:**

بالنسبة لبداية النزاع بين الجزائر وليبيا في 1967 حيث ادعت ليبيا اختراق الدوريات الجزائرية الحدود الليبية عند قرية "أمباس"، كما اتهمت ليبيا الجزائر بتوغل الطيران الجزائري في الفضاء الليبي للاستكشاف والتصوير، وقد عرف النزاع عدة أحداث مسلحة، ولكن سرعان ما توصل الطرفان إلى إخمادها، وسارعا إلى تشكيل لجنة مشتركة لتوضيح الحدود بين البلدين، وإنهاء كل ما من شأنه أن يدخلهما في دوامة الصراعات السياسية والعسكرية ويبعدهما قضاياها المصيرية، لاسيما ما يتعلق بوحدة المغرب العربي[2].

*** نزاع الحدود تونس – ليبيا:**

بدأ الخلاف بين البلدين سنة 1969 عند طرد 80 ألف عامل تونسي من ليبيا بعد الإطاحة بالنظام الملكي، وتفجرت أزمة البلدين في 1976 عندما قامت ليبيا بترحيل 19 ألف عامل تونسي وتجددت الأزمة في 1977. لكن هذا النزاع عن الحدود كان سببه نزاع حول الجرف القاري في المياه الإقليمية، بمنطقة الرصيف القاري في البحر الأبيض المتوسط الذي قيل عنه أحد مصادر البترول، وانتهى النزاع في 27 فيفري 1982 عند توقيع اتفاق بين البلدين حول زيارة القدافي لتونس كمحاولة للارتقاء في العلاقات بينهما[3].

أما فيما يخص الخلاف **المغربي –الموريطاني** فيعود تاريخه إلى سنة 1956، حيث كان المغرب يطمح لبناء مغرب كبير يمتد إلى نهر السينغال جنوبا، وصحراء مالي شرقا ويشمل بالإضافة إلى هذا منطقة الصحراء الغربية، فالمغرب كانت تطالب بموريطانيا. بقي هذا

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **نزاعات الحدود العربية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص ص 113-114.

[2] علي أحمد هارون، **أسس الجغرافية السياسية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص255.

[3] **نفس المرجع**، ص55.

الخلاف عالقا إلى غاية انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي بالرباط في سبتمبر 1969، وبواسطة الرئيس الراحل هواري بومدين، فقد تمخض عن هذه الجهود لقاء أول بين الملك الحسن الثاني والرئيس الموريطاني مختار ولد دادا، فكان هذا اللقاء فرصة لجمع الشمل بين البلدين، حيث تم الاعتراف الرسمي من قبل المغرب بالدولة الموريطانية يوم 8 جوان 1970. وتنازلت من خلاله المغرب عن المطالبة بالحقوق الترابية في موريطانيا، وعن فكرة تحقيق المغرب الأقصى الكبير[1].

- قضية الصحراء الغربية:

لم يشهد المغرب العربي الحديث مشكلة أكثر تعقيدا من مشكلة الصحراء الغربية التي لم تعرف نهاية بعد، وليس في الأفق ما يبشر بحلها وهذا ما يجعل قضية الصحراء الغربية* هي العائق الأول أمام بناء المغرب العربي.

بدأت مشكلة الصحراء الغربية مع بداية خروج القوى الاستعمارية من المنطقة وما خلقه هذا الخروج من مشاكل، وكان ذلك بعد توقيع الاتفاق الثلاثي سنة 1975 والذي عرف باتفاق مدريد وشمل كل من إسبانيا، موريطانيا والمغرب، وقد تم الاتفاق بموجبها على تسليم منطقة الصحراء الغربية لكل من المغرب و موريطانيا[2].

فاجتياح القوات المغربية والموريطانية لأراضي الصحراء الغربية دفع بالسكان إعلان الكفاح المسلح الصحراوي، والتي ظلت تدعمه دول عربية ومن أبرزها الجزائر والتي قامت بالاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية كأول بلد يعترف بالدولة الصحراوية وبجبهة البوليزاريو[3].

وكانت جبهة البوليزاريو تتلقى الدعم من الجزائر وليبيا وقد انتشرت معسكرات تدريب الصحراويين في الدولتين[4].

---

[1] عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**، ص114.

[*] الصحراء الغربية كانت تعرف في السابق باسم وادي الدهب والساقية الحمراء، والتي تمتد على الساحل الغربي لقارة إفريقيا المطل على المحيط الأطلسي، تحدها المغرب من الشمال وتحيط بها موريطانيا من الجنوب والشرق تتلاقى مع الحدود الجزائرية في منطقة ضيقة في أقصى الشمال الشرقي والمحيط الأطلسي من الغرب بساحل طوله 1500 كلم، وتبلغ مساحتها 284000 كلم². أهم ما يميز هذه المنطقة توفرها على ثروات معدنية منها الفوسفات الذي تعتبر رواسبه من أغنى الرواسب العالمية، حيث يقدر الاحتياطي بـ600 مليون طن. وقد بدأ إنتاج الفوسفات بها منذ عام 1972م، بالإضافة إلى الحديد والأورانيوم وغيرها. أما بالنسبة لعدد سكانها فقدرتها جبهة البوليزاريو بحوالي نصف مليون نسمة وهي ذات مناخ صحراوي. وهي أرض متنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليزاريو التي تأسست سنة 1973. ويعيش ù25 من سكانها في مخيمات اللاجئين بتندوف.

[2] إسماعيل معراف غالية، **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995، ص123.

[3] عمر جاسم محمد العبيدي، مشكلة الصحراء الغربية في السياسة الإقليمية للجامعة العربية، **الحوار المتمدن**، العدد 3599، 2012.

[4] إسماعيل معراف، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث الشرعية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2010.، ص248.

ومنذ أن أعلنت اتفاقية مدريد في 1975 والبوليزاريو تواجه معارك سرية دارت في الجزء الموريطاني من الصحراء تجاوزت نطاق الراضي الصحراوية أحيانا، بتنفيذ هجمات عديدة على مدن في عمق الأراضي الموريطانية، بما في ذلك الهجوم مرتين على العاصمة نواقشوط، وتم التركيز في هذا على موريطانيا لأنها الطرف الأضعف لتكسير التحالف المغربي الموريطاني وبالفعل نجحت في ذلك[1].

استمرت الحرب بينه و بين البوليزاريو إلى غاية الاتفاق على تسوية بين الطرفيين بوساطة الأمم المتحدة في 1991، ووفقا لها تم تنفيذ رسمي لوقف إطلاق النار في سبتمبر 1991 مع الاتفاق على إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة يوفر للصحراويين بين فرصة الاختيار بين الاندماج مع المغرب أو الاستقلال[2].

وفي 15 جويلية 1994 قدم الأمين العام "بطرس غالي" تقريرا إلى مجلس الأمن بخصوص قضية الصحراء الغربية إلا أنه بقي معلق التنفيذ بسبب محورية القضية الصحراوية في العلاقات الجزائرية المغربية.

فقد شهدت العلاقات الجزائرية المغربية انحدارا رهيبا في 2004 عقب تخلي الوسيط الدولي "جيمس بيكر" عن مهمته منذ صيف 2004 ، ولقد زاد الموقف توترا بعد أن وجهت الجزائر في أكتوبر 2004 مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يصف فيها المغرب بأنه بلد محتل، ولذلك لا يجب أن يكون وصي على سكان الصحراء في تقرير مصيرها.

وقد أدى موقف الجزائر الرافض لفتح الحدود مع المغرب وإرجاء تنفيذ التوجهات التي كانت قد أقرتها الدولتان، وكذلك رفض الجزائر أي صيغة للحوار حول مشكلة الصحراء الغربية إلى تصعيد التوتر في العلاقات بين المغرب والجزائر.

ومنذ ذلك استمر مسلسل إخفاق لم شمل المغرب العربي وإعادة إحياء الاتحاد بسبب العلاقات المغربية الجزائرية على نفس الموضوع وهو أزمة الصحراء الغربية.

- **أزمة لوكاربي***: كان لهذه الأزمة بين ليبيا وبعض الدول الغربية وما ترتب عنها من فرض حصار جوي عليها في أفريل 1992 وفقا للقرار الأممي رقم 748، والتزام الدول المغاربية التقيد به خلق أزمة حادة داخل اتحاد المغرب العربي إذ اعتبرت ليبيا أن ذلك الالتزام إخلال بمعاهدة مراكش حسب المادة 14** منها، وعليه راح الرئيس معمر

[1] محمد صادق صابور، **مناطق الصراع في إفريقيا**، دار الأمين، مصر، 2006، ص143.
[2] إسماعيل معراف، **مرجع سابق**، ص250.
* قضية لوكاربي: تفجير طائرة ركاب أمريكية تابعة لشركة طيران "بان أمريكان" أثناء تحليقها فوق قرية لوكاربي بأسكوتلندا عام 1988 واتهمت ليبيا بهذا التفجير.
** المادة 14 تنص على: "كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى".

القدافي يتغيب عن دورات الرئاسة منذ ذلك التاريخ، وفي جانفي 1995 اعتذرت ليبيا عن تسلم الرئاسة من الجزائر مبدية استياءها من سلوكات بقية دول الاتحاد[1].

- ضعف هيئات المجتمع المدني فبالرغم من وجود العديد من المؤسسات المهنية والنقابية والعمالية والبيئية والاجتماعية والثقافية التي تقوم بنشاطات قيمة في مجال الحفاض على البيئة وحقوق الإنسان ومسائل اجتماعية واقتصادية وثقافية متنوعة ومختلفة، إلا أن هذه المؤسسات مازالت دون الحاجات القائمة[2].

- الأزمة الجزائرية وتأثيرها في مسار التكامل حيث عرفت الجزائر في عقد التسعينات من القرن العشرين أزمة طاحنة كادت أن تتحول إلى حرب أهلية نتيجة توقيف مسار الانتخابات التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1991. فقد دخلت الجزائر مرحلة الصراع بين النظام والمعارضة الإسلامية، وقد كان لذلك أثر كبير في إبطاء وتيرة مجالس الرئاسة، وتخوف أعضاء الاتحاد من انتقال الأزمة الأمنية الجزائرية إليها، مما جعلها تعمل على التقليل من دخول الجزائريين إليها، كما قامت هذه الدول بضبط حركة مواطنيها إلى الجزائر الأمر الذي ساهم في عرقلة حركة الأشخاص والبضائع داخل الفضاء المغاربي[3].

2- التحديات المؤسساتية:

أما فيما يخص طبيعة المعاهدة فمنذ دخولها حيز التنفيذ اتضح أن المعاهدة يشوبها الكثير من العيوب التي قد تؤثر على مسيرة الاتحاد، حيث تبقى مضامين المؤسسية للاتحاد صلبة وغير مرنة بسبب تشدد بنودها في مسألة الاتفاق حول الخيارات المشتركة من خلال تنصيصها على مبدأ الاجماع[4]، الذي أعاق عمل الاتحاد لأنه يكفي اعتراض طرف واحد على أي مشروع قرار لتعطيل هذه الأخيرة، وإذا انطلقنا أن دول المغرب العربي تختلف أكثر مما تتفق حول الكثير من القضايا يتضح لنا مدى خطورة المبدأ على مسيرة الاتحاد.

ونجد عيب آخر وهو مركزية القرارات حسب المعاهدة فإن القرارات تتخذ من طرف مجلس الرئاسة ولا يحق لأي هيئة أخرى القيام بذلك، بل إن المعاهدة لم تشر حتى إلى فكرة التفويض وعليه فإن كافة الهيئات الأخرى يتوقف عملها عند إعداد إنجاز

[1] صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعيقات السياسة 1989-2007**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007، ص276.

[2] عبد الله تركماني، "كيفيات التعاطي المغاربي المجدي مع التحديات" ، **الحوار المتمدن**،العدد2491، 2008.

[3] رقية بلقاسمي، **التكامل الإقليمي المغاربي، دراسة في التحديات و الآفاق المستقبلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص108.

[4] عمر العسري، "مشروع الحكم الذاتي وآفاق التعاون المغاربي"، **مجلة الفقه والقانون**، 2008، ص4.

دراسات دون تنفيذها أو متابعتها وهذا الأمر ساهم في عرقلة الاتحاد، خاصة وأن مجلس الرئاسة لم يجتمع منذ 1994[1].

3- التحديات الاجتماعية:

على العموم يمكن ايجاز أهم التحديات الاجتماعية التي تعاني منها منطقة المغرب العربي في بعض المشاكل التالية:

-مشكلة الأمية لأن العلاقة بين تأمين حاجات التعليم الأساسية للإنسان وتحقيق الأمن القطري أو الجهوي علاقة وثيقة، حيث أن التعليم و الأمن القومي يدوران حول تحقيق أهداف ومحاور واحدة، فكل منها يرتبط ارتباطا مباشرا بالإنسان والمجتمع.

- وتعتبر البطالة تحديا اجتماعيا آخر يواجه دول المغرب العربي، حيث تزداد معدلات البطالة وهذا يؤدي إلى انتشار الجريمة والمخدرات في أوساط العاطلين عن العمل[2].

لا يمكن الحديث عن التحديات التي تواجهها المنطقة دون الحديث عن التبعية الثقافية.

إن التبعية الثقافية التي تعبر عن ضعف تماسك الثقافة العربية المعاصرة، وتعتبر تبعية الصفوة المثقفة للمجتمعات العربية أحد مداخيل الاختراق الثقافي للمجتمع المغاربي[3].

إن الأزمة الثقافية التي تعاني منها أقطار المغرب العربي، من جراء الاصطدام الثقافي الذي وقع بين الثقافة العربية المتأصلة والثقافة الغربية الدخيلة عن المجتمعات المغاربية في ظروف استعمارية صعبة، كانت تسعى إلى مسح الثقافة العربية الإسلامية في الأقطار المغاربية[4].

4- التحديات الاقتصادية:

تتفاوت الدول المغاربية من حيث درجات النمو الاقتصادي ومن حيث درجات الأخذ بنظم التخطيط الاقتصادي، حيث يؤدي هذا إلى صعوبة التنسيق الاقتصادي بين الدول[5].

---

[1] محمد أمين لعجال أعجال، "معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، **مجلة المفكر**، العدد 5، مارس 2010، ص ص 20-36.

[2] جمعة أحمد السويسي، **مرجع سابق**، ص ص 90-94.

[3] عبد الخالق عبد الله، **التبعية الثقافية: مناقشة نظرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1992، ص194.

[4] محمد الفيلالي، **مفهوم المغرب العربي: تطوره، تصوراته، ممارساته وعلاقته بالوعي القومي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص ص 14-15.

[5] علي الشابي، **الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي**، ورقة قدمت في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة" بالدوحة، 17-18 فيفري 2013.

- التبعية الاقتصادية للدول الكبرى فبعد الاستقلال وجدت الدول المغاربية نفسها مكبلة بروابط اقتصادية مع الدول المستعمرة سابقا[1].

وفيما يخص المبادلات التجارية فالدول المغاربية تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستيراد في تجارتها الخارجية وهذا ما أدى إلى نوع من التبعية.

وكذلك الاعتماد المالي لأقطار المغرب العربي على القروض والمنح من الدول الأجنبية والمنظمات المالية الدولية لا يأخذ بحجم المبالغ المالية المقدمة بل يشترط الاقتراض مما ينطوي عليه من قيود وضغوطات مرشحة لإحداث أزمات حادة تعمل على تهديد الاستقرار الدولة[2].ومن بينها أزمة المديونية.

إضافة إلى انخفاض حجم التجارة البينية حيث تتراوح المبادلات التجارية بين الدول المغاربية ما بين 1% و 2% من نسبة التجارة الخارجية، بينما تصل المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي إلى 60%، ونقص التنوع نظرا لتشابه المنتجات وكذا غياب المنافسة[3].

اعتمادا على ما تقدم يمكن القول بأن الاقتصاديات المغاربية ظلت مرتبطة بالدول الصناعية الغربية، وقد أدى نمط الصناعة في هذه الدول إلى الاعتماد على الدول الغربية.

[1] إبراهيم مشرورب، **التخلف والتنمية: دراسات اقتصادية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2002، ص30.
[2] رمزي زكري، **الديون والتنمية: القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية**، دار المستقبل، القاهرة، مصر، 1985، ص115.
[3] رقية بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص116.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

1- التنافس الدولي على المنطقة:

بعد الحرب الباردة مثلت منطقة المغرب العربي بؤرة اهتمام القوى الأوروبية، فقد شهدت المنطقة منافسة شديدة بين القوى الاقتصادية الفاعلة في النظام الدولي، وذلك بالنظر إلى الأهمية التي توليها هذه القوى لإقليم المغرب العربي في استراتيجيتها المستقبلية[1]، ونتيجة لسياسات الاستقطاب التي مورست على المنطقة من طرف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فقد برزت مجموعة من المبادرات الاقتصادية والسياسية والأمنية لربط المنطقة بمصالح الطرفين المتنافسين[2].

ومن بين المبادرات المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي نجد:

أ- حوار 5 + 5.

وهي مبادرة للتعاون طرحتها فرنسا على لسان رئيسها فرانسوا متران أثناء زيارته للمغرب سنة1983، حيث أعلن من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول الحوض الغربي للمتوسط يضم إسبانيا، فرنسا ، البرتغال، الجزائر، تونس، المغرب ويخصص لدراسة القضايا الاقتصادية وهو ما أيدته كل من تونس والمغرب، في حين دعت الجزائر إلى ضرورة توسيعه ليبحث أيضا في المسائل الأمنية، وقد رفض هذا الاقتراح[3].

وفي 10أكتوبر 1990 جاء اجتماع روما والذي جمع تسعة وزراء خارجية غرب المتوسط 5+4 وهي: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريطانيا وذلك لوضع آليات جهوية تسمح بتثمين الأفكار حول مفهوم الأمن الشامل، وبعدها عقد لقاء ثاني يومي 26 و27 أكتوبر 1991 وشهد هذا اللقاء انضمام مالطا لتصبح الآلية المعروفة بحوار 5+5[4].

غير أن حوار 5+5 تعطل بفعل حرب الخليج، وكذلك بفعل الحصار على ليبيا في إطار أزمة لوكاربي والمشاكل المغاربية خاصة الخلاف حول الصحراء الغربية.

---

[1] فاطمة بيرم، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/2009، ص103.

[2] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص61.

[3] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف** ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص90.

[4] **نفس المرجع**، ص91.

وقد أعادت فرنسا تفعيل مشروع 5+5 وخاصة في مجال الأمن، عندما تم إطلاق مبادرة "5+5 دفاع"* رسميا من قبل وزراء دفاع العشر دول في باريس في 21 ديسمبر 2004.[1]

ب- الشراكة الأورو-متوسطية:

يمكن اعتبار الشراكة الأورو-متوسطية بمثابة علاقات متعددة المجالات بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي[2].

و في 27 و 28 نوفمبر 1995 اجتمع قادة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر*، ودول الاثني عشر الواقعة جنوب وشرق البحر المتوسط**، في برشلونة لوضع أسس لشراكة أورومتوسطية شاملة هذا إضافة لحضور موريطانيا بصفة مراقب[3].

وهذه الشراكة كانت تهدف إلى:

- مكافحة الإرهاب والهجرة السرية وإقامة منطقة سلام واستقرار مشترك من خلال شراكة سياسية وأمنية.

- التأسيس التدريجي لإقامة منطقة تجارة حرة بحلول 2010 من خلال شراكة اقتصادية ومالية.

- إقامة شراكة في الشؤون الاجتماعية والثقافية والإنسانية (تنمية الموارد البشرية، دعم التفاهم والحوار بين الحضارات والتبادل بين المجتمعات المدنية)[4].

---

* منذ انطلاق مبادرة الدفاع 5+5 تم القيام بالعديد من النشاطات، في 24-28 نوفمبر 2007 تم القيام بعملية تجريبية فريدة من نوعها ولأول مرة في البحر المتوسط، القيام بعملية تنسيقية بين مراكز العمليات البحرية للدول العشرة تمثلت في مراقبة العمليات غير الشرعية في البحر المتوسط كالإتجار بالمخدرات، أو الهجرة السرية، هذه العملية قامت بها السفينة الفرنسية "Forefinger 07" وذلك بالتنسيق بين مراكز العمليات البحرية للدول العشرة. كما تمت نفس العملية في مجال الطيران، حيث قامت "Airo 73" الفرنسية بين 23 و24 أكتوبر 2007 بعملية تجريبية حول كيفية المراقبة في مجال التجارة غير الشرعية. وعلاوة على ذلك هناك العديد من الأنشطة الأخرى.

[1] محمد صالح المسفر، **العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها**، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1997، ص127.

[2] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **الشراكة الأورومتوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة**، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، 2002، ص332.

* الدول الأوروبية هي: بلجيكا، الدانمارك، ألمانيا، اليونان، إسبانيا، فرنسا، إيرلاندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، بريطانيا، النمسا، البرتغال، فنلندا، السويد، هولندا.

** دول الجنوب: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، لبنان، سوريا، الأردن، فلسطين، قبرص، مالطا، تركيا، الكيان الصهيوني.

[3] محمد الصالح المسفر، **مرجع سابق**، ص129.

[4] Azzouz Kerdour, **Le partenariat politique et de seairiteen méditerrané**, **quel bilan**, Dar Elhouda, Algérie, 2004, p17.

لقد ترجمت هذه الشراكة إلى سلسلة من الاتفاقات الثنائية. إن دخول الدول المغاربية فرادى إلى الشراكة والتفاوض بصورة انفرادية يفسر لنا استبدال مشروع التكامل المغاربي بالمشروع الأورومتوسطي[1].

جـ-الاتحاد من أجل المتوسط:

هو مشروع روج له الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" منذ حملته الانتخابية في 2005، وفكرة طرحها في اجتماع بروكسل سنة 2008، عمل من أجل اقناع بعض قادة ضفتي المتوسط باستراتيجيته في تطوير العلاقات البينية لبلدانهم.

هذا المشروع في الظاهر هو إنشاء اتحاد للنهوض بالمتوسط اقتصاديا وثقافيا ولكن يهدف في الحقيقة إلى ضمان تزويد الطاقة للدول الأوروبية وتأمين الحزان الجنوبي من المخاطر القادمة من الجنوب[2].

- **مبادرات الولايات المتحدة الأمريكية:**

أ- مبادرة إزنستات:

جاءت هذه المبادرة كرد فعل على مشروع برشلونة سنة 1995 والقاضي بإدماج منطقة المغرب العربي فيما يسمى الأورو-متوسطية، فبادرت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع إزنستات والذي يهدف إلى تنمية الشراكة الاقتصادية على المدى الطويل مع الدول المغاربية. وهذا ضمن استراتيجية شاملة للتدخل الأمريكي في الخارج، وذلك لتأمين أكثر لرأسمال الأمريكي من الاستحواذ على الأسواق والموارد الأولية الخارجية ومصادر الطاقة، وإنشاء جسور للأمن والاستقرار عن طريق حرية التجارة والتنمية الاستثمارية الخارجية في المنطقة المغاربية[3].

ب- العولمة* وإفرازاتها:

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال العولمة على نشر قيمها من أجل الهيمنة ، كما تطمع في خلخلة البنى الثقافية الموجودة لدى الأمم والمجتمعات وقد استجاب العرب للضغوط الأمريكية، فالمغرب العربي يتعرض لغزو ثقافي في ظل العولمة التي تحمل في ثناياها بدور تهديد ثقافة الأقوى والقضاء على الثقافات الأخرى.

---

[1] جمال عمورة، هلال رحمون، **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية**، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص536.

[2] محمد مالكي، **الاتحاد المغاربي ورهانات التكتلات الإقليمية**، ورقة قدمت في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة" بالدوحة، في 17 – 18 فيفري 2013، مركز الجزيرة للدراسات.

[3] سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2003، ص167.

* العولمة: كلمة تترجم عن المصطلح الإنجليزي Globalization وتعني اكتساب الشيء طابع العالمية، ويعرفها برهان خيرت على أنها : "ديناميكية جديدة تبرز دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية".

كما عملت العولمة على انتشار التهديدات بصورة كبيرة، فلم تعد تقتصر فقط على التهديد العسكري بل على تهديدات أخرى تؤثر على الدولة والفرد مثل الإرهاب والجريمة المنظمة ...إلخ. فبسبب التطور التكنولوجي الرهيب والإعلام والاتصال استفادت الجماعات المختصة في التهريب والمخدرات والتجارة بالأشخاص مكاسب طائلة، وكذلك تسهيل تحركاتها وكذا تبادل المعلومات بين هذه الجماعات[1].

تعتبر المغرب أهم دولة وجماعة مافيا المخدرات وبهذا الصدد أغلقت الحدود الجزائرية المغربية من قبل الجزائر، حيث رأت بأن المغرب مركز تهديد لأمنها. كما ظهرت مجموعات تهريب مثل تهريب السلاح من ليبيا إلى الجزائر، وتهريب الوقود من الجزائر إلى المغرب.

[1] تامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص115.

المبحث الرابع: الربيع العربي وتأثيره على العلاقات المغاربية

ليس تفصيلا عاديا ما جرى على امتداد العام 2011، من وقائع وأحداث في الوطن العربي، في سياق ما بات يعرف بالثورات والانتفاضات العربية. فتلك الأحداث غيرت في الكثير من معطيات مشهد السياسة والسلطة وتوازنات القوة في المجال العربي، وكان سقوط أنظمة وصعود نخب جديدة إلى السلطة من أظهر تلك التغيرات التي طرأت على المشهد ذاك، غير أن هذه لم تكن وحدها النتيجة التي أفضى إليها الحراك الثوري والاحتجاجي العربي، وإنما تلازمت معه أشكال أخرى من الفوضى والحروب الداخلية، وهذا نتيجة امتناع عملية التغيير بالوسائل السلمية.

المطلب الأول: أحداث "الربيع العربي":

تعددت المسميات التي استخدمت لوصف الأحداث والتطورات الجارية في العالم العربي بين من وصفها بالثورات* والحركات الاحتجاجية والمظاهرات المطالبة بالديموقراطية، وبين من أطلق عليها الربيع العربي، لكن لا واحدة من تلك المسميات تنطبق بنفس الدقة على جميع[1] الانتفاضات** العربية بالنظر إلى تباين واختلاف طبيعتها من بلد إلى آخر و من ثمة صعوبة إدراجها تحت يافظة واحدة ، ذلك رغم الحقيقة التي لا مفر منها وهي أن الثورات العربية تشترك في أسباب عميقة مؤدية لاندلاعها، والمتمثلة في إحباط بعض الشعوب من غياب الديموقراطية وحرمانها من حقوقها الأساسية ومن حرياتها الفردية، بالإضافة إلى تدهور المعيشة، وتنامي الفساد وانعدام العدل الاجتماعي. لذلك سوف استخدم وصف الربيع العربي لما ينطوي عليه المصطلح فهو يتبنى شيء من الحياد في توصيف الأحداث فلا هي ثورة و لا تمرد*** ولا مجرد حركة تطالب بالديموقراطية، بل تظل عبارة الربيع العربي فضفاضة في معانيها. ولكن تعبير الربيع العربي وعلى رغم حياد الظاهرة في وصف التطورات على الساحة العربية إلا أنه ينطوي أيضا على معاني ودلالات يتعين الإشارة إليها، فالأول يحمل الربيع في ثناياه معنى الشباب والتجدد وهو فعلا ما ينطبق على الثورات العربية التي ساهمت في تحريكها شريحة الشباب أكثر من غيرها، بالإضافة إلى ما يرمز له الربيع عادة من تفاؤل وأمل لينطبق أيضا على الثورات العربية وانتظاراتها بحيث تطمح الشعوب العربية إلى الابتعاد عن الأنظمة الديكتاتورية التي فشلت في تحقيق التنمية[2].

---

* الثورات جمع ثورة: وهي تغير جدري و أساسي في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية يقوم بها شعب دولة ما.

[1] عادل الصفتي، الربيع العربي ... ماذا يعني؟، معهد العربية للدراسات، على الموقع: http//www.alarabiya.net/، اطلع عليه يوم 2015/12/28 على الساعة 15.00.

** الانتفاضات (ج) مفرده الانتفاضة: وهي حركة شعبية واسعة لمقاومة الاحتلال أو الظلم بطابع سلمي.

*** التمرد: هو الفعل الجماعي الذي ترفض بواسطته مجموعة معينة السلطة السياسية الموجودة او القواعد الاجتماعية القائمة.

[2] **نفس المرجع** ، ص2.

الربيع العربي هو حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام2010 ومطلع عام 2011.

منذ بداية 2011 شهدت المنطقة العربية ما لم تشهده طيلة عقود، فبعد أن ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديموقراطي، فإن الثورات التي شهدها العالم العربي فاجأت الكثيرين في الداخل والخارج وستدخل في التاريخ العربي كسنة استثنائية وتأسيسية بدأ بالثورة التونسية مرورا بمصر في 2011 وليبيا واليمن وسوريا، امتدادا إلى الأحداث التي تشهدها كل من البحرين وسلطنة عمان فضلا عن الاحتجاجات التي عمت بقية البلدان العربية، فشرارة الربيع العربي انتشرت عربيا بسرعة بحيث لم تستثني أحدا من الدول العربية وإن اختلفت قوة أو ضعف هذه الاحتجاجات الشعبية ضد النظم السلطوية من دولة لأخرى[1].

إن ما حصل في تونس ومصر ثم ليبيا من حركات وانتفاضات غير متوقعة قد فاجأ العالم والعرب أنفسهم لأنه كان بمثابة زلزال اهتزت معه أوضاع راكدة، لكي تسقط أنظمة عاتية[2].

وعلى هذا النحو كان الحدث التونسي فالانتفاضة التي اندلعت في السابع عشر من كانون الأول من عام 2010 لم تخطط لها نخب سياسية أو ثقافية ولا قيادات حزبية أو نقابية، كما هي العادة، وإنما قام بها فاعل مغمور لم يرد في ذهنه أن ما سيفعله سوف يشكل ثورة لا سابق لها: شاب متعلم عاطل عن العمل، سدت في وجهه أبواب الرزق، فاختار أن يحرق نفسه، احتجاجا على وضعه البائس، وهذا ما أقدم عليه محمد بوعزيزي في مدينة سيدي بوزيد ، فكان عمله بمثابة الشرارة التي اندلعت بعدها التظاهرات والاحتجاجات الشعبية العفوية[3].

وعليه فقد بدأت الاحتجاجات الجماهرية في تونس كرد فعل عفوي على واقع محتقن بسبب جمود البنية السياسية، والاستبداد ومن اللافت أن المطالب كانت بدايتها متواضعة بمقياس الحركة، حيث لم تتجاوز المطالبة بالمزيد من الحريات ومحاربة الفساد ولكن ما لبث سقفها أن ارتفع في مواجهة القمع الشديد الذي مارسه نظام بن علي، لتصل إلى المطالبة بإسقاط النظام[4].

وقد نجحت تلك الحركات في التوسع واختراق معظم القطاعات، ولم تقتصر مطالبها على الحقوق الوظيفية والتشغيل، وإنما تطورت لتشمل مطالبة بالانفتاح السياسي

---

[1] عبد الحكيم سليمان، "الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية، الأسباب والمبررات"، **الحوار المتمدن**، العدد 4348، 2014.

[2] علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2011، ص25.

[3] **نفس المرجع**، ص35.

[4] محمد دده، الحراك الجماهيري العربي: ثورة أم صناعة لفرصة؟ **الربيع العربي ...إلى أين؟ في : أفق جديدة للتغيير الديموقراطي**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012، ص39.

والإعلامي، ومحاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية وبفضل تلاحم المحتجين وطول نفسهم، استطاعت موجة الحركات الاحتجاجية أن تطيح بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي مساء يوم الجمعة 14 جانفي 2011[1].

وعلى المنوال ذاته، مع فارق في الشرارة انتقلت آلية الاحتجاج من تونس إلى مصر[2]، ثم انتقلت إلى ليبيا التي شهدت أحوال بالغة التعقيد، حيث كان من الممكن أن ينتفض الشعب الليبي على نظامه لإسقاطه، كما فعل الشعب العربي في تونس ومصر، من خلال ثورات شعبية سلمية تشارك فيها أطياف الشعب كافة، وتحييد الجيش أو كسبه إلى جانبها إلا أن هذه الظروف لم تتوفر جميعها للشعب الليبي، واضطرت الأحداث أن تجر أطراف منه إلى انتفاضة مسلحة التي سرعان ما أسقط نظام القدافي وأدخلت البلاد في دوامة من الصراع[3].

أما في باقي البلدان المغاربية، وتحديدا في المغرب بالذات، استبق ملك المغرب المظاهرات بتشكيل لجنة لإعادة النظر في الدستور، إلا أن المظاهرات ما لبثت أن اندلعت يوم 2011/03/21 في أكثر من عشرون مدينة مغربية للمطالبة بإصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية، إلا أن الملك استطاع احتوائها من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات.

أما في الجزائر فقد حصلت فيها بعض المظاهرات التي تم قمعها بالقوة، إضافة إلى اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية لاحتواء المطالب المحتملة، بإلغاء حالة الطوارئ مع إجراءات اقتصادية واجتماعية أخرى، وما ساعد على ذلك الإمكانات المالية الكبيرة التي كانت تتمتع بها من عوائد النفط والغاز[4].

إن القوة التي لعبت دور المحرك الرئيسي في هذه الثورات وفي قيادتها هي الحركات الشبابية، أي تلك الفئة الاجتماعية المتكونة من طلاب الجامعات والخرجين الجامعيين العاطلين عن العمل، بسبب البطالة الضاغطة التي يعانيها مئات الآلاف من الشباب ذوي المؤهلات العلمية وتعاظم الإحساس بالظلم الاجتماعي الناجم عن حالات الفساد التي عرفتها هذه البلدان. وفي سيرورة النضال تحولت هذه الانتفاضة الاحتجاجية إلى ثورات شعبية وشبابية، هي ثورة مدنية لا عسكرية ولا إسلامية[5].

---

[1] ناجي عبد النور، **الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012، ص146.

[2] إيمان محمد حسن عبد الله، **الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية**، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، 2012، ص341.

[3] خير الدين حسين، ليبيا إلى أين؟ سقوط نظام القدافي ولكن؟ في : **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديدة للتغير الديموقراطي**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012، ص282.

[4] **نفس المرجع** ، ص ص 162-163.

[5] توفيق مدني، ربيع الثورات الديموقراطية العربية، **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديدة للتغير الديموقراطي**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012، ص 59.

وفي ظل التطورات العالمية الراهنة وتطور الإعلام وتكنولوجية الاتصال أصبح من غير الممكن عزل أي حركة اجتماعية أو سياسية عن متغيراتها الداخلية والخارجية، فقد لعبت وسائل الإعلام والاتصال دورا كبيرا وبنسبة عالية في شحن الجماهير، وفي توجيههم وفي تبادل المعلومات والأخبار فيما بينهم. فقد تطورت وسائل الاتصال حيث أسقطت الحدود الجغرافية بين الناس واختزلت الزمن وأسقطت الأقنعة. فالذي كان سببا في تسارع الأحداث هو النقل المباشر لها عبر قنوات كثيرة، وكذلك عبر شبكات التواصل الاجتماعي (الفيس بوك، التويتر، غوغل ... إلخ) الذي عمل على تسهيل التواصل ونقل الأخبار[1].

المطلب الثاني: أثر الربيع العربي على العلاقات المغاربية – المغاربية.

لا شك أن رياح الربيع العربي أثرت على منطقة المغرب العربي حيث تأثرت هذه الأخيرة بالمتغيرات الجديدة بصورة كبيرة، ويمثل وصول الإسلاميين إلى الحكم في تونس وليبيا تحديا للدول المغاربية، ينعكس سلبا على علاقتها الأوروبية التي تتخذ موقف الترقب اتجاه النظم الإسلامية وتوجهاتها، وترجع أهمية ذلك إلى ان الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الاقتصادي والتجاري الأول مع تلك الدول التي تتسع علاقتها الثنائية والمتعددة مستندة على اتفاقيات متعددة تنظم هذه العلاقات.

رغم الدعوة المتكررة إلى ضرورة إعادة تنشيط الاتحاد إلا أن التحديات الأمنية التي أفرزتها المتغيرات في تونس وليبيا على وجه الخصوص، لم تسمح بتحقيق ذلك، فقد عرفت المنطقة تدهورا أمنيا متصاعدا إثر سقوط النظام اللبي واندماج بعض مليشيات التنظيمات المتطرفة في أجهزة الأمن الليبية، وتزايد انتشار الأسلحة دون ضوابط وعمليات تهريب الأسلحة عبر حدود بعض الدول المغاربية[2]. خاصة منطقة الصحراء الجزائرية التي تعتبر الملاذ الآمن لعصابات التهريب والإرهابيين، حيث السلطة المركزية ضعيفة جدا هناك إذ تؤكد التقارير أن المهربين والإرهابيين في جنوب الجزائر يقومون سويا بتهريب أكثر من عشر إنتاج الجزائر من المحروقات في اتجاه مالي وبلدان الساحل والصحراء الإفريقية[3].

ولقد تسبب الربيع العربي في نزوح نحو ثلث الشعب الليبي إلى كل من تونس والجزائر والمغرب، وبينهم آلاف من أعضاء الميلشيات السابقة الموالية للعقيد الراحل معمر القدافي أو لمعارفه بما يوشك أن يفجر قنابل موقوتة في كل الدول المغاربية وخصوصا في الجزائر[4].

---

[1] أبو جرة سلطاني، **أنظمة في وجه الإعصار: ثورة تونس نموذجا**، الشروق للإعلام و النشر، القبة، الجزائر، 2011، ص ص 86-103.

[2] محمد مجاهد الزيات، **"**العلاقات العربية – العربية بعد الثورات: تحديات جديدة**"**، معهد العربية للدراسات، على الموقع: **http//www.alarabiya.net/**، اطلع عليه يوم 2015/12/28 على الساعة 15.00.

[3] كمال بن يونس، "الاتحاد المغاربي بعد الربيع العربي: قنابل موقوتة وحروب استنزاف جديدة"، **الشرق الأوسط**، العدد 12838، 2014، ص3.

[4] **المرجع السابق**، ص3.

كما أن أحداث الربيع العربي أوجدت للقاعدة وشركائها مجالات بقاء وعمل يسير في الدول التي عمتها الفوضى في المنطقة المغاربية، حيث أن عدم استقرار الأنظمة الجديدة وتفكيك أجهزة الأمن التي عملت في السابق بصلابة ونجاعة ضد عناصر القاعدة، أوجد مجالات مفتوحة وفرت مخبأ ونشاطا للمنظمة، بالإضافة إلى الإفراج عن سجنائها، كذلك يعتبر مكسبا واضحا للمنظمة وشركائها، فقد استفادت المنظمة من الأوضاع الراهنة خاصة في ليبيا[1].

كما أن الربيع العربي خلف أزمة مالية كبيرة واضطرابات سياسية وأمنية في تونس وليبيا اللتين سقط فيهما الأنظمة وهذا ما جعلها غير مؤهلة للقيام بدور ريادي في الوقت الراهن، كما أن ليبيا لا تتوفر على قيادة سياسية مستقرة بسبب الاضطرابات الأمنية والأبعاد القبلية وضعف مؤسسات الدولة.

رغم كل هذه الافرازات إلا أن رياح الربيع العربي قد حركت من السواكن في الساحة المغاربية، وأعادت الأمل في إمكانية تحريك المشروع المغاربي الراكد. فالزيارات البينية المتبادلة واللقاءات الثنائية الكثيرة التي وقعت في مختلف المناسبات بعد الربيع العربي قد تدل على ذلك ومنها:

- زيارة وزير العلاقات الخارجية المغربي سعد الدين العثماني إلى الجزائر في 22 ماي 2012 في أول مهمة خارج المغرب وحفاوة الاستقبال الذي حضي به والمنهجية الجديدة المتفق عليها لتحسين العلاقات وتطوير التعاون بين البلدين.

- زيارات المسؤولين التونسيين إلى الجزائر والتي دشنها القائد السبسي في 2011/03/15، ثم زيارة الشيخ راشد الغنوشي في 2011/11/20 الذي استقبله رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بالرغم من عدم تمثيله لأي مهمة رسمية.

- زيارة وزير الخارجية الجزائري لتونس وتسوية ملف الحدود البحرية ووعد الحكومة الجزائرية بتقديم دعم مالي للخزينة التونسية (كانت في حدود 100 مليون دولار بين قرض بلا فائدة وقرض بفائدة رمزية).

- الجولة المغاربية التي قام بها الرئيس التونسي إلى مختلف أقطار المغرب العربي في بداية فيفري 2012 وحثه زعماء هذه الأقطار على إحياء مشروع المغرب العربي ومحاولة تنظيم قمة مغاربية في تونس.

- زيارة رئيس الحكومة التونسية إلى المغرب في 14 جوان 2012 على رأس وفد كبير ليترأس ونظيره المغربي الدورة السابعة عشر للجنة العليا المشتركة المغربية التونسية والتوقيع على مجموعة من اتفاقيات التعاون.

[1] لبنى نبيه و ثروت محمد حسن، **عام على الربيع العربي: التداعيات الإقليمية والدولية**، مركز الشرق العربي للدراسات الاستراتيجية، لندن، 2012.

- زيارة رئيس الحكومة التونسي إلى ليبيا في 2013/01/07 على رأس وفد وزاري رفيع لتمتين العلاقات الثنائية[1].

بالرغم مما تحمله هذه الحركية من أهمية، ورغم الارتفاع الطفيف في المبادلات التجارية بين بعض دول المغرب العربي لم تصل العلاقات إلى ترسيخ علاقات ثابتة ومستقرة ومهمة يؤدي إلى تفعيل مشروع وحدة المغرب العربي.

يعد مشروع التكامل المغاربي أقدم المشاريع التكاملية في المنطقة العربية حيث تبلور هذا التوجه خلال الفترة الاستعمارية من خلال دعوة الحركات الوطنية المغاربية إلى ضرورة توحيد النضال في جبهة واحدة، وقد تجسد البعد الوحدوي في مؤتمر طنجة سنة 1958 والمنعقد من طرف الأحزاب المغاربية الثلاثة، ولكن التجربة تجسدت فعليا بعد الاستقلال من خلال إنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة سنة 1964 في محاولة من الدول المغاربية في خلق تكامل واندماج اقتصادي.

فبالرغم من توفر عوامل الوحدة التي تمتلكها دول الاتحاد والتي لا تكاد توجد للكثير من التجمعات القائمة من وحدة اللغة والدين ووحدة الثقافة والرقعة الجغرافية المشتركة، فضلا عن تجانس العنصر البشري. إلا أن الدول المغاربية لاتزال متفرقة في ظل ظروف وتحديات داخلية سياسية واقتصادية ومالية ومؤسسية مضطربة، وأوضاع دولية متجددة ذات تكتلات كبرى متنامية، والتي لا تفرز إلا تحديات تهدد اقتصاديات هذه الدول، فقد واجهت وتواجه دول هذه المنطقة في ظل موجة العولمة وبروز العامل الاقتصادي بقوة تحدي الشراكة مع الدول المتقدمة في مقدمتها الشراكة الأورو-متوسطية والتي سارعت إليها الدول المغاربية متفرقة بذل أن تكون مجتمعة ومتكاملة، وكذلك مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية.

وعليه فالوحدة المغاربية في ظل هذه التحديات لم تعد مجرد شعار يرفع بل هي فرض على شعوب هذه الدول وعلى حكامها تقع مسؤولية تحقيقها بكل الوسائل خاصة وأنها تملك إمكانيات ضخمة من موارد طبيعية، زراعية، معدنية، طاقوية، بشرية ومالية و تجارية تؤهلها لتمثل قطب تكاملي بين التكتلات العالمية

[1] عبد الرزاق مقري، **الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية**، ورقة قدمت في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة" بالدوحة، 17 ، 18 فيفري 2013.

الفصل الثاني: البيئة وتهديداتها المغرب العربي

تمهيد

المبحث الأول: تطور قضية البيئة في العلاقات الدولية

المبحث الثاني: جغرافية المغرب العربي

المبحث الثالث: المشاكل البيئية في المغرب العربي

تمهيد

حظيت دراسات البيئة باهتمام المفكرين، والباحثين، والدارسين في العديد من المجالات المعرفية والعلوم حتى صار من المستقر في الأذهان أن الحديث عن حماية البيئة هو الحديث عن سلامة الإنسان، ففي ظل التطورات الحديثة التي يمر بها المجتمع الدولي شهدت السنوات القليلة الماضية الاهتمام بالمسائل المتعلقة بحماية البيئة، ولم يعد من المقبول الحديث عن العلاقات الدولية دون أن يكون للبيئة مكانة في الصدارة، بل يمكن القول أن التحديات التي فرضتها البيئة أصبحت في وقتنا الراهن من أهم العوامل المحددة لكيفية تطور علاقات الدول في مختلف المجالات.

فبوادر الاهتمام بالبعد البيئي في الوطن العربي عامة والمغرب العربي خاصة بدأت بعد الاستقلال مباشرة، إلا أن الاهتمام الفعلي للبعد البيئي بدأ في عقد الستينات والسبعينات وذلك مع تزايد الاهتمام العالمي بالقضايا البيئية. فبعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في ستوكهولم 1972 عملت بعض البلدان المغاربية على زيادة اهتمامها بالقضايا البيئية وذلك من خلال انتقال مسؤولية الشؤون البيئية من نطاق البلديات إلى النطاق الوطني، وعلى الرغم من ذلك إلا أن السياسات والبرامج التي اتبعتها بعض البلدان لم تكن بالمستوى المطلوب لمواجهة المشاكل البيئية المعقدة والمتداخلة والتي يعاني منها المغرب العربي والتي تتمثل بالتصحر والتلوث والاجهاد البيئي، وندرة المياه وغيرها، وأيضا من المشاكل البيئية ما ولدته التقنيات الحديثة في مجالات الزراعة والصناعة، وكدى النمو السكاني الذي يشكل ضغوطا كبيرة على البيئة.

المبحث الأول: تطور قضية البيئة في العلاقات الدولية

بدأت بوادر الاهتمام بالبعد البيئي منذ القديم، ولكن الاهتمام الفعلي كان في عقد الستينات والسبعينات، حيث تزايد الاهتمام العالمي بالقضايا البيئية. فقد أدرك العالم أن قضية البيئة باتت تمثل أهم التحديات لبقاء الإنسان على سطح الأرض، فحماية البيئة اضحت تمثل نوعا من الحفاظ على حق الإنسان في الحياة.

المطلب الأول: تعريف البيئة

لاقت كلمة "البيئة" انتشارا واسعا بعد انعقاد مؤتمر "ستوكهولم" 1972 الذي قام على شعار "نحن لا نملك إلا كرة أرضية واحدة" وبدأت الألسنة تنطق بها في التعبير عن مفاهيم إذا ما تحدثوا عن المشاكل البيئية كالتلوث وازدياد عدد السكان وأزمة المياه، وكذلك التصحر وأزمة الغذاء، كما زادت حاجة الإنسان في فهم المحيط الذي يعيش فيه أكثر من أي وقت مضى، وعلى الرغم من الغموض الذي يكتنف البيئة فإن الأمر لم يخلو من محاولات عديدة لتعريفها سواء من الناحية اللغوية أو العلمية أو القانونية، وهذا ما سنحاول تبيانه على النحو الآتي:

1- التعريف اللغوي للبيئة:

يرجع الأصل اللغوي لكلمة "بيئة" في اللغة العربية إلى الجدر "بَوْءْ"، والذي أخد منه الفعل الماضي الثلاثي "باء" ومضارعه "يبوء"[1]، فيقال بوءتك بيتا أي اتخذت لك بيتا، ويقال تبوءه أي أصلحه وهيئه، وتبوء أي نزل وأقام وبوءه أياه، وبوءه فيه بمعنى هيأه وأزله ومكن له فيه[2].

قال ابن منظور في معجمه الشهير لسان العرب باء إلى الشيء أي رجع إليه[3]. ويقال بوأ له منزلا هيأه ومكن له فيه، وهكذا ينصرف المدلول اللغوي لكلمة البيئة وبشكل عام للدلالة على المنزل أو المقام أو الحال، وهي ما يحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيهما[4].

وفي القرآن الكريم نجد الكثير من الآيات جاء فيها المعنى اللغوي لمصطلح البيئة منها:

قال الله تعالى: " والذين تبوؤا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم..."[5].

---

[1] شادي خليفة الجوارنة، **اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي**، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2014، ص26.

[2] إحسان علي محاسنة، **البيئة والصحة العامة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1991، ص17.

[3] نجم العزاوي وعبد الله حكمة النقار، **إدارة البيئة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص93.

[4] المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1993، ص66.

[5] سورة الحشر، الآية 9.

ويقول عز وجل " وكذلك مكنا ليوسف في الرض يتبوأ منها حيث يشاء"[1].

وكذلك قوله تعالى: "وأذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون من الجبال بيوتا فاذكروا آلاء الله و لا تعثوا في الأرض مفسدين"[2].

والملاحظ أن المدلول اللغوي لمصطلح البيئة في اللغة العربية لا يخرج عن هذه المعاني التي في مجملها تدور حول مكان العيش أو الإقامة والمنزل.

أما بالنسبة للغة الفرنسية فالبيئة يقابلها مصطلح: Environnement الذي يذل على؛ "مجموعة العناصر الطبيعية والصناعية التي تمارس فيها الحياة الإنسانية"[3]. مصطلح Environnement مشتق عن اللغة الفرنسية وبالتحديد عن المفردة "Environner " ويرف مصطلح Environnement بأنه الذي يهتم بدراسة البيئة الطبيعية بعناصرها العضوية والفيزيقية دون الالتفاف إلى تلك العناصر التفاعلية الناشئة عن العيش المشترك[4].

ولقد استخدم لفظ البيئة "L'environnement" لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد سنة 1972 بالسويد بمدينة ستوكهولم كبديل عن استعمال عبارة الوسط البشري "Milieu humain" الذي كان متداولا من قبل، بل حتى عند الإعداد والتحضير لانعقاد هذا المؤتمر[5].

وفي اللغة الإنجليزية فإن البيئة تستخدم بلفظ "Environnement "للدلالة على "الظروف المحيطة المؤثرة في نمو وتطور الحياة، كما يستخدم للتعبير عن حالة الهواء والماء والأرض والنبات والحيوان والظروف المحيطة بالإنسان كافة"[6].

2- البيئة اصطلاحا

نقصد بالبيئة من حيث الاصطلاح "العلم الذي يهتم بدراسة علاقات النباتات والحيوانات والإنسان فيما بينهم من جهة، وما يحيط بهذه الكائنات من جهة أخرى"، وهذا العلم يعرف بعلم البيئة ويسمى باللغة الفرنسية "Ecologie"، ويقابله باللغة الإنجليزية"Ecology"[7].

---

[1] سورة يوسف، الآية 56.

[2] سورة الأعراف، الآية 74.

[3] طارق إبراهيم و الذسوقي عطية، **الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2009، ص104.

[4] نجم العزاوي وعبد الله حكمة النقار، **مرجع سابق**، ص93.

[5] عادل ماهر الألفي، **الحماية الجنائية للبيئة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر،2009، ص108.

[6] سهير إبراهيم حاجم الهيتي، **المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي**، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2008، ص11.

[7] محمد حسين عبد القوي، **الحماية الجنائية للبيئة الهوائية**، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 2002، ص7.

والبيئة كلمة مأخوذة من المصطلح الإغريقي "Oikos" والذي يعني بيت أو منزل[1]. وأول من صاغ كلمة "Ecologie" هو العالم هنري أثرو H.Athoreaux عام 1858 غير انه لم يحدد معناها وأبعادها، وبعدها تلاه عالم البيولوجيا الألماني أرنست هيجل " Ernest Heeghel"، فوضع كلمة "Ecologie " عام 1866 بعد دمج كلمتين يونانيتين هما:"Oikes" ومعناها منزل مع كلمة "logos"معناها علم و الذي استخدمه للدلالة على علاقة الكائن الحي ببيئته العضوية وغير العضوية[2]. إذ يعرف علم البيئة بأنه العلم الذي يهتم بالعلاقات والتفاعلات بين الأحياء مع بعضها مثل النباتات والحيوانات والأحياء الأخرى، وبينها وبين محيطها المتكون من الماء، الهواء والتربية[3].

لقد أعطى مؤتمر ستوكهولم 1972 للفظة البيئة فهما متسعا بحيث أصبحت تدل على "ذلك الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما، وفي مكان ما، لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"[4].

أما مؤتمر بلغراد سنة 1975 فعرفها بأنها: " العلاقة القائمة في العالم الطبيعي والبيوفيزيائي، وبين العالم الاجتماعي السياسي الذي هو من صنع الإنسان".

في حين عرفها مؤتمر تبيليسي 1977 بأنها: "مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الحية الأخرى، والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم"[5].

ويشير بعض الباحثين إلى أن البيئة هي "المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمله من ماء، هواء، فضاء، تربة، كائنات حية ومنشآت أقامها الإنسان لإشباع حاجاته"[6].

في حين عرفها المختصون في علوم الطبيعة تعريفا علميا، مفاده بأنها: "مجموعة الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي يقوم به"[7].

---

[1] إحسان علي محاسنة، **البيئة والصحة العامة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2002، ص17.
[2] طارق إبراهيم الدسوقي عطية، **مرجع سابق**، ص104.
[3] نجم العزاوي وعبد الله حكمة النقار، **مرجع سابق**، ص39.
[4] رشيد الحمد و محمد سعيد صابريني، **البيئة ومشكلاتها**، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص25.
[5] ابتسام سعيد الملكاوي، **جريمة تلويث البيئة: دراسة مقارنة** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص23.
[6] ماجد راغب الحلو، **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة** ، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2002، ص220.
[7] **المرجع السابق**، ص39.

وذهب البعض إلى أن البيئة هي: "مخزن أو مستودع للموارد الطبيعية و البشرية المتوفرة في مكان او زمان معين والمستخدمة لإشباع حاجات الإنسان"[1].

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع ان نخلص إلى تعريف شامل للبيئة على أنها: "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء، كساء، دواء و مأوى، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر".

3ـ التعريف القانوني للبيئة.

بالنظر إلى أن المنظومة القانونية في أي مجتمع ما هي إلا انعكاس لواقع الإنسان وتطور جوانب ونظم حياته المتعددة، لذلك نجد اختلاف التشريعات الأجنبية و العربية في إعطاء تعريف للبيئة.

اتجهت أغلب التشريعات الأجنبية إلى إعطاء المفهوم الموسع للبيئة، وذلك شأن المشرع الفرنسي الذي عرف البيئة في قانون حماية البيئة الطبيعية ضمن المادة الأولى من القانون الصادر في 1976/07/10 بأنها: "مجموعة من العناصر التي تتمثل في الطبيعة، الفصائل الحيوانية والنباتية، الهواء، الأرض، الثروة المنجمية والمظاهر الطبيعية المختلفة"[2].

أما تعريف البيئة في التشريع المصري حسب المادة 01 من القانون رقم 4 الصادر سنة 1994 التي عرفت البيئة بأنها: "المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية، وما يحتويه من موارد، وما يحيط بها من هواء وتربة وماء، ويقيمه الإنسان من منشآت"[3].

أما في الجزائر؛ فحسب المادة 04 من القانون 10/03 الصادر في 19 جويلية 2003المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بين المشرع الجزائري بأن "البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية، كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، وأشكال هذا التفاعل بين هذه الموارد، وكذلك المناظر الطبيعية والمعالم الطبيعية ..."[*].

وعرف المشرع الليبي البيئة فب المادة 01 من القانون رقم 07 لسنة 1982 المتعلق بحماية البيئة بأنها: "المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وجميع الكائنات الحية، ويشمل الماء، الهواء، التربة والغذاء".

---

[1] شادي الخليفة الجوارنة، **مرجع سابق**، ص27.

[2] عبد الغني حسونة، **الحماية القانونية في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص12.

[3] ماجد راغب الحلو، **مرجع سابق**، ص44.

[*] راجع القانون 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 43 الصادرة في 2003/07/20.

أما بالنسبة للقانون المغربي رقم 03/11 المتعلق بحماية البيئة، الذي أعطى في المادة 03 الفقرة 01 منه تعريفا قانونيا موسعا لمفهوم البيئة شمل إلى جانب المحيط الطبيعي والحضاري مختلف العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المساعدة على تطوير حياة الإنسان وغيره من الكائنات الحية.

- **أقسام البيئة:**

من خلال التعريفات السابقة يمكن تقسيم البيئة إلى قسمين رئيسيين هما: البيئة الطبيعية، والبيئة المستحدثة.

1- البيئة الطبيعية:

وتشمل البيئة الطبيعية جميع العناصر والمواد الموجودة والمتاحة في الطبيعة التي ليس للإنسان أي دور في وجودها مثل: الماء، الهواء، التربة، المعادن، مصادر الطاقة والأحياء بكافة أنواعها.

وإذا تفحصنا مفهوم البيئة الطبيعية ومكوناتها نجد أنها تتكون من أربعة أغلفة رئيسية وهي[1]:

- الغلاف الصخري (اليابسة): ويشمل سطح الأرض والتربة.
- الغلاف المائي: ويشمل المياه الموجودة في المحيطات والبحار والأنهار والبحيرات، فهو يشمل جميع أنواع وصور المياه الموجودة والمعروفة على سطح الأرض.
- الغلاف الجوي (الهوائي): ويشمل الهواء الذي يحيط بالأرض ويصطلح عليه كذلك بالغلاف الغازي.
- الغلاف الحيوي: ويشمل جميع الكائنات الحية وفي مقدمتها الإنسان[2].

يشكل المحيط أو الإطار الحيوي الذي تعيش فيه الكائنات الحية المختلفة نظاما متوازنا من تفاعل أغلفة الكرة الأرضية الغازي، المائي والصخري.

[1] حسن أحمد شحاتة، "البيئة والمواجهة: دراسة تحليلية"، ص10، من موقع:**www.kotobarabia.com.**

[2] يونس إبراهيم أحمد يونس، **البيئة والتشريعات البيئية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص29.

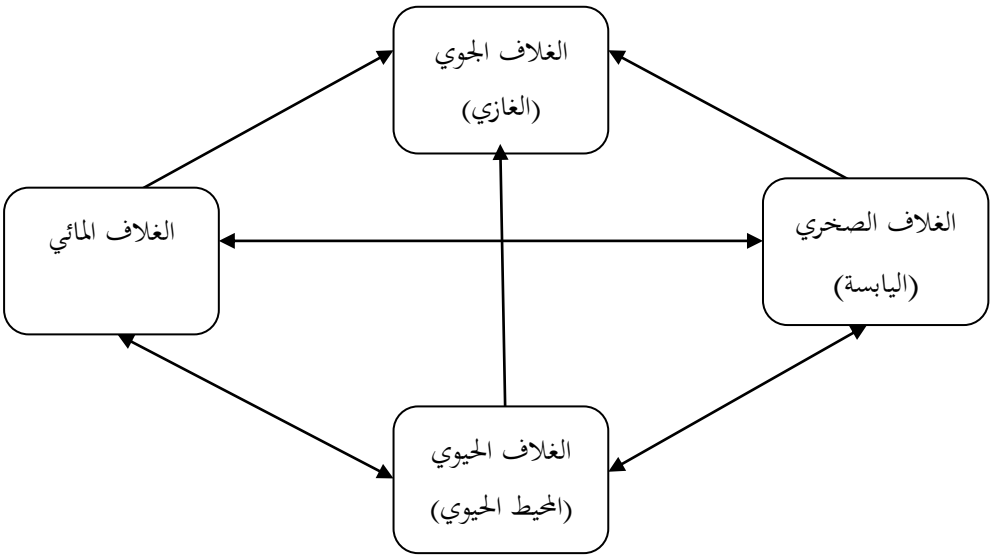

أغلفة الكرة الأرضية

2- البيئة المستحدثة:

وتشمل البنية الأساسية المادية التي شيدها الإنسان والمؤسسات التي أقامها، كما تشتمل على المناطق السكنية، الصناعية، وأبنية المراكز والمعاهد والمدارس، وكذلك الطرق والموانئ والمطارات ... وما شابه ذلك[1].

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية للبيئة:

إن الاتفاقيات الدولية للبيئة هي وسائل تعاونية للحماية والمحافظة على الموارد البيئية ومراقبة التلوث العابر للحدود، وهي جهود ما بين حكومية ملزمة قانونيا موجهة نحو التأثيرات الإنسانية على البيئة، وهناك أكثر من 700 اتفاقية بيئة متعددة الأطراف تتضمن معاهدات، اتفاقياتـ مؤتمرات، إعلانات، تصريحات، توجيهات وتعديلات حول قضايا المحافظة على البيئة.

فقد بدأ الاهتمام العالمي بالبيئة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، وذلك بسبب ازدياد الكوارث البيئية الناجمة عن تعدي الإنسان والوسط الطبيعي الذي يعيش فيه مع غيره من الكائنات الحية الأخرى، وبصفة خاصة في أعقاب غرق ناقلة البترول الليبيرية توري كانيون (Tory Canyon)، أمام شواطئ المملكة المتحدة في مايو 1967، حيث نبهت هذه الحادثة المجتمع الدولي إلى أن مشاكل التلوث البحري أمر لا تستطيع دولة واحدة مجابهتها بمفردها، و أنه لا مفر من التعاون الدولي لعلاج هذا المشكل.

كما نبهت الأمم المتحدة لهذه الحقيقة، فوجهت الجمعية العامة الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي حول البيئة، وذلك للبحث عن حلول لمشاكل التلوث العديدة و غيرها مما يهدد الكرة

[1] حسن أحمد شحاتة، **مرجع سابق**، ص11.

الأرضية. وبعد اجتماعات ولقاءات تمهيدية مكثفة عقد المؤتمر عام 1972 في ستوكهولم بالسويد وتبنى هذا المؤتمر شعار "أرض واحدة فقط"[1].

وهذا لا يعني أن المجتمع الدولي لم يكن مهتم بالقضايا البيئية، فالبيئة منذ القديم كانت تحتل مكانة. فمن بين أوجه الاهتمام بالبيئة إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وعقد المؤتمرات والندوات ومن بينها نجد:

***المؤتمر العلمي حول الحفاظ على الموارد واستخدامها 1949:**

لقد جرى التأكيد على ما يزيد عن 40 عام على المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المجتمع البشري، وهذا من خلال أول مؤتمر علمي عالمي تعقده الأمم المتحدة وهو المؤتمر العلمي حول الحفاظ على الموارد واستخدامها، والذي عقد في ليك سكس سنة 1949، وقد خرج هذا المؤتمر بعدد من التوصيات منه:

- التأكيد على إيجاد وسائل لتجنب تبذير الموارد الطبيعية.
- تطبيق الوسائل الفنية الحديثة للتوصل إلى أقصى استخدام ممكن للموارد واكتشاف أو خلق موارد جديدة[2].
- اتفاقية لندن 1954 والمتعلقة بمنع تلوث البحر بالبترول[3].
- اتفاقية باريس 1960 والخاصة بالتجارب الدرية.
- اتفاقية موسكو 1963 والخاصة بحظر التجارب النووية في الجو وفي الفضاء، وتحت الماء وفوق الأرض.
- اتفاقية بروكسل 1970 بشأن صيد وحماية الطيور.
- اتفاقية باريس 1972 المبرمة في إطار منظمة اليونيسكو بشأن حماية التراث الطبيعي الثقافي.
- اتفاقية حظر وتطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتيرية والبيولوجية السامة عام 1972[4].

[1] رياض صالح أبو العطا، **حماية البيئة في ضوء القانون الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2009، ص59.

[2] سمير قريد، **حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص93.

[3] عبده عبد الجليل عبد الوارث، **حماية البيئة البحرية من التلوث في التشريعات الدولية الداخلية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006، ص41.

[4] علي عدنان الفيل، **التشريع الدولي لحماية البيئة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص11.

- اتفاقية أوسلو 1972 ولندن 1972 المتعلقتين بمنع التلوث البحري بإغراق النفايات بالبيئة البحرية[1].

ثم جاء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم والذي كان نقطة البداية لتطوير القانون الدولي البيئي كفرع مستقل عن القانون الدولي العام، والذي تم الربط فيه بين البيئة والتنمية.

لقد عقد مؤتمر ستوكهولم بين 5 و 6 جوان 1972 والذي حضره ممثلون عن 113 دولة، بينما 14 دولة عربية إضافة إلى عدد كبير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والوكالات المتخصصة، حيث انتهى المؤتمر على تبني 26 مبدأ و109 توصيات، تم خلال هذا المؤتمر مناقشة القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان أن الفقر وغياب التنمية من أشد أعداء البيئة[2].

كما صدر عن المؤتمر في ختام أعماله إعلان حول البيئة الإنسانية متضمنا أول وثيقة دولية لمبادئ العلاقات بين الدول في شأن البيئة وكيفية التعامل معها، والمسؤولية عما يصيبها من أضرار[3]. فقد تمثلت أهداف هذا المؤتمر الرئيسية في تنبيه الشعوب إلى مخاطر تلوث البيئة الدولية، والعمل على التصدي لهذه المخاطر، واقتراح الحلول القانونية لحماية البيئة وتحسينها ومكافحة الأضرار الناجمة عن تلوثها، وإقامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس سليم من خلال الاهتمام بالبيئة والعمل على حمايتها.

وعلى إثر مؤتمر ستوكهولم أصبحت البيئة وحمايتها قيمة من قيم المجتمع الدولي، وانعكس ذلك بالإيجاب على الساحة الدولية، حيث اعترفت العديد من الدول في دساتيرها وتشريعاتها بالحق الكامل في بيئة لائقة ونظيفة والتزام الدول بحماية هذه البيئة من التلوث[4].

- اتفاقية باريس 1974 لمنع التلوث من مصادر من البر (الإغراق، التخلص العمدي في البحر للنفيات أو المواد الأخرى أو التركيبات الصناعية).

- ندوة المكسيك "كوكريوك" حول أنماط استخدام الموارد واستراتيجيات البيئة والتنمية 1974:

حددت "ندوة كوكريوك" حول أنماط استخدام الموارد واستراتيجيات البيئة والتنمية التي نظمها كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في المكسيك عام 1974. فقد حددت هذه الندوة بشكل جلي العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة،

[1] عبده عبد الجليل عبد الوارث، **مرجع سابق**، ص95.
[2] سمير قريد، **مرجع سابق**، ص95.
[3] أسامة الخولي ومصطفى طلبة، **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع**، عالم المعرفة، الكويت، 2002، ص19.
[4] سامح عبد القوي اليد، **التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2012، ص243.

حيث أنه إذا كانت التنمية هي الارتقاء بالنواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من خلال تحسين مستوى معيشة الإنسان فإن ذلك يجب ألا يأتي على حساب البيئة[1].بل ينبغي أن يكون هناك استخدام عقلاني للموارد الطبيعية، حتى تمكن أجيال المستقبل من العيش في بيئة ملائمة مع التنمية.

- ندوة بلغراد حول التنمية البيئية 1975:

عقدت ندوة بلغراد في أكتوبر 1975 بدعوة من اليونيسكو بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. إن ميثاق بلغراد يشكل إطار علمي لتربية البيئة، وقد تم على إثره عقد ندوات إقليمية خلال عامي 1976 و1977 بمناطق مختلفة من العالم من بينها الندوة العربية للتربية البيئية عقدت بالكويت في نوفمبر 1976[2].

-اتفاقية برشلونة 1976 لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث. هذه المعاهدة أصبحت سارية المفعول ابتداء من تاريخ 1978/02/13، وتهدف إلى تحقيق تعاون دولي لإيجاد نهج منسق وشامل لحماية البيئة البحرية للبحر الأبيض المتوسط، وذلك في ضوء الخصائص المميزة لهذه البيئة باعتبارها شبه المغلقة والتي تكون أكثر عرضة للتأثيرات بالتلوث ولاسيما أن المواد المفرغة فيه تزداد بصفة مستمرة[3].

- اتفاقية الأمم المتحدة 1976 لحضر تقنيات تغيير البيئة لأغراض عسكرية[4].

- اتفاقية فيينا 1979 وهي اتفاقية متعلقة بالحماية الطبيعية للمواد النووية.

- اتفاقية بارن 1979 وتهدف هذه الاتفاقية إلى حفظ الأحياء البرية والموائل الطبيعية الأوروبية[5].

- اتفاقية جنيف 1977 بشأن الحماية من تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات.

-اتفاقية الكويت 1978 بشأن حماية البيئة البحرية للخليج العربي من التلوث.

-اتفاقية جدة 1982 وهي الاتفاقية الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والبروتوكولات الملحقة بها.

[1] سمير قريد، **مرجع سابق**، صص 96-97.
[2] **نفس المرجع** ، ص97.
[3] عبده عبد الجليل عبد الوارث، **مرجع سابق**، ص157.
[4] **نفس المرجع**، ص81.
[5] محمد محمود دهبية، **علم البيئة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص136.

- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 أسفرت جهود الأمم المتحدة عن إبرام اتفاقية شاملة لتنظيم استخدام البحار في 10 ديسمبر 1982 دخلت هذه الاتفاقية دور النفاذ في نوفمبر 1994.

- اتفاقية جنيف لعام 1979 المتعلقة بتلوث الهواء عبر الحدود[1].

- الميثاق العالمي للطبيعة 1982 أكد هذا الميثاق أن الجنس البشري هو جزء من الطبيعة، وأن الحياة تعتمد على العمل المتصل بنظم الطبيعة التي تعد مصدر الطاقة والمواد الغذائية، وأن جدور الحضارة ممتدة في الطبيعة التي غذت الثقافة البشرية وأثرت في جميع الإنجازات الفنية والعلمية.

- تقرير الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة[2].

- اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون 1985[3].

- الاتفاقية الإفريقية 1986لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية .

- بروتوكول مونتريال 1987 حول المواد المستهدفة لطبقة الأوزون[4].

- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[5].

- تقرير مستقبلنا المشترك 27 أفريل 1987 يعتبر هذا التقرير الولادة الحقيقة للتنمية المستدامة، فهو الأول من نوعه الذي يعلن فيه أن التنمية المستدامة هي قضية تنموية وبيئية.

- اتفاقية بازل 1989 بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة منها عبر الحدود الدولية، وتعتبر أول اتفاق ملزم ذو طابع دولي في مجال مراقبة حركة النفايات الخطرة، وقد دخلت حيز النفاذ في 5 ماي 1995[6].

---

[1] رياض صالح أبو العطا، **مرجع سابق**، ص ص 127-142.
[2] سمير قريد، **مرجع سابق**، ص ص99-101.
[3] رياض صالح أبو العطا، **مرجع سابق**،ص143.
[4] علي عدنان الفيل، **مرجع سابق**، ص12.
[5] أحمد النكلاوي ، **أساليب حماية البيئة من التلوث**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص137.
[6] معمر رتيب محمد حافظ، **اتفاقية بازل ودورها في حماية البيئة الخطرة: دراسة تحليلية**، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص6.

- مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية 1992: يعرف بقمة الأرض والذي عقد في مدينة ريوديجانيرو في الفترة الممتدة ما بين 9 إلى 15 جوان 1992. ويعتبر هذا المؤتمر معلما في تاريخ القانون البيئي، مؤكدا الشخصية العالمية لحماية البيئة وتكاملها مع التنمية.

- معاهدة مكافحة التصحر.CCD 1994[1].

- اتفاقية طوكيو 1997 حول التغيرات المناخية: تشكل هذه الاتفاقية أساس الجهود العالمية لمكافحة ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية، حيث تم تبنيها في مؤتمر "ريوديجانيرو" في جوان 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 21 مارس 1997.

- مؤتمر التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستديمة 2000.[*]

- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2002، عقد هذا المؤتمر في مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا في الفترة من 26 جوان إلى 4 جويلية 2002 بإشراف الأمم المتحدة، وقد انصبت المبادئ العامة للمؤتمر على تحسين مستوى معيشة الأفراد ومكافحة الفقر والمحافظة على الموارد الطبيعية في خضم النمو السكاني الكبير[2].

- مؤتمر الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية والحكومية والدولية في التنمية المستدامة 2002[*].

اعتبر المؤتمر أن المنظمات غير الحكومية تلعب دورا أساسيا في المجتمع من خلال مكافحة الفقر ودفع عجلة التنمية والحفاظ على البيئة[3].

- اتفاقية كيتو 1997 اجتمع ممثلو 160 دولة في مدينة كيوتو في اليابان، وكان هدف الاجتماع مناقشة الوسائل الكفيلة بتخفيض نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو[4].
- في مجال التغيرات المناخية نجد الاتفاقية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية في ريوديجانيرو 1992، تلاها بروتوكول كيوتو 1997 وتلتها مؤتمرات كوبنهاغن

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الاتفاقية البيئية الدولية** ، 2002، ص4.

[*] مؤتمر عربي إقليمي حول التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستديمة في عام 2000 عقدته وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بجمهورية مصر العربية.

[2] سامح عبد القوي السيد، **مرجع سابق**، ص247.

[*] عقد مؤتمر الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية والحكومية في التنمية المستدامة في الفترة ما بين 4 – 6 مارس 2002 بتنظيم كل من البنك الإسلامي ودار تنمية الأسرة في دولة قطر، وقد شارك في فعاليات هذا المؤتمر 71 منظمة، تمثل 25 دولة.

[3] سمير قريد، **مرجع سابق**، ص 115.

[4] هاني عبيد، **الإنسان والبيئة، منظومات الطاقة والبيئة السكانية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، **ص 72.**

2009، مؤتمر كانكون 2010، مؤتمر ديربان 2011، مؤتمر الدوحة 2012 ومؤتمر وارسو 2014[1]، قمة باريس 2015.

المبحث الثاني: جغرافية المغرب العربي

ذكرت موسوعة المغرب العربي أنه وإن كانت لفظة المغرب قد حددت في بعض الأحيان باشتمالها على تونس، الجزائر والمغرب أو ما يعرب باسم المغرب العربي الكبير، فإن مدلولها التاريخي منذ القرن السابع ميلادي كان يتناول حسب ماروته مصادر المؤرخين والجغرافيين القدامى: كل الأقاليم الواقعة بين مصر من الشرق والمحيط الأطلسي من الغرب، لذلك فجغرافية المغرب العربي جعلت منه عبر التاريخ منطقة مفتوحة للأطماع الأجنبية[2].

المطلب الأول: الموقع والتضاريس.

1- الموقع والمساحة:

تقع منطقة المغرب العربي بالتحديد في شمال قارة إفريقيا بين دائرتي عرض 15º– 37º شملا، و خطي طول 16º – 25º شرقا على الجناح الغربي للوطن العربي[3].

يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 4837 كلم، غربا المحيط الأطلسي بساحل طوله 3146 كلم، ومن الشرق مصر والسودان، ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي[4]. تتربع على مساحة قدرها تقريبا 5.782.140 كلم².

فالجزائر بصحرائها تحتل أزيد من النصف بحوالي 2.381.741 كلم²، ثم ليبيا بـ 1.759.540 كلم²، وموريطانيا بـ 1.030.700 كلم²، أما المغرب فيمتد على مساحة 445.050 كلم² وأخيرا تونس التي لا تتعدى مساحتها 164.150 كلم²، وهذا ما جعل المغرب بهذا الاتساع والامتداد تؤلف إحدى الكتل الجغرافية الرئيسية في العالم[5].

---

[1] المعهد الدولي للتنمية المستدامة، "ملخص مؤتمر تغير المناخ المنعقد في جنيف 8-13 فبراير 2015 " من موقع: **http//www.iisd.ca/climate/adp/adp2-8**.

[2] عبد الفتاح مقلد الغنيمي، **موسوعة المغرب العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1994، ص ص 15-16.

[3] محمد أزهر سعيد السماك، **الجغرافية السياسية المعاصرة**، دار الأمل للنشر و التوزيع، الأردن، 1998، ص130.

[4] جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص22.

[5] ناصر الدين سعيدون، **الجزائر منطلقات وآفاق: مقاربة للواقع الجزائري من خلال مفاهيم وقضايا تاريخية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000، ص114.

خريطة رقم01: موقع المغرب العربي

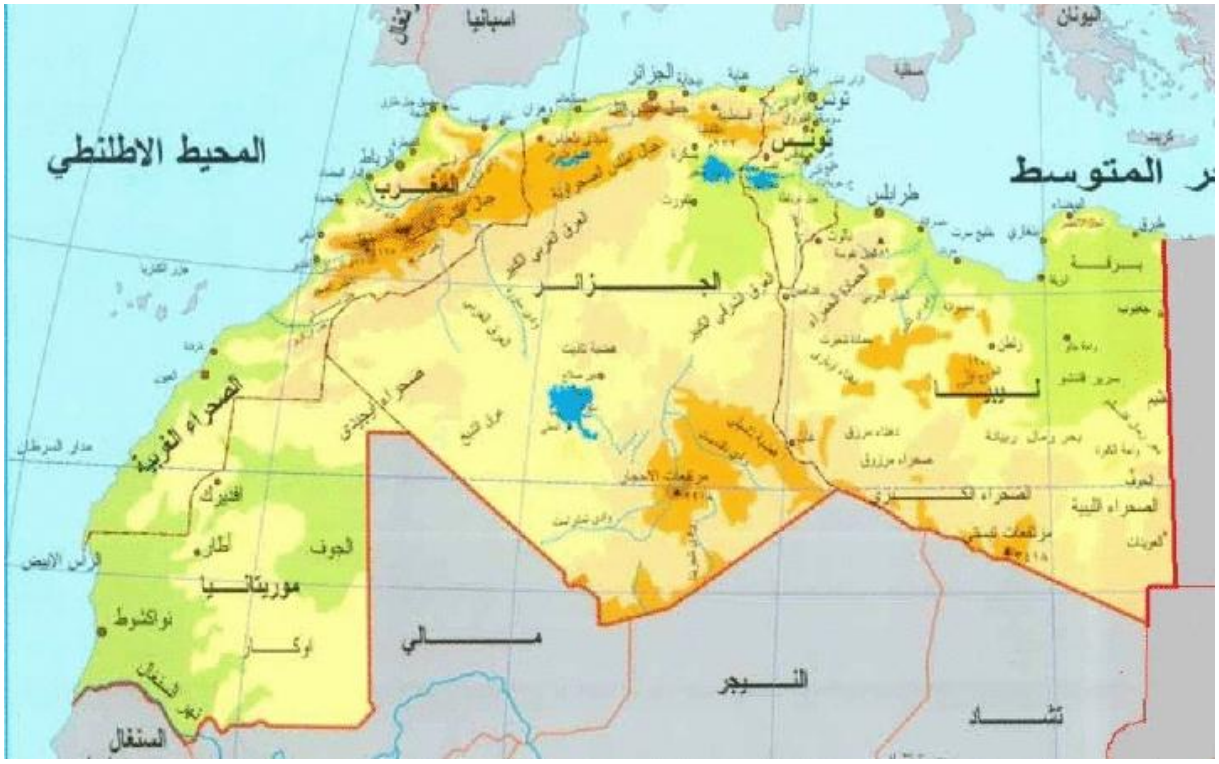

المصدر: http//www.google.dz/search

2- التضاريس:

يشغل المغرب العربي مجال أرضي يربط ما بين قارات العالم القديم: أوروبا، إفريقيا وآسيا، ويعكس اتساع وكبر مساحته على تنوع الظاهرات الجغرافية المناخية وتنوع تضاريسه؛ إذ لعبت العوامل الجيولوجية والمناخية دورا كبيرا في تشكيل سطح المغرب العربي وتقسيمه إلى مناطق تضاريسية مختلفة، من حيث البنية والمظهر، ونجد لهذه التضاريس خصائص عديدة، وهذا أكسبها أهمية وتأثيرا واضحين على الحياة الاقتصادية والبشرية عبر العصور[1].

فتضاريس منطقة المغرب العربي تتشكل من السلاسل الجبلية والهضاب، إضافة إلى السهول. وإليكم لمحة عن أنواع هذه التضاريس:

[1] محمد بوطالب وآخرون، **جغرافية الجزائر والمغرب العربي**، الديوان الوطني للمطبوعات الدراسية، الجزائر، 2005، ص21.

أولا: الجبال.

تمتد جبال أطلس التل الالتوائية المؤلفة من صخور رسوبية والمشتملة على صخور بركانية قديمة في شمال تونس والجزائر[1]؛ فهي تمتد من الغرب إلى الشرق وتبلغ أعلى قممها 4000 م فوق مستوى سطح البحر ، وتبدأ من الغرب عريضة وشاهقة وتضيق كلما اتجهنا شرقا في الجزائر لتنتهي في تونس، وجبال الأطلس التلين موازية للبحر المتوسط تبدأ من المغرب مرورا بالجزائر لتنتهي بتونس، من خلال جبال الدورسال وتبلغ أعلى قمة فيها 4000م في قمة جبال الشعانبي[2].

أم في المغرب فتقسم الجبال إلى أربعة أقسام:

* **جبال الريف**: وتقع شمال المغرب وتمتد بمحاذاة ساحل البحر الأبيض المتوسط على شكل قوس واسع من مضيق جبل طارق حتى نهر ملوية، ويبلغ 2456 متر، و1800 متر في الشرق ثم تضيق في الغرب. ويعتقد أن هذه السلسلة جزء من جبال سيرا نيفادا في إسبانيا ، وأنهما كانتا ملتصقتين قبل أن يتكون مضيق جبل طارق.

* **الأطلس الكبير**: وهو عبارة عن سلاسل شامخة تمتد من أكادير على المحيط الأطلسي في اتجاه الشمال الشرقي، وأعلى قممها جبل توبقال 4165م، ويقع جنوب مدينة مراكش، وتنقسم هذه السلسلة بدورها إلى كتلتين منفصلتين بواسطة ممر تلوين، والكتلة الغربية أكثر ارتفاعا من الشرقية.

* **الأطلس المتوسط**: يوجد في شمال الطلس الكبير حيث يفصلهما وادي سهل ملوية، وأشهر جبالها جبل بوبيلان بارتفاع 3190م فوق سطح البحر، وجبل بوناصر 3326م، وتكثر بها البحيرات والشلالات وتمتد على شكل قوس من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي.

وتعد هذه الجبال بمثابة خزان المياه بالنسبة للمغرب؛ حيث تنبع منها كل الأنهار المهمة في البلاد.

* **الأطلس الصغير** (الطلس الصحراوي): وتمتد جنوب الأطلس الكبير أعلى قممها جبل سيروا 3304م، وتتميز سفوحها الغربية بأنها مغطاة بالحشائش والغابات، أم الجنوبية فهي شبه جرداء[3].

وفي شرق ليبيا تطل سلسلة جبلية مفردة متمثلة بالجبل الأخضر على ساحل البحر المتوسطي بشكل مباشر، ويفصلها سهل سرت الساحلي الرملي عن جبال نفوسة الممثلة

[1] عبد الفتاح لطفي عبد الله، **جغرافية الوطن العربي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص38.
[2] سوادي عبده محمد وصالح عمار الحاج، **تاريخ المغرب الإسلامي**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، مصر، 2004،
ص ص 23-24.
[3] آلاء جراز "تضاريس المغرب العربي"، من موقع: **http//mawdoo3.com/jahods.** في 2016/02/10.

للمرتفعات الغربية الليبية، وفي أقصى جنوب ليبيا تبرز كتلة جبلية انفرادية ساهمت في تكوينها حركات التوائية قديمة، لتتأثر بعدد بعمليات التعرية المائية، والريحية، ومن أهم تلك الجبال جبل تيبستي الذي يقع بمحاذاة الحدود الليبية –التشادية، وجبال التاسيلي الممتدة بمحاذاة الحدود الليبية – الجزائرية، وكذلك تبرز جبال الهقار بجنوب الجزائر[1].

ثانيا: السهول.

تنقسم السهول في منطقة المغرب العربي إلى السهول الفيضية والسهول الساحلية:

* السهول الفيضية: تتألف مواد السهول الفيضية من ارسابات طمية نقلتها مياه الأنهار من أحواض منابعها لتلقيها على أطراف أوديتها، ومجاريها مكونة بيئات سهلية منبسطة، ومتفاوتة الاتساع من بيئة جغرافية لأخرى؛ كالسهول الفيضية المحاذية لمجاري أنهار سوس، وسيبو (السيبوغ)، ملوية، وأم الربيع[2].

* السهول الساحلية: تكونت السهول الساحلية بفعل عملية النحت والإرساب البحري متفاوتة باتساعها ودرجة خصوبتها، ومن اهمها:

- السهول المحاذية لسواحل المملكة المغربية المطلة على المحيط الأطلسي، وموريطانيا، وتتصف هذه السهول باتساعها النسبي وخصوبة تربتها، بينما تتصف السهول الساحلية بضيقها النسبي وفقر تربتها. أما في ليبيا فيمتد سهل الحفارة نحو الداخل، حيث يعد من أكثر سهول المغرب العربي اتساعا وخصوبتا[3].

أما في تونس فتمتد السهول الساحلية بين بنزرت وخليج قابس، وتمثلها سهول بنزرت، وماطور، ويتراوح السهل الساحلي التونسي بين 10 – 40 كلم، وفي الجزائر تتميز السهول الساحلية بالضيق والاتساع، وذلك يرجع إلى قربها أو بعدها عن جبال الأطلس التلي مثل سهل عنابة، سهل وهران، وسهل تلمسان[4].

ثالثا: الهضاب

هي أكثر التضاريس انتشارا في منطقة المغرب العربي؛ وهي عبارة عن أراضي متوسطة الارتفاع فوق مستوى سطح البحر، وتتكون من: هضبة شمال إفريقيا، وهي هضبة عظيمة الاتساع مترامية الأطراف تمتد من الشرق إلى الغرب، وتقع هذه الهضبة على مساحة تمتد إلى 5000 كلم²، أما امتدادها من الشمال إلى الجنوب 2000 كلم، ويغلب على سطحها الاستواء باستثناء بعض المنخفضات كالأحواض، كما تنحدر نحو البحر بشكل متدرج في خليج سرت في ليبيا، وتنتشر في الأحواض المنخفضة المختلفة الاتساع، كالحوض الذي يمتد من الساقية الحمراء في موريطانيا وبسكرة، وقد ساعدت

[1] عبد الفتاح لطفي عبد الله، **مرجع سابق**، ص39.
[2] صبري فارس الهيثي و حسن أبو سميرة، **جغرافية الوطن العربي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص34.
[3] عبد الفتاح لطفي عبد الله، **مرجع سابق**، ص40.
[4] آلاء جرار، مرجع سابق.

هذه الأحواض على وجود عدة واحات منتشرة ضمن نطاقا ممتدا من الغرب إلى الشرق[1]، ومن أهم هذه الواحات نجد واحات جغبوب وجالو وأوحيلة وغدامس في ليبيا وواحات توقرت وعين صالح في الجزائر، وواحة شنقيط في موريطانيا، إضافة أنه تكثر فيها تكوينات العرق مثل العرق الشرقي والغربي في الجزائر[2].

خريطة رقم02: تضاريس المغرب العربي

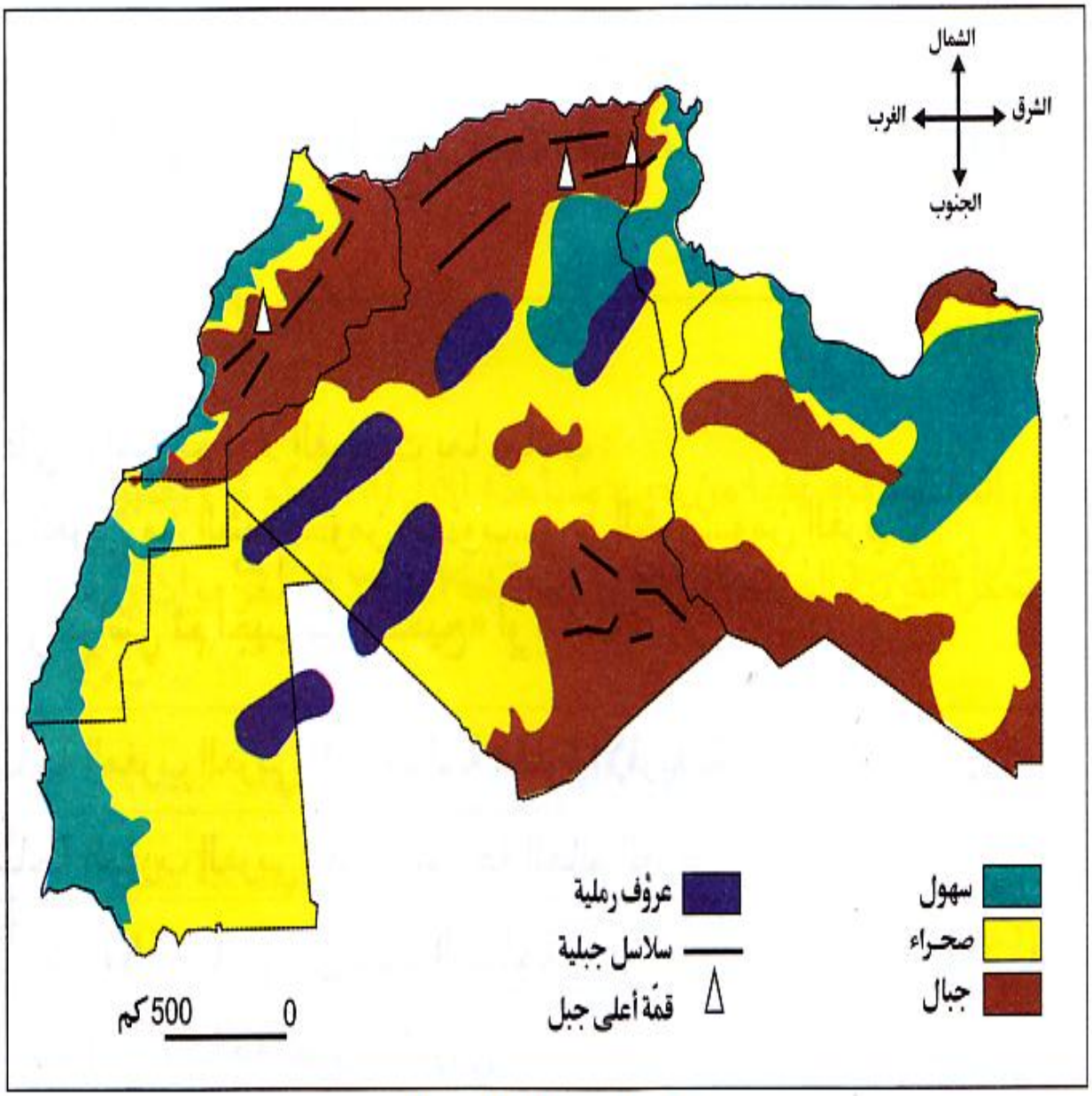

تضاريس المغرب العربي

المصدر: http//www.google.dz/search

[1] صبري فارس الهيثي و حسن أبو سميرة، **مرجع سابق**، ص35.
[2] عبد الفتاح لطفي عبد الله، **مرجع سابق**، ص41.

المطلب الثاني: المناخ و الموارد المائية

1: المناخ

بحكم موقع المغرب العربي فإنه ينتمي إلى المنطقة شبه مدارية، لدى فهو يعرف تباين كبير في وضعيته المناخية، فهناك ثلاث مناخات أساسية تتدرج من الشمال إلى الجنوب وهي: المناخ المتوسطي ، الصحراوي وشبه المداري، وتلعب الدورة الهوائية العامة والسلاسل الجبلية والمؤثرات المتوسطية دورا في تحديد مناخ المغرب العربي.

إن موقع المغرب العربي في العروض شبه المدارية يجعله منطقة التقاء كتل هوائية مختلفة؛ ففي فصل الشتاء تخضع المنطقة لتأثيرات انخفاضات جوية محيطية (معتدلة ورطبة)، أو الآتية من أوروبا الوسطى (باردة وجافة). أما في فصل الصيف وبفعل صعود مركزي للضغط الجوي المرتفع والصحراوي يصبح الجو هادئا مصحوبا بحرارة مرتفعة تزداد شدتها في المناطق الصحراوية.

تشكل السلاسل الجبلية بالمغرب العربي من الأطلس الكبير غربا إلى الظهر التونسي شرقا، حاجزا رئيسيا يحول دون وصول المؤثرات الشمالية الرطبة إلى الجنوب، كما تحد من انتشار المؤثرات الصحراوية نحو الشمال، باستثناء المنطقة الساحلية الليبية المفتوحة بسبب انعدام الحواجز التضاريسية. وبناء على ذلك يتحدد في المغرب العربي مجال شمالي: يتميز باعتدال نسبي في الحرارة والأمطار، ومجال جنوبي: يتصف بشدة الحرارة والجفاف.

ومن جهة أخرى في المناطق الساحلية تساعد المؤثرات المحيطية على تلطيف درجات الحرارة، كما تحد من قساوة برودة فصل الشتاء، وتكون الرطوبة النسبية للهواء قوية، ويتضح أثر العوامل البحرية أكثر في سواحل المغرب وتونس، نظرا لتوفرهما على واجهتين بحريتين.

وعليه نجد أن المغرب العربي يعرف تباينا كبيرا بين قسمه الشمالي والجنوبي، باستثناء أقصى جنوب موريطانيا، حيث يمكن تقسيم تراب المغرب العربي إلى منطقة متوسطية ذات تضاريس مرتفعة ومناخ معتدل، ومنطقة صحراوية تعمها تضاريس منخفضة و جفاف مناخها[1].

أ- المناخ المتوسطي:

يسود هذا النمط المناخي المتوسطي ذو النظام المطري الشتوي في السهول الساحلية المطلة على مسطح البحر الأبيض المتوسط، فهو مناخ شبه مداري جاف صيفا، وشتاءه

[1] محمد صباحي، "جغرافية المغرب العربي"، من موقع: /**http//geo-kelaa.blogsport.com**، في 2016/03/10.

ممطر ودافئا. وتتعرض السواحل الشمالية للمغرب العربي لهواء قطبي معتدل في الشتاء مصحوبة بتقلبات واضطرابات في الجو تسقط خلالها المطار[1].

وتتسم الحرارة بالاعتدال (لا تقل عن 8ºمئوية) في فصل الشتاء، لتصل في الصيف إلى 29º مئوية، كما يصل المدى الحراري اليومي إلى 8º مئوية[2]، وتتناقص الأمطار كلما اتجهنا من الشمال (عدد الأيام الممطرة يفوق 70 يوما في السنة) إلى الجنوب(عدد الأيام الممطرة بقل عن 30 يوما في السنة).

في المناطق الساحلية الشمالية لا يتجاوز معدل التساقطات السنوية 800 ملم، وقد يتعدى 1000 ملم سنويا بالقمم الجبلية كما هو الحال بالأطلس المتوسط و الكبير، وبالريف الغربي، والتل الشرقي. أيضا تشهد هذه القمم و سفوحها المرتفعة تساقط الثلوج، وتقل المطار عن 600 ملم سنويا في العديد من المناطق كالساحل في تونس، ومنخفض الحضنة وبعض السهول الوهرانية بالجزائر، وبالحوز وتادلة والجهة الشرقية في المغرب[3].

ب- المناخ الصحراوي:

يسود المناخ الصحراوي جل المناطق الجنوبية من المغرب العربي باستثناء أقصى الجنوب الغربي، يتصف المناخ الصحراوي بندرة التساقطات المدرية وارتفاع درجة الحرارة بصفة عامة خاصة أثناء النهار، ففي فصل الصيف تصل إلى 49º مئوية أحيانا، كما أن هذا التغير الحراري اليومي والفصلي أعظم من أي مناخ آخر[4].

كما أن هذا الإقليم يتميز بمناخ جاف، قليل المطار، إلا أنه قد تكون هناك أمطار إعصارية[5]؛ حيث تهطل الأمطار أحيانا لمدة ساعة أو ساعات محدثة سيولا، بينما تمر سنة كاملة لا يهطل فيها ملمترا واحدة في بعض المناطق. ففي العديد من المناطق الجنوبية للمغرب العربي لا تتعدى كميات الأمطار 50 ملم سنويا، وتقل أحيانا عن 20 ملم.

جـ- المناخ شبه المداري:

يشمل المناخ شبه المداري أقصى جنوب موريطانيا أي بمحاذاة نهر السينغال. يتصف هذا المناخ بارتفاع درجة الحرارة طيلة السنة وتصبح معتدلة بسبب هطول المطار خلال الصيف.

[1] جودة حسين جودة، **جغرافية إفريقيا الإقليمية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1998، ص84.
[2] عبد الفتاح لطفي عبد الله، **مرجع سابق**، ص59.
[3] محمد صباحي ،**مرجع سابق**.
[4] فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية إفريقية**، دار النهضة العربية، لبنان، ص109.
[5] محسن عبد الحميد توفيق، **الإدارة البيئية في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم، تونس، 1993، ص50.

والناتج هبوب الرياح المدارية، فأغلب الأمطار تتساقط خلال فترة ماي، بحيث تبلغ الكميات أكثر من 600ملم لكن تتضاءل كلما توغلنا في الصحراء[1].

2- الموارد المائية.

تتمثل الموارد المائية في المغرب العربي في الوديان، والمياه الجوفية.

أ- الأودية: ويرتكز معظمها في الشمال والغرب تقل كلما اتجهنا جنوبا وشرقا، وهي تمتد مياهها من الأمطار، والثلوج الدائبة على المرتفعات، وتتحكم فيها عوامل التربة، والمناخ، والتضاريس والغطاء النباتي، كما أنها تتميز بقصر مجاريها أيضا بسبب وضعية التضاريس، وضيق المنطقة الرطبة، وهي تتصف بالتذبذب وعدم انتظامها[2].

تضم المغرب شبكة نهرية مهمة فهو يعد من أغلى الدول العربية من حيث المياه، وتتكون هذه الشبكة من الروافد المائية الجبلية التي تنحدر من المحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط وتنبع من جبال الأطلس المتوسط بصفة عامة، وتنحدر أنهار المغرب جميعا نحو المحيط الأطلسي عدا نهر ملوية الذي يصب في البحر الأبيض المتوسط، ونهر درعة الذي يصب في الصحراء، وتفيض أنهار المغرب في الشتاء والربيع، ومن أهم الأنهار في المغرب نجد؛ نهر ملوية، سيبو (السبوع)، أم الربيع، أبو رقراق، درعة ونهر سوس وهي أنهار دائمة الجريان[3].

يبلغ طول مجرى نهر أم الربيع 600 كلم، ومعدل تصريفه السنوي 1.3مليار م³، أما سيبو فيبلغ طوله 500كلم وتصريفه السنوي 1.2 مليار م³، ويجري في الجزائر نهر الشلف الذي يبلغ تصريفه السنوي 1مليار م³.

أما في تونس فيوجد نهر مليان ومجردة الذي يبلغ تصريفهما .5 مليار م³ [4].

ب- المياه الجوفية: هي المياه التي تتخلل التربة والصخور وهي تتمركز أساسا في الجنوب الصحراوي، وخاصة الواحات كواحة بني عباس (بأدرار)، والزيبان (ببسكرة)، وكفرة (بليبيا)، وواحة ورزازات علي وأدرعا (المغرب) وأوحفت بموريطانيا.

ويصعب الحصول على تقدير دقيق حول كميات المياه الجوفية في المغرب العربي، حيث تقدر تقريبا بـ 12% من كمية المياه الجوفية في الوطن العربي. فالمياه الجوفية تعد ثاني الموارد المائية الرئيسية في المنطقة المغاربية[5].

---

[1] محمد صباحي، مرجع سابق.

[2] محمد بوطالب وآخرون، **مرجع سابق**، ص39.

[3] آلاء جرار، مرجع سابق.

[4] عبد الفتاح لطفي عبد الله، **مرجع سابق**، ص109.

[5] عيسى علي إبراهيم، **مشكلات اقتصادية و سياسية: رؤية جغرافية معاصرة**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص ص 125-126.

المبحث الثالث: المشاكل البيئية في المغرب العربي

يعد التلوث البيئي* ظاهرة من أخطر ظواهر العصر الحديث، وقد جدبت هذه الظاهرة اهتمام الدول المغاربية بأسرها نتيجة لكون هذه الظاهرة باتت تشكل أكثر المخاطر المحدقة التي تهدد البيئة، بل والجنس البشري الذي جعل من هذه الظاهرة مشكلة عملاقة تنمو يوما بعد يوم لتمثل أزمة حقيقية في وجه هذه الدول.

المطلب الأول: تلوث الهواء

يعتبر تلوث الهواء من أخطر المهددات التي يتعرض لها النظام البيئي**، بسبب ما ينتج عنها من سلبيات تؤثر على العناصر الأخرى للنظام، ويحدث تلوث الهواء إذا تغيرت نسب مكوناته[1]. فقد عرف التلوث الهوائي بأنه: "كل تغيير في خصائص ومواصفات الهواء الطبيعي يترتب عليه خطر على صحة الإنسان والبيئة سواء كان هذا التلوث ناتج عن عوامل طبيعية او نشاط إنساني بما في ذلك الضوضاء[2].

وتنقسم مصادر التلوث الهوائي إلى مصادر طبيعية ومصادر غير طبيعية.

1- المصادر الطبيعية:

وهي تلك الغازات المتصاعدة من التربة والبراكين وحرائق الغابات ومن بين هذه الملوثات نجد:

* **غاز أول أكسيد الكربون** CO: يعتبر هذا الغاز من أكثر الغازات السامة انتشارا في الهواء، وهو ناتج عن الاحتراق غير الكامل للحطب، ولوقود السيارات[3].

* **غاز ثاني أكسيد الكربون**CO2: وينتج هذا الغاز عن احتراق المواد العضوية (الوقود الحفري) من فحم و وبترول وغاز طبيعي، وقد أثبتت الدراسات أن هناك زيادة في نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو. إن الإسراف في استخدام الوقود، وقطع الغابات، والتقليل من

---

* يعرف التلوث البيئي بأنه التغيرات الغير مرغوب فيها ، يحيط بالإنسان كليا أو جزئيا كنتيجة لأنشطة الإنسان من خلال حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة تغير من المكونات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية للبيئة، مما قد يؤثر على الإنسان.

** النظام البيئي: هو عبارة عن وحدة من مكونات حية وأخرى غير حية تتفاعل مع بعضها البعض، وتتبادل فيه الأحياء وغير الأحياء العلاقات تأثِيرا وتأثرا وفق نظام متوازن مرن لتستمر فيه آداء دورها في الحياة.

[1] حسين السعدي، **أساسيات علم البيئة و التلوث**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، (د س ن)، ص339.

[2] كوثر محمد أبو عيت، **النظام البيئي وصحة المجتمع**، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص40.

[3] سوزان كاتر، **البيئة، المخاطر والأخطار**، ترجمة أحمد طلعت البشيشي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص69.

المساحات الخضراء يساهم في ارتفاع نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو، الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض[1].

* **غاز كربونات الكلوروفلور كربون**: ويسمى (فريونات) ويمثل نسبة 15% إلى 20% من الغازات الملوثة للجو، وهي مادة تستخدم بنطاق واسع في صناعة أجهزة التبريد وأنظمة التكييف ومعطرات الغرف ومثبتات الشعر وغيرها، وتأتي من تفكك مركبات الكلوروفلور كربون تحت تأثير الأشعة فوق بنفسجية الكلور الذي يعمل على مهاجمة غاز الأوزون وتدميره[2].

* **غاز أكسيد النيتروجين** (NO,NO2): ويمثل نسبة 10% من هذه الغازات ومصدره الأساسي انحلال الأسمدة، وحرق الأعشاب، والوقود، وهو ينتقل إلى الأجواء العليا فيتغير كميائيا ويسقط على شكل أمطار حمضية تضاف إلى المحتوى المائي الذي يؤدي تلوث الماء بالمواد الكميائية التي تقضي على النباتات المائية[3].

* **الرصاص**: يعتبر دخان السيارات هو المصدر الرئيسي لتلوث الهواء بالرصاص، حيث يخلط بالبنزين من أجل تحسين نوعيته وتطوير أداء المحركات. ويخرج الغاز في شكل دقائق تتطاير في الهواء ثم ينتقل إلى جسم الإنسان عن طريق التنفس[4].

وكذلك هناك غازات أخرى مثل: غاز الفلور الذي يتصاعد من مداخن مصانع الأمنيوم، حيث يتساقط على النباتات ويؤثر على الماشية التي تتغذى عليها ويسبب لها هزلا شديدا والتهابات عظمية. وغاز ثاني أكسيد الكبريت (H2S) ويأتي من البراكين وتحلل النباتات في التربة، مصافي تكرير النفط، محطات الطاقة، احتراق الفحم الحجري والزيوت الثقيلة.

وهناك تقوم الجزئيات الصلبة بتلويث الهواء منها ما هو من أصل نباتي كالنشارة و القطن، وحبوب اللقاح، والجراثيم الفطرية، ومنها من أصل حيواني كقشور الحيوانات، والشعر، والصوف، ومنها من أصل معدني كدقائق الحديد، ومنها من أصل حجري كحبيبات الرمل والإسمنت[5].

أصبح يمثل التلوث بالغاز الأكثر خطورة لما ينتج عنه من ظواهر مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض(الاحتباس الحراري)، المطر الحمضي، ثقب الأوزون.

---

[1] شادي خليفة الجوارنة، **مرجع سابق**، ص ص 45-46.

[2] **المرجع السابق**، ص48.

[3] عادل مشعان ربيع، **مشاكل بيئية معاصرة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص128.

[4] علياء ماتو بوران ومحمد حمدان أبوديه، **علم البيئة**، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص229.

[5] علياء ماتو بوران ومحمد حمدان أبوديه، **المرجع السابق**، ص ص 226-227.

* **الاحتباس الحراري**[*]: يرجع سبب ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى الغازات المنبعثة من مداخن المصانع بأنواعها، والغازات الخارجة من عوادم السيارات، إضافة إلى تأثير السحب عندما تحجب حرارة الشمس لتنعكس هذه الغازات نحو الأرض مرة أخرى فتزيد حرارة الأرض، فازدياد نسب تواجد الغازات الدفيئة يؤدي إلى حدوث تقلبات جوية كبيرة في مناخ الأرض. إن غاز ثاني أكسيد الكربون وحده يسبب 50% من الزيادة في درجة الحرارة[1].

* **المطر الحمضي**: تتكون الأمطار الحمضية من تفاعل الغازات المحتوية على الكبريت أهمها ثاني أكسيد الكبريت (SO2) مع الأكسجين (O2)، وتتدخل الأشعة فوق البنفسجية القادمة من الشمس كعامل مساعد ينتج عن هذا التفاعل ثالث أكسيد الكبريت (SO3)؛ وهو مركب غير مستقر كيميائيا يتحد هذا المركب مع بخار الماء ليعطي حمض الكبريت (H2SO4)، والذي يبقى معلقا في الهواء حتى يتساقط أثناء هطول الأمطار.

والمعادلتان التاليتان توضحان تكوين المطر الحمضي[2].

$$SO3 + O2 \longrightarrow SO2$$

$$H2SO4 + H2O \longrightarrow SO3$$

يتسبب المطر الحمضي ببعض المشاكل المرضية للإنسان، كما أن هطول الأمطار الحامضية ترفع قيمة الحموضة PH في المياه الجوفية والسطحية، مما يجعلها غير صالحة للاستخدام البشري، وغير صالحة للحفاظ على البيئة البحرية، وتتأثر التربة سلبا بظاهرة المطر الحمضي، فتخسر المواد الغذائية، وتحدث داخلها مجموعة من التفاعلات المنتجة لبعض المواد السامة، كما ينقص تركيز الكالسيوم في التربة، وهو أحد أهم العناصر الأساسية التي تحتاجها الأشجار للنمو[3].

2- المصادر غير الطبيعية:

وهي التي يتسبب في حدوثها الإنسان وهي أخطر من السابقة، وتثير القلق و الاهتمام، حيث مكوناتها أصبحت متعددة ومتنوعة أحدثت خللا في تركيبة الهواء الطبيعي، و كذلك التوازن البيئي، وأهم تلك المصادر هي:

- استخدام الوقود لإنتاج الطاقة.
- وسائل النقل البري، البحري والجوي.

---

[*] يعرف الاحتباس الحراري على أنه ارتفاع تدريجي في درجة حرارة الطبقة الدنيا من الغلاف الجوي للأرض لأسباب طبيعية أو الغير طبيعية، يساهم تواجد مجموعة من الغازات في الهواء برفع درجة حرارته، وتعرف هذه الغازات بالغازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون (co2)، غاز الميثان (CH4)، والكلوروفلور كربون (CFC9).

[1] أسامة الخولي و مصطفى طلبة، **البيئة وقضايا التنمية**، عالم المعرفة، سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 2002، ص29.

[2] كوثر محمد محمود أبو عيت، **مرجع سابق**، ص45.

[3] عادل مشعان ربيع، **مرجع سابق**، ص ص 147-152.

- النشاط الإشعاعي*.
- كثرة استخدام مبيدات الحشرات[1].

إن دول المغرب العربي تواجه تدهورا متواصلا في نوعية الهواء، والتي تعد في خطر في الوقت الحاضر، بسبب الجفاف في المنطقة، والعواصف الرملية. كما أن الزيادة في الكثافة السكانية الحضرية قد أدت إلى زيادة عامة في مستويات التلوث، وتعتبر كلا من مجالات الصناعة، النقل ومحطات توليد الكهرباء من أبرز عوامل تلوث الهواء، إضافة للدور الذي تساهم به كل من عوامل الكفاءة المتدنية للطاقة المستخدمة في المباني، والمعدلات المرتفعة لاستخدام المركبات القديمة. فكل هذه تعتبر العوامل المسببة في انبعاث الغازات الملوثة للهواء المذكورة سابقا[2].

تساهم حركة المرور أيضا في زيادة التلوث الضوضائي.

قد تبدو مشكلة الضوضاء أو التلوث السمعي ترفا لا مبرر له بالنسبة للمشاكل الطاحنة الأخرى التي يعاني منها الناس، ولكن مع تقدم المجتمعات ورقيها في سلم المدنية، فإن هذه المشكلة تأخذ مكان الصدارة مع المشاكل البيئية الأخرى[3].

فقد أشارت إحدى الدراسات التي تم إعدادها في منطقة تونس بتكليف من وزارة البيئة والتنمية المستدامة إلى أن مستويات الضوضاء في المناطق السكنية بالقرب من نقاط الالتقاء الرئيسية للنقل والصناعة الخفيفة قد تراوحت ما بين 56ديسيبل، و76ديسيبل. مقارنة مع المستوى المسموح به من الضوضاء في المناطق السكنية، والذي يتراوح ما بين 45 و 60 ديسيبل. أما في الجزائر فإن الحد المسموح به من الضوضاء في المناطق السكنية خلال أوقات النهار يبلغ 70 ديسيبل و45 ديسيبل خلال الليل، وهي المعايير التي يتم يتجاوزها في جميع الأوقات[4].

المطلب الثاني: تلوث التربة

يعرف تلوث التربة بأنه مجموعة الإضافات على المكونات الكميائية، والحيوية التي تسبب خللا في التوازن البيئي للتربة، والناتجة عن تدفق الملوثات، وتتشابه مصادر تلوث التربة بتلك الملوثة للماء. تعتبر المواد الكميائية، والمواد المشعة، وبقايا المشتقات النفطية

* التلوث بالإشعاع: هو مجموعة انبعاثات و اشعاعات خطيرة نتيجة حوادث تحصل في المفاعلات النووية، أو من النفايات المشعة، أو مصدر يستعمل فيه الإشعاع بجرعات ضارة تعمل على تدمير خلايا الكائنات الحية، وكمثال علة ذلك التفجيرات التي قامت بها فرنسا في جنوب الجزائر والتي لا يزال أثرها حتى الآن.

[1] محمد محمود دهبية، **علم البيئة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص58.

[2] مايكل جونز وآخرون، **حالة المدن العربية: تحديات التحول الحضري**، ترجمة ديانا نغوي، ط2، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2012، ص112.

[3] علي علي السكرى، **البيئة وقيم المجتمع**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2002، ص83.

[4] مايكل جونز وآخرون، **مرجع سابق**، ص112.

الملقاة في التربة من أهم مسببات تلوث التربة، هذا إلى جانب المبيدات الحشرية، والنفايات الصلبة سواء المنزلية أو الصناعية[1].

أ- المبيدات الحشرية: مواد سامة يتم انتشارها بسبب استخدام الإنسان لها، وأشهر هذه المبيدات (D.D.T) الموجه لمكافحة الحشرات الضارة، غير أنها ذات تأثير قاتل على البكتيريا الموجود ة في التربية، والتي تقوم بتحليل المواد العضوية إلى مركبات كميائية بسيطة تخصب التربة[2].

يدوم وجودها في التربة فترة زمنية طويلة تصل أحيانا إلى 15 سنة، تتراكم مستويات هذه، وتزداد كميتها في النباتات في الخلايا الذهنية للحيوانات، حيث تختزن الخلية الذهنية (DDT) الذي يتطلب فترة طويلة كي يتحلل[3].

ب- الأسمدة الكيماوية: إن الاستخدام الخاطئ بكميات كبيرة من الأسمدة الكيماوية، قد أثر سلبا في خصوبة التربة. فقد وجد أن معظم الأسمدة البيتروجينية على سبيل المثال؛ لها تأثير في زيادة حموضة التربة، في حين أن الأسمدة الفسفورية، واستخدام المبيدات الكيماوية يؤدي إلى تعرية التربة، وإفناء الحياة البرية الأرضية[4].

لا تترك أثر على حموضة التربة وقاعديتها، وأن الإفراط في استخدام الأسمدة يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الطبيعي لأحياء التربة المختلفة[5].

كما أن للأمطار الحامضية تأثير على التربة، حيث تلحق ضررا بالغا في انخفاض نشاط البكتيريا المحللة وانخفاض معدل الأداة العضوية، وهذا يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الغابات[6].

جـ- النفايات الصناعية والمنزلية (النفايات الصلبة): أصبحت النفايات الصلبة الناتجة عن العمليات الصناعية، أو الاستخدامات المنزلية بكميات متزايدة تمثل مشكل كبير، حيث تعمل على شغل مساحات واسعة من الأراضي وتلويثها[7]. فيؤدي التخلص غير السليم من المخلفات، ورميها على نطاق واسع نشوء حالة من التدهور البيئي، وضياع الفرص الاقتصادية في دول المغرب العربي؛ حيث تشكل هذه الخسائر ما نسبته 0.5%من إجمالي الناتج المحلي في المغرب، و0.3%من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر، و0.6% من الناتج المحلي في تونس[8].

---

[1] كوثر محمود أبو عيت، **مرجع سابق**، ص63.
[2] كامل مهدي التميمي، **مبادئ التلوث البيئي**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص111.
[3] خليفة عبد المقصود زياد، **الإنسان والأمن البيئي**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص274.
[4] عبد العظيم بن صغير، "الأمن الإنساني والحرب على البيئة"، **مجلة المفكر**، العدد 5، ص93.
[5] حسين السعدي، **مرجع سابق**، ص430.
[6] سحر أمين حسن، **موسوعة التلوث البيئي**، دار دجلة، عمان، الأردن، 2008، ص24.
[7] ماجد راغب الحلو، **مرجع سابق**، ص306.
[8] مايكل جونز وآخرون، **مرجع سابق**، ص112.

د- التصحر: من أهم أحد المشاكل التي تعاني منها بلدان المغرب العربي تفشي ظاهرة التصحر، المتمثلة في تحول الأراضي المنتجة إلى أراضي قاحلة بفعل أنشطة الإنسان كالرعي الجائر، واجتثاث الأشجار للوقود، والبناء و ارتفاع ملوحة التربة، والتوسع العمراني العشوائي[1]. ومن خلال الحرائق والكوارث الطبيعية، وكذلك التعرية، وانجراف التربة الناتج عن فعل الرياح والسيول العارمة[2].

وتتسم المناطق المحيطة بالصحراء بتوازن بيئي هش مما يساعد على حركة الكثبان الرملية، واتساع الصحراء عند حدوث أي خلل لهذا التوازن.

وللتصحر أثار بيئية، واقتصادية، واجتماعية كبيرة تتمثل في تدهور الحياة النباتية ، والحيوانية، وفي تدهور التربة، والمراعي، وتقلص مساحة الأراضي الزراعية، وكذلك تدهور الأرض، وضعف قدرتها على الإنتاج الزراعي مما ينعكس سلبا على الأمن الغذائي الذي يعد متطلبا أساسيا من متطلبات التنمية البشرية المستدامة.

المطلب الثالث: ندرة المياه.

من المشاكل الرئيسية التي تعاني منه الدول المغاربية شح المياه العذبة نظرا لتذبذب هطول الأمطار، ومحدودية المياه السطحية، نتيجة للطلب المتزايد على المياه فقد انخفضت حصة الفرد من المياه العذبة[3]، حيث يقل متوسط نصيب الفرد من إجمالي الموارد المائية عن 500ملم³ في الجزائر، وليبيا، وتونس مقابل 1000 ملم³ للفرد في المغرب[4]. ومن العوامل التي أدت إلى تفاقم مشكلة المياه في هذه البلدان النمو السكاني الحاد، وما نتج عنه من طلب متزايد للمياه في مختلف القطاعات الحضارية، والصناعية، والزراعية[5].

فمن البديهي أن تزايد السكان ينعكس تزايدا في الطلب على الماء خاصة بسبب التطور الاقتصادي ومن تم فإن النمو السريع سوف يؤدي إلى الضغط على الموارد المائية، وإلى إخلال التوازن بين الموارد المتاحة والطلب علبها، ومع هذه الزيادة السكانية الكبيرة، قد تستجد أوضاع صعبة تزيد من أعباء الأقطار المغاربية في المستقبل، وخصوصا فيما يتعلق بالأمن المائي[6].

تتعرض أغلب أحواض المياه الجوفية في أغلب أقطار المغرب العربي لعملية استنزاف كبيرة بسبب معدلات التضخم العالية، والسحب الغير آمن. فبعض خزانات المياه الجوفية التي تتميز بمستويات مرتفعة قريبة من سطح الأرض، وإنتاجية عالية، وضعت

---

[1] رعد سامي عبدالرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، دار دجلة، عمان، الأردن، 2008، ص207.

[2] إبراهيم أبو عواد، **علوم الأرض والبيئة**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، ص98.

[3] رعد سامي الرزاق التميمي، **مرجع سابق**، ص ص 107-108.

[4] مايكل جونز وآخرون، **مرجع سابق**، ص108.

[5] رعد سامي عبدالرزاق التميمي، مرجع سابق، ص208.

[6] ولد القابلة إدريس، "إشكالية الماء بالمغرب العربي": المغرب نموذجا، دار ناشري للنشر الالكتروني ، من موقع: **http//www.nachiri.net**/ في 2016/03/08.

موضع الاستثمار بما لا يتناسب مع الطاقات التخزينية لهذه الخزانات[1]. وبالتالي يبقى التحدي الذي يواجه المغرب العربي في الأمن المائي ناتج عن تذبذب التساقط المطري، وتنامي العامل الديموغرافي بنسبة تتراوح ما بين 2.8% و3% سنويا، مما يعني أن عدد السكان سيكون ضعف ما هو عليه اليوم.

كما أن دول المغرب العربي تعاني من تلوث الموارد المائية نتيجة لمياه الصرف الصحي غير المعالجة، وتلوث المياه الجوفية بالنثرات بسبب الأسمدة الزراعية، وطرح المياه الغنية بالكلسيوم مناجم الفوسفات، وكذلك انتشار الطحالب في خزانات السدود نتيجة التلوث العضوي، وخاصة في المغرب[2].

[1] زنبوعة محمود، "الأمن المائي العربي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 23، العدد 1، 2007، ص182.

[2] عنود القبندي، "تلوث المياه في الوطن العربي: تأثيرات معاكسة لسوء التخطيط البيئي"، **مجلة بيئتنا**، العدد 130، (د ت ن)، ص6.

الفصل الثالث: البيئة في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: خصائص الإقليم والسكان في الجزائر

المبحث الثاني: المشاكل البيئية في الجزائر

المبحث الثالث: سياسة حماية البيئة في الجزائر

تمهيد

أصبحت البيئة مؤخرا موضوع اهتمام متزايد من قبل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، مع تباين درجة الاهتمام وفقا للخصوصية التاريخية والثقافية والاجتماعية لكل مجتمع.

يتعرض الوسط البيئي في المجتمع الجزائري إلى مخاطر وتحديات كبيرة ناتجة عن تراجع الأداء التنموي وتدهور الأوضاع الاجتماعية المختلفة. ولعل أبرز هذه المخاطر هدر الأراضي الزراعية، حرائق الغابات، تلوث المياه، التلوث الصناعي ورمي النفيات.

ولتجنب ومواجهة هذه المشاكل عملت الجزائر على اتباع سياسة، و إنشاء مؤسسات، والتوقيع على اتفاقيات متعددة، وإقامة مشاريع كتحلية مياه البحر لتغطية حاجيات السكان للمياه الصالحة للشرب، وسوف نتطرق إلى كل ذلك بالتفصيل من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: خصائص الإقليم والسكان في الجزائر

تعد الجزائر أكبر البلدان الإفريقية مساحة، بالإضافة إلى موقعها المتميز الذي منحها خاصية جغرافية من حيث التنوع الإقليمي (المناخ، التضاريس والتعدد السكاني).

المطلب الأول: خصائص الإقليم

1- الموقع و المساحة:

تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية، بين خطي طول 9º و12º شرقا، وبين دائرتي 19º و37º شمالا. يحدها غربا المغرب الأقصى والصحراء الغربية، ومن الجنوب الغربي موريطانيا، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الجنوب مالي والنيجر، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط.

تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم²، تمتد أراضيها في أقصى اتساع لها إلى 2100 كلم من الشرق إلى الغرب، و1000كلم من الشمال إلى الجنوب.

تتوفر الجزائر على واجهة ساحلية تمتد على مسافة 1200كلم.

الخريطة رقم 04: موقع الجزائر

المصدر: http//www.law-arab.com/algeria -map

2- التضاريس:

يتميز سطح الجزائر بنطاقين متميزين ومختلفين من حيث الملامح التضاريسية.

أ- الإقليم الشمالي: ويمثل 16% من المساحة العامة للجزائر، يغلب عليه الطابع الجبلي، في سلسلتين جبليتين، الأطلس التلي و الطلس الصحراوي. وهي سلاسل جبلية مرتفعة وحديثة التكوين، تتخللها سهول وهضاب وأودية[1].

- **سلسلة الأطلس التلي**: تمتد من جبال تلمسان غربا إلى جبال سوق أهراس شرقا، ويبل أقصى ارتفاع لها في جبال جرجرة "قمة لالا خديجة 2308م".

وكذلك من جبال الطلس التلي نجد: جبل تنوشفي بجهات تلمسان ارتفاعه 2680م، جبال الضاية ، جبال سعيدة، جبال الونشريس، جبل شنوة، جبال سور الغزلان، جبال بابور.

[1] نورالدين بن قويدر، **الإدريسي في الجغرافيا**، دار هومة للطباعة والنشر، بوزريعة، الجزائر، 2002، ص47.

- **سلسلة الأطلس الصحراوي**: تمتد من جبال القصور في الجنوب الغربي إلى جبال النمامشة في الشمال الشرقي، على مسافة 700 كلم، وهي أقدم تكوينا من السلسلة التلية، ويبلغ أقصى ارتفاع لها 2380م بجبال الأوراس (قمة شيلية).

ومن أهم تشكيلاتها: جبال القصور وبها قمة سيدي عيسى 2238م، جبال عمور، وأولاد نايل، جبال الحضنة وجبال النمامشة[1].

- **الهضاب:** تنحصر الهضاب العليا بين السلسلتين الجبليتين التلية والصحراوية، ويطلق عليها اسم السهول العليا أو السهوب، ويبل اتساعها 150 كلم في الغرب وتضيق إلى 50 كلم في الشرق، ويتراوح ارتفاعها ما بين 700 – 1000م.

وبها العديد من المنخفضات أهمها: سطيف، عين البيضاء وتبسة. وتتميز بوجود شطوط ذات مياه مالحة أهمها: شط الحضنة والشط الشرقي[2].

- **السهول:** تنحصر في الالب بين الأطلس التلي والبحر أو تقع في الداخل بين الجبال لذا نميز نوعين:

***السهول الساحلية:** وهي سهول ضيقة تتصل بالبحر وتخترقها أودية، تربتها فيضية وخصبة ومن أهمها: سهل وهران، متيجة وعنابة. يتراوح طولها ما بين 100 – 150 كلم، بينما يزيد عرضها عن 30 كلم.

***السهول الداخلية:** سهول تحصرها حلقات جبلية، وهي أكثر اتساعا في شرق البلاد، بينما تتميز بالتقطع والضيق في الغرب، ومن أهم هذه السهول: تلمسان، سطيف وقسنطينة[3].

ب- الإقليم الجنوبي: ويتمثل في الصحراء بما نسبته 84% من مساحة الجزائر، وهو أكثر اتساعا وأقل تعقيدا من حيث التضاريس، كما أنه أقد تكوينا، ويتميز بالمظاهر التضاريسية الآتية:

- **كتل جبلية**: تقع في الجنوب الشرقي، تتمثل في جبال الهقار والتاسيلي، وهي قديمة التكوين، تبلغ أعلى قمة بها قمه تاهات 2918م.

- **هضاب صخرية (حمادات):** تحتل وسط الصحراء أهمها: هضبة تادميت التي يبل ارتفاعها 762 م، حمادة يزهرت قرب الحدود الليبية، حمادة الدراع غرب تندوف، تكويناتها صلبة، تغطيها صخور جيرية رملية، على شكل صفائح تسمى الحمادة.

---

[1] مبارك بن محمد الميلي، **تاريخ الجزائر القديم والحديث**، ج1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان، (د س ن)، ص49.

[2] نورالدين بن قويدر، **مرجع سابق**، ص47.

[3] جون فرانسو تراون، **المغرب العربي الإنسان والمجال**، ترجمة علي التومي وعبد الكريم سالم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، (د س ن)، ص120.

- **سهول رملية (عروق):** تحتل 5/1 المساحة الصحراوية ويتراوح علوها من 200 إلى 500م، يطلق عليها اسم "العروق"، وهي عبارة عن كثبان رملية، من أهمها: العرق الشرقي الكبير، والعرق الغربي الكبير[1].

- **المنخفض الشمالي الشرقي (الشط):** وهو منخفض لا يزيد ارتفاعه على 200م، يوجد به شط ملغيغ الذي ينخفض عن مستوى سطح البحر بـ 95م.

- **الرق**: مناطق واسعة مستوية السطح تغطيها الرمال الخشنة أو الحصى[2].

3- المناخ: تقسم الجزائر إلى ثلاثة أقاليم مناخية متباينة وهي:

أ- مناخ البحر الأبيض المتوسط: ويسود الأطراف الشمالية والساحلية ، ويتميز برطوبة عالية نسبيا، وهو ممطر ودافئ شتاء، حيث يزيد معدل الأمطار عن 100ملم، وحار جاف صيفا.

ب- مناخ شبه جاف: ويغطي الهضاب العليا، وهو مناخ شبه انتقالي بين المناخ المتوسطي والصحراوي، وهنا تبدأ ملامح المناخ المتوسطي بالانحصار تدريجيا من الشمال لتفسح المجال للمناخ الجاف. تساقط الأمطار تتراوح ما بين 300 و 500 ملم وهي غير منتظمة، والفوارق الحرارية الشهرية متطرفة.

جـ- المناخ الصحراوي: يسود أغلب المساحة فهو يغطي أوسع أنحاء الجزائر، الأمطار قليلة و غير منتظمة تقل عن 200 ملم، الجو جاف والحرارة عالية[3].

[1] أحمد توفيق مدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2001، ص22.

[2] **نفس المرجع**، ص22.

[3] محمد الهادي لعروق، **أطلس الجزائر و العالم**، دار الهدى، الجزائر، (د س ن)، ص15.

الخريطة رقم 06: مناخ الجزائر

المصدر: http//www.law-arab.com/algeria -map

4- الموارد المائية:

فيما يخص الموارد المائية فإن أهم مصادرها في الجزائر هي:

- **الأمطار**: وهي متفاوتة من منطقة إلى أخرى، وتتراوح ما بين 200 – 1000 ملم.

- **الأودية والأنهار**: تتوفر الجزائر على مياه سطحية تقدر 14 مليار م³، من أهمها الشلف، الصومام.

- **المياه الجوفية**: تزخر الجزائر بكميات وفيرة من المياه الجوفية لا يستغل منها سوى 25% في الجنوب، و70% في الشمال[1].

[1] نورالدين بن قويدر، مرجع سابق، ص50.

5- الغطاء النباتي:

يعكس الغطاء النباتي الظروف المناخية وخصائص التربية السائدة في الجزائر، والتي تشكل العناصر الأساسية في رسم الصورة النباتية، حيث ينتشر نحو 3300 صنف نباتي منها 640 من الأصناف النادرة عالميا.

نجد في الإقليم المتوسطي أهم التشكيلات النباتية في الغابات دائمة الخضرة، وتغطي مساحة 3.8 مليون هكتار. يتميز بتعدد النباتات من ضمنها غابات الصنوبر، والبلوط، إضافة إلى أشجار الزان، أشجار الزيتون والحمضيات بمختلف تشكيلاتها.

- **إقليم السهوب**: وتظهر تشكيلات نباتية في هذا الإقليم على شكل تجمعات كثيفة أو مفتوحة من الأعشاب والحشائش القصيرة والشجيران في المناطق غير الصالحة للزراعة، وتتميز بأهميتها الرعوية حيث يعتبر هذا الإقليم نطاق المراعي الطبيعية الأولى في الجزائر.

- **إقليم الصحراء**: إن الأنواع النباتية في هذا الإقليم محدودة لا تتجاوز بضع الأنواع نظرا للجفاف وارتفاع درجة الحرارة ، وأهم التشكيلات النباتية، النخيل في الواحات ، وبعض النباتات الشوكية[1].

[1] محمد الهادي لعروق، مرجع سابق، ص18.

الخريطة رقم 07: توزيع الغطاء النباتي

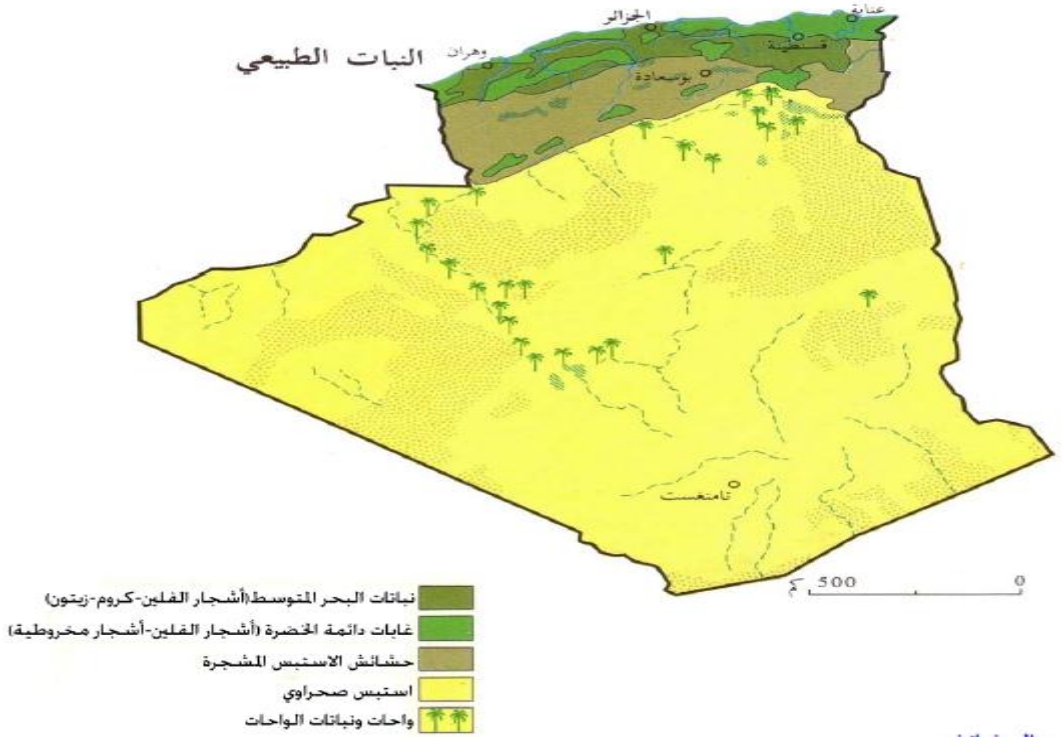

المصدر: http//www.law-arab.com/algeria -map

المطلب الثاني: الخصائص السكانية

تحسنت نسبة السكان في العهد الحديث للدولة الجزائرية، فالرعاية الصحية وتحسن مستوى المعيشة أصبح أفضل، لذلك أصبحت الزيادة كبيرة في معدل المواليد.

بلغ عدد سكان الجزائر 39.5 مليون نسمة في مطلع سنة 2015 بارتفاع نسبة 2.15 مقارنة بنسبة 2013، أي ما يعادل مليون مولود جديد، وهذا الارتفاع يرجع بصفة أساسية إلى التزايد الكبير في عدد المواليد الجدد الذي تجاوز للمرة الأولى سقف المليون، حيث بلغ 1.014 مليون مولود في 2014، أي ما يعادل معدل نمو طبيعي 2015%، هذا بالرغم من ارتفاع نسبة الوفيات ليصل 174 ألف حالة وفاة سنة 2014 مقابل 168 ألف حالة وفاة سنة 2013[1].

لقد عرف النمو السكاني في الجزائر تفاوتا من فترة إلى أخرى نظرا إلى الظروف التي شهدتها البلاد عبر مراحل زمنية عدة وهذا ما يبينه الجدول التالي:

[1] الديوان للإحصائيات، التقرير السنوي حول النمو السكان سنة 2015.

جدول رقم 02: يبين تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة ما بين (1965 – 2015)

السنوات	عدد السكان	السنوات	عدد السكان
1965	11.467.000	1990	25.022.000
1970	13.309.000	1995	28.060.000
1975	15.768.000	2000	30.416.000
1980	18.666.000	2005	32.906.000
1985	21.863.000	2010	35.950.000
		2015	39.500.000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

مر النمو السكاني في الجزائر منذ بداية الاحتلال إلى يومنا هذا بثلاث مراحل أساسية:

1-**مرحلة فترة الاستعمار**: قدر عدد سكان الجزائر عام 1830 بنحو 3 ملايين نسمة، وفي هذه الفترة عرف النمو السكان انخفاض و تذبذب.

2-**مرحلة فترة ما بعد الاستقلال إلى عام 1990**: لقد بلغ عدد سكان الجزائر بعد الاستقلال مباشرة نحو 10.674.000 نسمة، وقد وصل إلى 24.409.000 نسمة عند نهاية الثمانينيات في عام 1989، أي أنه خلال 26 عام تضاعف عدد سكان الجزائر اكثر من مرتين (2.28 مرة).

3-**مرحلة النمو السكاني بعد 1990**: تميزت هذه المرحلة بنمو سكاني سريع، فبعد عام 1990 كانت هناك زيادة معتبرة في عدد السكان من عام إلى آخر، فقد تضاعف عدد السكان من عام 1990 إلى 2015[1].

التركيبة السكانية:

يلاحظ في الجزائر أن عنصر الإناث أكبر من عنصر الذكور، كما يتميز المجتمع الجزائري بفتوة ديموغرافية، حيث أن أكثر من نصف سكانه فئة فتية ، أي فئة الشباب تقل أعمارهم عن 30 سنة.

[1] محمد بن مريم وعبد القادر قضاوي، **"**دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني: دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر". **رؤية استراتيجية**، يوليو 2015، ص81

النشاط البشري:

أغلب السكان ينشطون في قطاع الخدمات فهو ينفرد بالمرتبة الأولى تشغيلا، أي ما نسبته 35% من اليد العاملة.

- البناء والأشغال العمومية: تشغل قرابة 25% من اليد العاملة.

-الصناعة: تشغل قرابة 14% من اليد العاملة الإجمالية.

-الزراعة: وتستحوذ على 26% من اليد العاملة النشطة[1].

الكثافة والتوزيع السكاني:

يتمركز سكان الجزائر في شمال البلاد، ويعتبر الشريط الساحلي المركز الرئيس لتجمه السكان في الجزائر بنسبة 40.25% رغم انه لا يمثل إلا نسبة 1.7% من مساحتها العامة أي بكثافة 316.5 ن/كلم²، في حين أنها لا تتجاوز 1.29 ن/كلم² في الجنوب الذي يشكل 89% من مساحة الجزائر.

هذا راجع إلى مجموعة من العوامل منها: الطبيعية فالسكان يتمركزون في الشمال لمناخه المتوسطي المعتدل يقل عددهم في المناطق الداخلية لمناخها القاري شتاء والحار صيفا، ويتواجد معظم السكان على طول الشريط الساحلي كمدينة الجزائر، وفي السهول الخصبة كسهل متيجة في الوسط، وسهل سيدي بلعباس في الغرب، وسهل عنابة في الشرق.

العوامل الثقافية والإدارية والاجتماعية: يتمركز سكان الجزائر في العاصمة والمدن الكبرى (كوهران، سطيف، عنابة، قسنطينة ...إلخ) لتوفرها على كافة المرافق العامة كالجامعات، والمدارس والمعاهد العليا ، ومراكز التكوين المهني، والمستشفيات المتخصصة، والطرق المعبدة والمطارات ....، إضافة إلى الأمن والاستقرار[2].

[1] نورالدين بن قويدر، **مرجع سابق**، ص61.

[2] التقرير السنوي حول النمو السكاني في الجزائر 2015، **مرجع سابق**.

المبحث الثاني: المشاكل البيئية في الجزائر.

تعاني منطقة البحر الأبيض المتوسط تدهورا بيئيا كبيرا، والجزائر كغيرها من دول هذه المنطقة تمتاز بنظام بيئي مهدد بعدة أخطار ومشكلات على جميع الأصعدة، وذلك يرجع إلى عدة عوامل أهمها:

المطلب الأول: تلوث الهواء:

يعد من أكبر المشاكل التي تواجهها الجزائر، عرف على أنه إدخال أي مادة في الهواء أو في الجو تحدث أضرار و أخطار على الإطار المعيشي[1].

يشكل الهواء أحد العناصر الأساسية للحياة، وبسبب ما عرفته الجزائر من تطور على الصعيد الحضري والصناعي، فقد تولد التلوث الهوائي يمكنه في بعض الأحيان مشاهدته بالعين المجردة، وتنتج الملوثات الهوائية المنبعثة من عدد كبير من النشطة، مرور السيارات، الأنشطة الصناعية، التدفئة المنزلية، ملوثات ناتجة عن احتراق النفيات الصلبة.

فكل هذه العوامل تشترك في تلويث الهواء. من بين المصادر الملوثة للهواء نذكر:

1- التلوث الناجم عن وسائل النقل: كثرة استعمال وسائل النقل أدى إلى تركيز الرصاص في الجو، وانبعاث نسبة عالية من الغازات السامة (ثاني أكسيد الكبريت و أكسيد الأزوت)، والمواطنون المعرضون لهذه الملوثات هم من أكثر المصابين بأمراض الربو والحساسية. يتركز هذا التلوث أساسا في المدن الكبرى مثل مدينة الجزائر والمدن المحاذية لها، وكذا عنابة ووهران[2].

2- التلوث الصناعي: عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية انتشار مركبات صناعية عديدة، تركزت على الشريط الساحلي ، وبعضها تم بناؤه على أراضي زراعية خصبة، ولم يتم الاهتمام بالمناهج التكنولوجية الأقل تلويثا والكثر توفيرا للطاقة ، وللمواد الولية وللماء، وكذا عدم الاهتمام بأجهزة مكافحة التلوث، التي وإن وجدت فهي بحالة سيئة لا تسمح بإعادة تأهيلها[3]. ومن أهم المصانع المتسببة في هذا النوع من التلوث نجد:

-**مصانع الإسمنت**: تعتبر مصدر هام لدفق غازات الاحتراق والدقائق الملوثة، تتدفق منها سنويا حوالي 4569 طن من أكسيد الأزوت، و1200 طن من أكسيد الكربون. ومن بين هذه المصانع نجد: مصنع مفتاح، الشلف، بني صاف...

---

[1] عماد محمد دياب الخطيب، **البيئة حمايتها، تلوثها، مخاطرها**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص45.

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000، ص58.

[3] أحمد ملحة، **الرهانات البيئية في الجزائر**، مطبعة النجاح، الجزائر، 2000، ص90.

-**وحدات إنتاج الجبس والكلس**: رغم أن القدرة الإنتاجية لهذه الوحدات ضعيفة، إلا أنها مجهزة هي الأخرى بمنظفات معطلة، حيث يتم تدفق من وحدات إنتاج الجبس لفل وريس، ووحدة إنتاج الكلس أم جران حوالي 20250 طن من الدقائق سنويا، و70 طن من أكسيد الأزوت و 20 طن من أكسيد الكبريت، وهي تدفقات تضر بالطبيعة والنبات والصحة العامة.

-**مصانع التكرير**: أهم التدفقات الناتجة عن هذه المصانع ناتجة عن احتراق غاز المحارق التي ساهمت في ارتفاع الغازات ذات المفعول الحراري والهواء الملوث، أدى إلى تزايد الأمراض الخاصة بالتنفس[1]. من بين هذه المصانع مصنع تكرير البترول بالمنطقة الصناعية سكيكدة.

-**مركب الزئبق "بعزابة"**: حيث تعاني دائرة عزابة من مشكلة التلوث ببخار الزئبق وغازات اخرى، مما ترك أثرا بليغا مسببا أمراضا، وهو ما يؤكد الارتفاع المذهل في عدد المصابين بالربو، وأمراض فقدان المناعة. فقد سجلت 287 حالة وفاة عام 1997 من قبل المصالح المختصة[2].

- **مركب تحليل الزنك بالغزوات**: يشكل مصدرا لتدفقات هامة من ديوكسيد الكبريت في الجو، وانبعاثات دقائق المعادن الثقيلة[3].

المطلب الثاني: تلوث المياه ونذرتها.

أن معظم الوحدات الصناعية تقع على الشريط الساحلي للجزائر وفي الهضاب الداخلية. فالمصانع المتمركزة عبر السواحل الجزائرية تسبب تلوثا بحريا غاية في الخطورة، حيث تتلوث مياه البحار والأنهار والمياه الجوفية بالمخلفات البترولية والمواد المشعة والمعادن الثقيلة خاصة الرصاص.

فالمركبات والوحدات الصناعية تخلق يوميا أكثر من 2000 مليون متر مكعب من المياه القدرة المحتواة على مواد ملوثة، والولايات التي توجد بها أكبر حجم من المياه القدرة هي (عنابة، بسكرة، وهران)، بحيث تصب هذه المياه غالبا في الوسط الطبيعي دون أن تخضع لأي معالجة مسبقة، فلا يعالج في أحسن الأحوال سوى 20 مليون م^3 سنويا، أي ما يعادل 10% من حجم المياه الناجمة عن المركبات والوحدات الصناعية[4].

إن تلوث مياه السواحل يعتبر من أخطر أنواع التلوث في بعض المناطق الجزائرية كمنطقة واد السمار بالعاصمة، ووادي الكرمة بوهران، ضف إلى ذلك تلوث السواحل الشرقية كسواحل سكيكدة؛ حيث ورد في أحد التقارير ارتفاع نسبة الزئبق في الماء إلى 1

[1] تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر 2000، **مرجع سابق**، ص ص66-68.
[2] أحمد ملحة، **مرجع سابق**، ص ص 28-29.
[3] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000،**مرجع سابق**، ص90.
[4] أحمد ملحة، **مرجع سابق**، ص91.

ملغ/م³، في حين أن النسبة المسموح بها دوليا تقدر بـ0.001ملغ/م³ مما أثر على الثروة السمكية في هذا الشريط[1].

زيادة على هذا نجد أن المياه القدرة الناتجة عن الصرف الصحي والمنزلي مباشرة تصب في الحوض المائي الجوفي، وبالتالي يتعرض المخزون المائي إلى التلوث، أضف إلى ذلك تسرب المواد الكيميائية، والمبيدات الحشرية في الأرض، وتلويث المياه الجوفية لزيادة الإنتاج الزراعي، وتلبية الاحتياجات السكانية المتزايدة.

يخلق تلوث المياه آثارا صحية مميتة، نتيجة الإصابة بأمراض منها: الكوليرا، الدفتيريا، الالتهاب الكبدي الوبائي، الملاريا وأمراض جلدية، إضافة إلى آثاره على الحياة البيولوجية للكائنات الحية الأخرى. وتسمى هذه المراض كذلك بالأمراض المتنقلة عن طريق الماء. ولا تزال هذه الأمراض منتشرة في الجزائر، فالنزوح الريفي الفوضوي، والأزمة السكنية الخانقة ،كانا أهم العوامل المسببة لانتشارها.

تبين دراسة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية، عن نوعية المياه المستهلكة أن :40% منها ذات نوعية جيدة، و45% ذات نوعية مرضية، و15% ذات نوعية رديئة[2].

وهذا بالإضافة إلى محدودية المياه العذبة، وتبقى مسألة الموارد المائية تشكل انشغالا عظيما في الجزائر لأن 95% من الإقليم خاضعة لمناخ جاف، ولكون موارد مياه الأمطار التي ستتقبلها الأمطار لا تعبأ إلا جزئيا، إضافة للجريان غير المنتظم للوديان التي تجف أغلبها في فصل الصيف. كما أن هذه الموارد تعاني من التبذير والاستعمال غير العقلاني.

وتتمثل الموارد المائية في الجزائر في المياه السطحية غير متساوية التوزيع، حيث تتركز أساسا بنسبة 90% في المنطقة التلية، أما الباق فيتوزع بين الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا، والمناطق الصحراوية بكميات ضئيلة جدا. وتقدر الدراسات في الجزائر أن الحجم الإجمالي الممكن تعبئته من المياه السطحية يقدر بـ 4.7 مليار م³، في الوقت الذي تكون فيه كل السدود التي يمكن إنجازها جاهزة، ولا يمثل هذا الحجم سوى 38% من الحجم السنوي الإجمالي للمياه السطحية. يوجد في الجزائر 52 سدا من أهمها: سد بني هارون، قدارة، بني عمران ببومرداس، بابار بخنشلة وواد الفضة بالشلف.

أما المياه الجوفية تعرف توزيعا آخر بالمقارنة مع التوزيع الذي يميز المياه السطحية، وتسمح احتياطات المياه الجوفية في الجنوب بالاستغلال حجم سنوي يقدر بـ 5 ملايين م³، في حين لا يمكن استغلال سوى 1.8م³ من الحقول الباطنية الشمالية[3]، وتعبئة المياه السطحية تحتاج إلى السدود الباهظة التكاليف، والمياه الجوفية كذلك تتطلب تحقيق

[1] شراف براهيمي، "البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001 – 2011="، **مجلة الباحث**، عدد 12، ص99.

[2] نورة عمارة، **النمو السكاني والتنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012، ص167.

[3] شراف براهيمي ، **مرجع سابق**، ص99.

تنقيب أموال باهظة لاسيما في الجنوب، حيث الاحتياطات الأساسية كامنة في الحقول المائية العميقة والتي لا تتحدد إلا بأحجام ضعيفة[1].

المطلب الثالث: تلوث التربية.

التصحر هو زيادة رقعة الصحراء على حساب الرقعة الخضراء ، سواء كانت زراعية ، أو غابات. ذلك نتيجة عوامل مختلفة، كتدهور الغطاء النباتي، تدهور التربة، الضغط السكاني والاستعمال السيء للموارد[2].

إن ظاهرة التصحر تهدد في الجزائر حوالي 20 مليون هكتار من الأراضي، كما تهدد ما يقارب 3 ملايين ساكن يعيشون في المناطق السهبية[3]. ومن بين أسباب التصحر مايلي:

1- تدهور الغطاء النباتي: يتدهور الغطاء النباتي في الجزائر نتيجة العوامل التالية: الجفاف، الرعي المفرط، اقتلاع الأعشاب ذات الاستعمال الطبيعي.

تقدر حاليا في الجزائر مساحة المراعي المتدهورة أو المتقدمة التدهور بسبعة ملايين هكتار على الأقل، هذا بالإضافة إلى حرائق الغابات المقدرة بـ 36000 هكتار سنويا وقطع الأشجار. هذا وتبلغ نسبة التشجير المنجزة سنويا في الجزائر 12% فقط وهي بعيدة عن النسبة اللازم تحقيقها للوصول إلى توازن بيولوجي للأنظمة البيئية.

أيضا لا ننسى مهاجمة الطفيليات للغطاء النباتي[4].

2- تدهور التربة: إن تدهور الأراضي في الجزائر كان نتاجا للصور التالية:

- **الانجراف المائي**: وهو الذي تحدثه السيول بنسبة 83% (المنطقة الغربية 47%، المنطقة الوسطى 27%، المنطقة الشرقية 26%)، والانجراف الهوائي الناتج عن الرياح، ويحتمل أن تتصحر حوالي 500 ألف هكتار من الأراضي السهبية، و7ملايين هكتار مهددة بنفس الظاهرة[5]. ويؤدي الانجراف إلى التقلص التدريجي للغطاء النباتي في المناطق السهبية وإلى تجريد الأراضي من تربتها بفعل الرياح[6].

---

[1] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000،**مرجع سابق**، ص30.

[2] محمد إبراهيم محمد شرف، **المشكلات البيئية المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص184.

[3] بشير خلف، **الثقافة البيئية: الوعي الغائب**، مطبعة مزورا للنشر والتوزيع، الوادي، الجزائر، 2008، ص170.

[4] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2005**، ص64.

[5] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2001**، ص ص 26-27.

[6] محمود الأشرم، **اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص91.

- **التملح**: ويصيب بصفة رئيسية السهول الزراعية للغرب الجزائري، التي بلغت بعض أراضيها مستويات كبيرة من التدهور، وهي مرتبطة بالري غير المراقب، وبنقص صيانة شبكات الصرف الصحي، مما أدى إلى صعود الحقول الجوفية وتزايد الملوحة واتساعها[1].

كما يعد العامل السكاني من أبرز الأسباب المؤدية إلى التلوث، حيث يشهد العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة نموا سكانيا معتبرا ومتزايدا، نظرا لتحسن الظروف الصحية والمعيشية، وهذا النمو الذي يتوقع زيادته في المستقبل يؤدي إلى الاستخدام السريع للمواد، والطاقة وزيادة استخدام الأراضي الصالحة للزراعة، بسبب الزحف العمراني، والبناء على حساب الأراضي الزراعية وقطع الغابات.

لقد أدى النمو السكاني والنزوح الريفي نحو المدينة إلى انتشار المناطق الحضرية، وبالنظر إلى ما تخلفه هذه التجمعات من تلوث هوائي بسبب حركة المرور، وانبعاث الغازات من وسائل النقل، وكذلك ما تخلفه من نفايات ومخلفات صلبة خاصة في المدن الكبرى، أدى هذا كله إلى زيادة الأعباء البيئية في جميع المجالات[2].

كما تعاني الجزائر من التلوث بالضوضاء الناتجة عن وسائل النقل، والشوارع والسيارات، وضوضاء السكك الحديد، الطائرات، وضوضاء المصانع الناتجة عن النشاط الصناعي[3].

[1] أحمد مليحة، **مرجع سابق**، ص134.
[2] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2002، **مرجع سابق**، ص84.
[3] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، دار الجامعة ، الاسكندرية، مصر، 2007، ص128.

المبحث الثالث: سياسات حماية البيئة في الجزائر.

تسعى الجزائر إلى الحفاظ على البيئة الجزائرية المعروفة بتنوع أنظمتها البيئية، من التدهور الذي بلغ مستويات خطيرة.

لأجل ذلك، تقوم الحكومة الجزائرية مه هيئات ووكالات خاصة بالبيئة، ناهيك عن الاشتراك مع القطاع الخاص.

المطلب الأول: الهياكل الإدارية المكلفة بالبيئة في الجزائر.

في السنوات الأخيرة تم إنشاء العديد من المؤسسات بهدف مواجهة التنوع الكبير للمشاكل البيئية، واتساع المهمة التي يتعين القيام بها في هذا المجال. وهكذا استطاعت العديد من الهيئات المتخصصة أن تساهم في تصور وإنجاز السياسة الوطنية البيئية، كتدعيم لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة. ومن بين هذه المؤسسات نجد:

أ- المصالح اللامركزية للدولة:

أصبح الامتداد العملي على المستوى المحلي والجهوي لهذه الوزارات مطلبا مؤكدا للتكفل الفعلي بمهام حماية البيئة وتهيئة الإقليم.

صدر في ديسمبر 2003 مرسومان تنفيذيان يتضمنان على التوالي إنشاء مديرية ولائية للبيئة خلفا للمفتشيات الولائية للبيئة، والمفتشيات الجهوية للبيئة، والتي تخضع للسلطة المباشرة للوزير المكلف بالبيئة. وذلك للتمييز بين مهام التسيير البيئي والمهام المتعلقة بالتفتيش والمراقبة، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص البيئية، والاقتصادية، والإقليمية على المستوى المحلي والجهوي[1].

1-مديريات البيئة للولاية: إن المهام الرئيسية لهذه الهياكل هي وضع ومتابعة، على المستوى المحلي، السياسات الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة، متابعة وتقييم حالة البيئة على مستوى الولايات، ترقية إطار ونوعية حياة المواطنين، ترقية مخططات وبرامج إزالة التلوث وإعادة التأهيل البيئي في الوسط الصناعي، حماية الموارد الطبيعية، والأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي المحلي.

2-المفتشيات الجهوية للبيئة: هي عبارة عن جهاز مكلف بإنجاز أعمال التفتيش والمراقبة، وذلك في الولايات التابعة لاختصاصها الإقليمي، وتتمثل مهامها الرئيسية في:

-متابعة، مراقبة وتقسيم، على المستوى الجهوي إنجاز السياسات الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة.

[1] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2005، **مرجع سابق**، ص322.

-متابعة تقييم أنظمة الوقاية في وضعيات التلوث[1].

ب-الفضاءات الوسيطة.

1-المرصد الوطني للبيئة: يعمل على وضع وتسيير شبكات الرصد وقياس التلوث ومتابعة الأوساط الطبيعية، كما يقوم بجمع المعطيات والمعلومات البيئية لدى الهيئات الوطنية، والأجهزة المختصة، وكذا إنجاز الدراسات الرامية إلى معرفة الأوساط والضغوطات الممارسة على البيئة، ونشر، وتوزيع المعلومات البيئية.

2-المحافظة الوطنية للتكوين على التربية البيئية: أنشأت هذه المحافظة في 17 أوت 2002، في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، من مهامها التكوين، والمساعدة، للاستشارة والإعلام لجمع الفاعلين الاقتصاديين **والخواص، الذين يمارسون نشاط على علاقة بالبيئة.**

3-الوكالة الوطنية للنفايات: هي أداة وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، في ميدان تطبيق السياسة الوطنية للنفايات، ومن بين مهام هذه الوكالة، ترقية الأنشطة المرتبطة بالتمييز المتكامل للنفايات، وهي مكلفة في هذا الإطار بترقية أنشطة الفرز، الجمع والمعالجة، التثمين والتخلص من النفايات، وهي مكلفة أيضا بتقديم المساعدة التقنية للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات[2].

4-المركز الوطني لتطوير الموارد البيولوجية: ستجاب إنجاز مركز وطني للموارد البيولوجية إلى ضرورة وطنية لتسيير، حماية وتثمين الثورات البيولوجي الوطني، وتكمن المهام الرئيسية لهذا المركز في الجرد الكامل للحيوانات والنباتات، وكذا الأصناف والأنظمة البيئية، والمساهمة في إعداد مخطط تثمين الموارد البيولوجية في إطار التنمية المستدامة.

5-المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة: من مهام هذا المركز، إنجاز التدقيق البيئي، من أجل تحديد كمية التلوث، واقتراح ترتيبات تحسين طرق الإنتاج، والمساهمة في إعادة تأهيل بيئة المؤسسات، عن طريق ترقية و ترشيد مفاهيم تكنولوجية الإنتاج الأكثر نظافة.

يضمن المركز أيضا مهمة الخدمة العمومية في ميدان تقييم الدور السلبي البيئي للقطاع الصناعي، في ميدان إنجاز الدراسات الخاصة بأعمال التأهيل التكنولوجي للصناعات الجزائرية.

6-المجلس الوطني لتهيئة الإقليم: هو عبارة عن هيئة استشارية للتنسيق فيما بين القطاعات، وضمان انسجام أعمال تهيئة الإقليم، من مهامه السهر على وضع أدوات تهيئة

[1] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2005، ص323

[2] سنوسي خنيش، **استراتيجية إدارة حماية البيئة في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 130-132.

الإقليم، والقيام بتقييم حالة الإقليم، وهو يضم جميع الفاعلين، في ميدان تهيئة الإقليم، كالمؤسسات العمومية والمجتمع المدني.

هذه الهيئة الاستشارية يجب أن تضم خبراء مختصين في مجال تهيئة الإقليم.

7-الندوة الجهوية لتهيئة الإقليم: تضم أهم الفاعلين الجهويين لتهيئة الإقليم (ممثلي الدولة، الولاة، ممثلي الجمعيات المهنية والمواطنين، الجامعيين، الباحثين). وهي عبارة عن هيئة استشارية لأعمال التهيئة الإقليمية على مستوى منطقة البرنامج المكلف بالمشاريع الجهوية ومتابعتها[1].

8-**المحافظةالوطنية للساحل**: من بين مهامها السهر على حماية وتثمين الساحل، والمناطق الشاطئية، والأنظمة البيئية التي تحتضنها، كما تقوم باتخاذ الاجراءات المتعلقة بحماية الساحل، والمناطق الشاطئية، وهي مكلفة في هذا الإطار بتحسيس الفاعلين الاجتماعيين، حول أهمية وقاية المنطقة الساحلية، والشاطئية كمصدر ذي قيمة تراثية وبيئية، عن طريق القيام بدراسات لفائدة الولايات والبلديات الساحلية[2].

9-الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية: هي أدوات للتصور و إنجاز السياسة الوطنية في ميدان التغيرات المناخية، ودراسة أثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويندرج مجال عملها ضمن مسار عالمي لمراقبة تطور المناخ، الذي يرمي إلى تدعيم طاقات القطاعات المعنية بهدف ضمان أمن السكان، إدماج إشكالية التغيرات المناخية، في مخططات التنمية، والمساهمة في حماية البيئة الجوية للموارد الطبيعية.

10-مؤسسات تسيير المياه: شرعت الحكومة منذ 2001 في عملية واسعة لإعادة تنظيم القطاع، تقوم على ترشيد تسيير انشطة توزيع الماء الشروب، والتطهير الحضري، كما تهدف هذه الاستراتيجية الجديدة إلى رفع تحدي تحسين الوصول إلى الماء الشروب، والاهتمام بصحة السكان، وكذا بالبيئة في مواجهة ندرة الموارد المائية.

11-المنذوبية الوطنية للأخطار الكبرى: تتولى هذه المندوبية الوطنية للأخطار الكبرى، تخطيط و تنسيق جميع الأنشطة الوطنية، في ميدان الوقاية ضد آثار الكوارث الطبيعية والتكنولوجية، وتتولى اقتراح سياسة وطنية للوقاية من الأخطار الكبرى، وتقييم المخاطر على مجمل التراب الوطني، كما تقوم بتقديم توصيات بخصوص إجراءات الوقاية، والتقييم

[1] سنوسي خنيش، **المرجع السابق**، ص134.

[2] مقابلة مع السيد جمال خبر، مدير المحافظة الوطنية للساحل، بوزارة التهيئة العمرانية والبيئة، يوم 2016/03/22 على الساعة 15.00.

الدوري لنجاعتها، إضافة إلى المساهمة في برنامج التعاون الجهوي بخصوص تقليص آثار هذه الكوارث، وترقية المعارف العلمية والتقنية[1].

المطلب الثاني: آليات حماية البيئة في الجزائر.

تعيش الجزائر في المرحلة الأخيرة وضعا بيئيا مثيرا للقلق، مما زاد من هشاشة الأوساط، و الموارد الطبيعية، في الكثير من جهات الوطن. و لاحتواء الوضع عمد القائمون على قطاع البيئة، الى اتخاذ تدابير، و اجراءات استعجالية لوقف تدهور البيئة في الجزائر. و نذكر بعضا من هذه الاجراءات فيما يلي:

- تسيير النفايات الصلبة و المنزلية، نظرا للحالة المتدهورة التي آلت البيئة الحضرية في أغلب المدن الجزائرية، حيث سارعت الجهات المسؤولة إلى تدابير للتخفيف من هذه الظاهرة، من خلال تطبيق رزنامة من المخططات الاستعجالية لتسيير النفايات الصلبة والمنزلية تسييرا رشيدا. ومن بين الاستثمارات التي جاءت في هذا الشأن مايلي:

* إزالة المفارغ غير الرسمية، والعمل بطريقة المراقبة في 21 مدينة بقيمة 70.5 مليون دولار.

* عمليا نموذجية لجمع النفايات، التغليف ورسكلتها بقيمة 2 مليون دولار.

* إنجاز مركب لطمر النفايات الخاصة تقنيا بقيمة 10.5 مليون دولار.

* جمع الزيوت المستعملة بقيمة 12 مليون دولار.

* تكييف نموذج لتسيير النفايات ذات الصلة بالعلاج الطبي بقيمة 1 مليون دولار[2].

-في مجال تلوث المياه والبحر والمناطق الشاطئية: بادرت الجزائر بإعداد خطة للتهيئة، إضافة إلى ذلك الشراكة مع الدول الأوروبية لتحيين تسيير الموارد المائية، وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماع. يقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية، والمتعلق بتجديد وتوسيع منشآت التموين بالماء بمبلغ 170 مليون دينار جزائري أنجزت منه 50%.

-في مجال التنوع البيئي: في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية استفادت الجزائر من الدعم التقني والمالي من طرف الصندوق العالمي للبيئة، وتجسيد ذلك في وضع مخطط لتسيير منطقة سهل قرباس بسكيكدة، من أجل الاستعمال العقلاني لموارد المنطقة المحيطة، والهدف من هذا المشروع هو المحافظة على التنوع البيئي الموجود في حالة خطرة.

[1] مليكة بوضياف، **إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 115-116.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **ملخص المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة 2001**، ص21.

وتم في سنة 2008 توقيع اتفاقية للتحسيس حول التنوع البيئي، وقد أكد وزير البيئة وتهيئة الإقليم أن الأمر يتعلق ببرنامج وطني موجه إلى جميع السلطات الوطنية ذات الطابع الوطني، والجهوي، والمحلي بهدف التحسيس و إدراج ثقافة التنوع البيئي داخل المشاريع والمجتمع ككل.

-في مجال التربية البيئية: إن الوعي بثقافة بيئية نابع من السياسة البيئية الناجحة، حيث تم ربط النظام الايكولوجي بالنظام التعليمي. وفي هذا الصدد أدرجت الجزائر دروس حول البيئة، في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني. كما أسست برامج إذاعية، وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة [1].

-مكافحة التلوث الصناعي وتحيين نوعية الهواء: قامت الجهات المختصة ببعض الإجراءات الاستعجالية لمكافحة التلوث، وتحسين نوعية الهواء. ونذكر منها:

* إزالة التلوث بثاني أكسيد الكربون، في وحدة صناعة الزنك بالغزوات.

* معالجة المتلوثات الناتجة عن وحدات المجموعة الصناعية للورق.

* تعميم استعمال البنزين الخالي من الرصاص.

* ترويج استعمال غاز البترول المميع كوقود للسيارات.

ومن المشاريع التي استفادت منها ولاية عنابة، إنشاء مركز لمراقبة نوعية الهواء في جوان 2002[2].

-**مكافحة التصحر وتطوير الغابات**: امتداد وتطبيقا لأعمال مؤتم "قمة الأرض"، وما عالجه من قضايا بيئية أهمها مشكلة التصحر، فقامت الجزائر بتخصيص مبالغ معتبرة للحد من رقعة التصحر؛ حيث تم تخصيص 800 مليون دولار لتنفيذ هذا المشروع، وتم استرجاع ما يقارب 3 ملايين هكتار، ضمن 7 ملايين هكتار كانت مهددة منذ 1996، بفضل حملات معالجة الأراضي القاحلة عن طريق التشجير.

كما عقدت عدت مؤتمرات واتفاقيات وورشات عمل بشأن هذه الظاهرة، ونظرا للمقترحات التي قدمتها الجزائر في مجال التصحر وحماية البيئة في المناطق الجافة عين وزير البيئة الجزائري سفيرا لمنظمة "صحاري العالم" سنة 2006[3].

لقد تم مباشرة أول مشروع لإعادة التصحر إلى مستوى الصحاري، وهو مشروع السد الأخضر، الذي بدأ بتنفيذه الجيش الوطني الشعبي منذ عام 1970 على مساحة قدرها 3ملايين هكتار، وهو يمتد من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية، على طول 1500 كلم، وبعرض 20 كلم، بحيث يغطي السهوب، والأطلس الصحراوي، وقد تم بذل جهود كبيرة

[1] شراف براهيمي، **مرجع سابق**، ص103.
[2] ملخص المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة 2001، **مرجع سابق**، ص13.
[3] شرف براهيمي، **مرجع سابق**، ص102.

لإنجازه 140 ألف هكتار، كحصيلة أولية لمجهودات الجيش الوطني الشعبي، ووزارة الفلاحة، ومن بين البرامج أيضا تقليص ضغط قطعان الرعي الجائر، وإنشاء أكثر من 6ملايين مشتلة من طرف المديرية العامة للغابات عام 1996[1].

كما أدرجت مسألة مكافحة التصحر وتطوير الغابات، في المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة، من خلال إنجاز حضائر وحدائق خضراء بـ 6مليون دولار، وإعداد خطة توجيهية للحفاظ على الأراضي، وحمايتها، وإصلاحها، ومكافحة التصحر بغلاف مالي يصل إلى 73 مليون، وبرنامج التهيئة المتكاملة للسهوب، في أكثر المناطق تضررا من التلوث بحوالي 32 مليون دولار[2].

-مكافحة ومراقبة الضجيج من خلال رخص البناء: يبدو للوهلة الأولى انه لا يوجد علاقة بين رخصة البناء وحماية البيئة، إلا أنه هناك علاقة وطيدة بين رخصة البناء وحماية البيئة[3]؛ حيث تعتبر رخصة البناء الأداة القانونية الفعالة في يد الجماعات المحلية لفرض احترام التدابير المتعلقة بمكافحة الضجيج، وذلك من خلال الأطر القانونية المنصوص عليها. إذ كانت البنايات بحسب موقعها معرضة لأضرار خطيرة مصدرها الضجيج يمكن رفض رخصة البناء.

ولقد حدد المرسوم 176/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 الشروط الواجب توفرها للحصول على رخصة البناء[4].

-المحافظة على التنوع البيولوجي: تتمثل إجراءات حماية التنوع البيولوجي، في وضع قائمة إحصائية بأنواع الحيوانات والنباتات، ودراسة خصائصها، وتوسيع مناطق المحميات الطبيعية، بإنشاء حضائر وطنية في ثماني مناطق هي: القالة، جرجرة، غورايا، تازا، الشريعة، تلمسان والثنية، والهدف منها هو حماية الأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض، والحفاض على التنوع البيولوجي[*].

---

[1] أحمد ملحة، **مرجع سابق**، ص ص 46-48.

[2] ملخص المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة 2001، **مرجع سابق**، ص ص-13-14.

[3] فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئة، **منجلة الباحث**، العدد 7، 2010، ص348.

[4] يحي وناس، **دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة من أجل التنمية المستدامة**، دار العرب، وهران، 2003، ص198.

[*] وقعت الجزائر على بعض الاتفاقيات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي والأنواع المهددة بالانقراض من خلال:

- الاتفاقية الدولية المتعلقة "بحماية الثورات العالمي والثقافي والطبيعي" والموقع عليه خلال الدورة السابعة عشر للندوة العالمية لليونسكو، المنعقد في باريس بتاريخ 17 أكتوبر إلى 21 نوفمبر 1972.

- المعاهدة الخاصة بـ"التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض" التي تمت المصادقة عليها في واشنطن بتاريخ 03 مارس 1973.

- اتفاقية ريو حول التنوع البيولوجي الموقع عليها في 05 جوان 1992 والتي وافقت عليها الجزائر بتاريخ 21 جانفي 1995.

وعملت وزارة تهيئة الإقليم على تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 21.5 مليون دولار من أجل حماية التنوع البيولوجي[1].

كما يلعب القطاع الخاص دور مهم في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها وكمثال على ذلك نذكر مؤسسة

"Le Monde du jardinage"* التي تقوم بجمع النفايات العضوية من مخلفات الخضر والفواكه وبقايا النباتات وإعادة رسكلتها ليتم استخدامها كأسمدة زراعية[2].

من خلال ما تقدم نستنتج أن الجزائر رغم موقعها واتساع رقعتها الجغرافية الذي أكسبها تنوع في المناخ و التضاريس، إلا أنها تعرف العديد من المشاكل البيئية كغيرها من الدول الأخرى.

ولمواجهة هذه المشاكل عملت على إنشاء العديد من المؤسسات المكلفة بمتابعة قضايا البيئة، وانشغالاتها، وسن مجموعة من القوانين في هذا الإطار، إضافة إلى تطبيقها إجراءات اقتصادية لحماية البيئة.

لكن رغم ذلك يتبين أن نجاح مهمة حماية البيئة لا يتعلق بحماية المؤسسات الرسمية فقط، بل يجب تفعيل القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، وكذا المؤسسات الإعلامية.

[1] ملخص المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة 2001، **مرجع سابق**، ص14.

* هي مؤسسة خاصة تأسست سنة 200، مقرها الرئيسي في بلدية جسر قسنطينة بالجزائر العاصمة.

[2] مقابلة مع السيد عبد الله كيشو، مدير مؤسسة Le Monde du jardinage بالحامة، في 2016/03/21 على الساعة 13.30

الخاتمة

من خلال دراستنا للقضايا البيئية في المغرب العربي توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات التي نرصدها في النقاط التالية:

- على الرغم من أن مشكلة التدهور البيئي والتلوث من أهم وأكثر المخاطر التي تهدد البيئة المغاربية خاصة إذا ما استمرت معدلات التلوث في مستوياتها الحالية؛ اذ تمثل هذه الظاهرة أزمة حقيقية تجابه الدول المغاربية. إلا أنها لم تأخذ الحيز الكبير من الاهتمام من طرف الدول المغاربية ونخبها العلمية وفعالياتها المدنية، وذلك نظرا لهشاشة العلاقات المغاربية المغاربية، وضعف التكامل المغاربي.

- إن منطقة المغرب العربي تعتبر تكتلا إقليميا طبيعيا تجمعه التضاريس، التاريخ المشترك، وحدة الدين واللغة. هذه المبررات انعكست على عمق الفكر الوحدوي فيها، إذ برزت فكرة الوحدة بين الأقطار المغاربية إبان الفترة الاستعمارية، حيث قام الزعماء الجزائريون، المغربيون والتونسيون بالتأسيس لمشاريع الوحدة في مؤتمر طنجة 1959.

- إن عمق الفكر الوحدوي لم ينعكس بشكل عمل وحدوي جسد في الواقع، فعلى الرغم من محاولات التكامل المغاربية تم التأسيس الرسمي للاتحاد المغاربي عام 1989، إلا أن حصيلته الاقتصادية والسياسية لا تزال هزيلة. فرغم مرور ست و عشرون سنة عن إنشائه لم يتمكن من إرساء أول مرحلة والمتمثلة في التكامل الاقتصادي.

- أخذت البيئة في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا من طرف المجتمع الدولي، حيث أصبح من غير المقبول الحديث عن علاقات دولية دون أن يكون للبيئة مكانة متقدة في أجندات الفاعلين فيها، خاصة بعد انعقاد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، والذي تلته مجموعة من المؤتمرات واللقاءات الخاصة بحماية البيئة ، لأن التحديات التي فرضتها البيئة أصبحت في الوقت الراهن من أهم العوامل المحدد لكيفية تطور العلاقات الدولية

- باتت مشكلة التلوث البيئي من أهم و أخطر المشاكل التي تواجهها الدول المغاربية، فعلى الرغم من السياسات والبرامج التي اتبعتها هذه الدول، إلا أنها لم تكن بالمستوى المطلوب لمواجهة هذه المشاكل المعقدة والمتداخلة التي تعانيها دول المغرب العربي

- تتوفر بالجزائر هيئات وجماعات مختصة في حماية البيئة، لكنها تواجه صعوبات في أداء مهامها والتي تأتي في مقدمتها قلة الإمكانات المادية، وعدم توفر الوسائل البشرية المتخصصة، والتي تسهر على تسيير أعمال ونشاطات حماية البيئة؛ وحتى و إن وجدت فغياب التكوين المتخصص يجعل من هذه الطاقة البشرية غير فعالة وغير قادرة على تسيير الشؤون ذات الصلة بالمحافظة على البيئة.

- للوصول إلى سياسات ناجحة في الجزائر يتعين تعبئة جميع الفاعلين المعنيين بمجال حماية البيئة، من هيئات، جماعات محلية وكذا المجتمع المدني المتمثل في جمعيات حماية

البيئة، إضافة إلى المواطنين، والقطاع الخاص وذلك من أجل رفع التحدي المتمثل في حماية البيئة بمختلف مكوناتها.

وعليه؛ فإن نظامنا الأيكولوجي هو محيطنا الذي نعيش فيه ونستمد منه مستلزمات حياتنا، وإن أي تهديد يواجه نظامنا هذا هو خطر محدق بحياتنا ومستقبلنا، كما أن استمرار استنزافنا لخيرات كوكبنا بشكله الحالي يجعل المخاطر البيئية والمناخية تتحول إلى تهديدات أمنية وجودية مستعصية، وهو ما فهمته الدوائر المستنيرة في الغرب والشرق، وهو ما يجب أن تفهمه بدورها دوائر صناعة القرار داخل الأقطار المغاربية، وبداية الفهم هي من تفعيل الاندماج المغاربي كونه الطريق الأسهل لاحتواء مشاكل بيئية مشتركة كغيرها من مقومات التكامل المغاربي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب السماوية:

1. القرآن الكريم

2- المعاجم:

1. المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1993.

3- الكتب:

1. إبراهيم (طارق) و الذسوقي (عطية)، **الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2009.1.
2. أبو العطل (رياض صالح) ، **حماية البيئة في ضوء القانون الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2009.
3. أبو جرة (سلطاني)، **أنظمة في وجه الإعصار: ثورة تونس نموذجا**، الشروق للإعلام و النشر، القبة، الجزائر، 2011.
4. أبو عواد (إبراهيم)، **علوم الأرض والبيئة**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009.
5. أبو عيانة (فتحي محمد) ، **جغرافية إفريقية**، دار النهضة العربية، لبنان، (د س ن).
6. أبوراس (محمد الشافع) ، **نظم الحكم المعاصر**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1984.
7. الأشرم (محمود)، **اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
8. أمين حسن (سحر)،**موسوعة التلوث البيئي**، دار دجلة، عمان، الأردن، 2008.
9. أوملیل (علي) ، **النخبة الوطنية وفكرة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
10. الألفي (عادل ماهر)، **الحماية الجنائية للبيئة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر،2009.
11. التميمي (كامل مهدي) ، **مبادئ التلوث البيئي**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

12. الجابري (محمد عابد) ، **فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
13. الجزار (جعفر) ، **ماستريخت والصراع الأوروبي الخفي**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1993.
14. الجوارنة (شادي خليفة)، **اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي**، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2014.
15. الحلو (ماجد راغب)، **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة** ، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2002.
16. الحمد (رشيد) و صابريني (محمد سعيد)، **البيئة ومشكلاتها**، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.
17. الخزرجي (تامر كامل) ، المشهداني (ياسر علي)، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
18. الخطيب (عماد محمد دياب)، **البيئة حمايتها، تلوثها، مخاطرها**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005.
19. الخولي (أسامة) و طلبة (مصطفى)، **البيئة وقضايا التنمية**، عالم المعرفة، سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 2002.
20. السعدي (حسين)، **أساسيات علم البيئة و التلوث**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، (د.س.ن).
21. العزاوي (نجم) وحكمة النقار (عبد الله)، **إدارة البيئة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
22. الفيل (علي عدنان) ، **التشريع الدولي لحماية البيئة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
23. الفيلالي (محمد)، **مفهوم المغرب العربي: تطوره، تصوراته، ممارساته وعلاقته بالوعي القومي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
24. الكثيري (مصطفى)، **الخصوصية والتاريخية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية**، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن، 1986.
25. اللاوندي (سعيد)، **أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2003.

26. المخادمي (عبد القادر رزيق) ، **نزاعات الحدود العربية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.

27. المدني (توفيق)، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006.

28. المسفر (محمد صالح)، **العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها**، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1997.

29. النكلاوي (أحمد) ، **أساليب حماية البيئة من التلوث**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

30. الهرماسي (محمد عبد الباقي)، **التغيير الاجتماعي والاقتصادي ومضاعفاته السياسية: المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.

31. الهيثي (صبري فارس) و أبو سميرة (حسن)، **جغرافية الوطن العربي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

32. السيد (سامح عبد القوي)، **التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2012.

33. بخوش (مصطفى)، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف** ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.

34. بن خلف (عبد الوهاب)، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، دار طليطلة، الجزائر، 2010.

35. بن قويدر (نورالدين)، **الإدريسي في الجغرافيا**، دار هومة للطباعة والنشر، بوزريعة، الجزائر، 2002.

36. بن محمد الميلي (مبارك)، **تاريخ الجزائر القديم والحديث**، ج1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان، (د.س.ن).

37. بوران (علياء ماتو) وأبو ديبة (محمد حمدان) ، **علم البيئة**، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

38. بوطالب (محمد) وآخرون، **جغرافية الجزائر والمغرب العربي**، الديوان الوطني للمطبوعات الدراسية، الجزائر، 2005.

39. بوقارة (حسين)، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**، دار هومة، الجزائر، 2010.

40. تروان (جون فرانسو) ، **المغرب العربي الإنسان والمجال**، ترجمة علي التومي وعبد الكريم سالم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، (د س ن).
41. توفيق (محسن عبد الحميد)، **الإدارة البيئية في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم، تونس، 1993.
42. جميلة (الحوزي)، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، **مجلة اقتصاد شمال إفريقيا**، العدد 5، (د.س.ن).
43. جودة (حسين جودة)، **جغرافية إفريقيا الإقليمية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1998.
44. جونز (مايكل) وآخرون، **حالة المدن العربية: تحديات التحول الحضري**، ترجمة ديانا نغوي، ط2، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2012.
45. حرب (علي)، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2011.
46. حسين (خير الدين)، حول الربيع الديموقراطي العربي: الدروس المستفادة، **الربيع العربي إلى أين؟في: أفق جديدة للتغير الديموقراطي**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012.
47. خلف (بشير)، **الثقافة البيئية: الوعي الغائب**، مطبعة مزورا للنشر والتوزيع، الوادي، الجزائر، 2008.
48. دده (محمد)، الحراك الجماهيري العربي: ثورة أم صناعة لفرصة؟ **الربيع العربي ...إلى أين؟ في : أفق جديدة للتغيير الديموقراطي**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012.
49. دهبية (محمد محمود)، **علم البيئة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
50. ربيع (عادل مشعان)، **مشاكل بيئية معاصرة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
51. زكري (رمزي)، **الديون والتنمية: القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية**، دار المستقبل، القاهرة، مصر، 1985.
52. زياد (خليفة عبد المقصود)، **الإنسان والأمن البيئي**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

53. سعيد السماك (محمد أزهر)، **الجغرافية السياسية المعاصرة**، دار الأمل للنشر و التوزيع، الأردن، 1998.
54. سعيد الملكاوي (ابتسام)، **جريمة تلويث البيئة: دراسة مقارنة** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
55. سعيدون (ناصر الدين)، **الجزائر منطلقات وآفاق: مقاربة للواقع الجزائري من خلال مفاهيم وقضايا تاريخية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000.
56. سوادي (عبده محمد) و عمار الحاج (صالح)، **تاريخ المغرب الإسلامي**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، مصر، 2004.
57. صابور (محمد صادق)، **مناطق الصراع في إفريقيا**، دار الأمين، مصر، 2006.
58. صالحي (صالح)، **الإمكانات المتاحة والاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة**، دار الهدى، (د م ن)، 2005.
59. عبد الحميد (سعد زغلول)، **تاريخ المغرب العربي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1995.
60. عبد القوي (محمد حسين)، **الحماية الجنائية للبيئة الهوائية**، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 2002.
61. عبد الله (مصطفى) وخشيع (أبو القاسم)، **الشراكة الأورومتوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة**، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، 2002.
62. عبدالله (عبد الخالق)، **التبعية الثقافية: مناقشة نظرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1992.
63. عبد النور (ناجي) ، **الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012.
64. عبد الوارث (عبده عبد الجليل)، **حماية البيئة البحرية من التلوث في التشريعات الدولية الداخلية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006.
65. عبدالرزاق التميمي (رعد سامي) ، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، دار دجلة، عمان، الأردن، 2008.
66. عبيد (هاني) ، **الإنسان والبيئة، منظومات الطاقة والبيئة السكانية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
67. علي إبراهيم (عيسى) ، **مشكلات اقتصادية و سياسية: رؤية جغرافية معاصرة**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.

68. علي السكري (علي) ، **البيئة وقيم المجتمع**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2002.

69. عمورة (جمال) ،رحمون (هلال) ، **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية**، دار الهدى، الجزائر، 2005.

70. عوض (محسن) وآخرون، **الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها**، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1989.

71. قريد (سمير)، **حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

72. كارتر (سوزان)، **البيئة، المخاطر والأخطار**، ترجمة أحمد طلعت البشيشي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.

73. لبيب (الطاهر) و آخرون، **وحدة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987.

74. لحاج (علي)، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005.

75. لطفي (عامر)، **الاقتصاديات الست الأغنى في العالم**، دار الرض للنشر، دمشق، سوريا، 2003.

76. لطفي عبد الله (عبد الفتاح)، **جغرافية الوطن العربي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

77. لعروق (محمد الهادي)، **أطلس الجزائر و العالم**، دار الهدى، الجزائر، (د س ن).

78. مانع (جمال عبد الناصر)، **اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية**، دار العلوم، عنابة، 2004.

79. محاسنة (إحسان علي) ، **البيئة والصحة العامة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2002.

80. محمد أبو العلا (يسرى)، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر)، (د س ن).

81. محمد أبو عيت (كوثر)، **النظام البيئي وصحة المجتمع**، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

82. محمد حافظ (معمر رتيب)، **اتفاقية بازل ودورها في حماية البيئة الخطرة: دراسة تحليلية**، دار النهضة العربية، مصر، 2008.

83. محمد حسن عبد الله (إيمان)، **الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية**، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، 2012.
84. محمد شرف (محمد إبراهيم)، **المشكلات البيئية المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008.
85. محمد عابد الجابري، **فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987
86. مدني (أحمد توفيق)، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2001.
87. (--)، ربيع الثورات الديموقراطية العربية، **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديدة للتغير الديموقراطي**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012.
88. مشروب (إبراهيم)، **التخلف والتنمية: دراسات اقتصادية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2002.
89. مصطفى قاسم (خالد) ، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، دار الجامعة ، الاسكندرية، مصر، 2007.
90. معراف (إسماعيل) ، **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995.
91. (- -) ، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث الشرعية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2010.

92. مقلد الغنيمي (عبد الفتاح) ، **موسوعة المغرب العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1994.
93. ملحة (أحمد)، **الرهانات البيئية في الجزائر**، مطبعة النجاح، الجزائر، 2000.
94. نافعة (حسن)، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004.
95. هارون (علي أحمد)، **أسس الجغرافية السياسية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، (د س ن).
96. وناس (يحي)، **دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة من أجل التنمية المستدامة**، دار العرب، وهران، 2003.

97. يونس (إبراهيم أحمد يونس)، **البيئة والتشريعات البيئية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

4- <u>المجلات</u> :

1. الإدريسي (رشيد)، المغرب الموحد ومسألة الأمازيغية، **مجلة المغرب العربي**، العدد 2، 2009

2. العبيدي (عمر جاسم محمد) ، مشكلة الصحراء الغربية في السياسة الإقليمية للجامعة العربية، **الحوار المتمدن**، العدد 3599، 2012.

3. العسري (عمر)، "مشروع الحكم الذاتي وآفاق التعاون المغاربي"، **مجلة الفقه والقانون**، 2008.

4. القبندي (عنود) ، "تلوث المياه في الوطن العربي: تأثيرات معاكسة لسوء التخطيط البيئي"، **مجلة بيئتنا**، العدد 130، (د ت ن).

5. براهيمي (شراف) ، "البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001 – 2011="، **مجلة الباحث**، عدد 12.

6. بن الصغير (عبد العظيم)، "الأمن الإنساني والحرب على البيئة"، **مجلة المفكر**، العدد 5، ص93.

7. بن مريم (محمد) و قضاوي (عبد القادر) ، "دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني: دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر". **رؤية استراتيجية**،يوليو 2015.

8. بن يونس (كمال) ، "الاتحاد المغاربي بعد الربيع العربي: قنابل موقوتة وحروب استنزاف جديدة"، **الشرق الأوسط**، العدد 12838، 2014.

9. زنبوعة محمود، "الأمن المائي العربي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 23، العدد 1، 2007، ص182.

10. سليمان (عبد الحكيم)، "الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية، الأسباب والمبررات"، **الحوار المتمدن**، العدد 4348، 2014.

11. عبد الله تركماني، كيفيات التعاطي المغاربي المجدي مع التحديات ، **الحوار المتمدن**،العدد2491، 2008.

12. لعجال أعجال (محمد أمين) ، "معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، **مجلة المفكر**، العدد 5، مارس 2010.

13. مسدور (فارس)، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئة، **منجلة الباحث**، العدد 7، 2010.

5- <u>المقابلات</u>:

1. مقابلة مع السيد كيشو (عبد الله) ، مدير مؤسسة Le Monde du jardinage بالحامة، في 2016/03/21 على الساعة 13.30

2. مقابلة مع السيد خبر (جمال)، مدير المحافظة الوطنية للساحل، بوزارة التهيئة العمرانية والبيئة، يوم 2016/03/22 على الساعة 15.00.

6- <u>الرسائل الجامعية</u>:

1. بخوش (صبيحة)، **اتحاد المغرب بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعيقات السياسة 1989-2007**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007.

2. بلقاسمي (رقية)، **التكامل الإقليمي المغاربي، دراسة في التحديات و الآفاق المستقبلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011.

3. بوضياف (مليكة)، **إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009.

4. بيرم (فاطمة)، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/2009.

5. حسونة (عبد الغني)، **الحماية القانونية في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

6. خنيش (سنوسي) ، **استراتيجية إدارة حماية البيئة في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.

7. سويسي (جمعة أحمد) ، **المغرب العربي، التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

8. عمارة (نورة)، **النمو السكاني والتنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012.

9. لعجال أعجال (محمد أمين) ، **استراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، الجزائر، 2007.

7- <u>الملتقيات والمؤتمرات</u>

1. الشابي (علي) ، **الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي**، ورقة قدمت في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة" بالدوحة، 17-18 فيفري 2013.

2. الشكري (محمد) ، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي**: رؤية عربية للتنمية الاقتصادية، 7 –8نوفمبر 2007 ، الدوحة، قطر.

3. مالكي (محمد) ، **الاتحاد المغاربي ورهانات التكتلات الإقليمية**، ورقة قدمت في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة" بالدوحة، في 17 – 18 فيفري 2013.

4. مقري (عبد الرزاق) ، **"الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية"**، ورقة قدمت في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة" بالدوحة، 17 ، 18 فيفري 2013.

8- <u>التقاريـــر</u>

1. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2001**.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **ملخص المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة 2001**.

4. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2005.**

5. الديوان للإحصائيات، التقرير السنوي حول النمو السكان سنة 2015.

9- <u>المواقع الالكترونية</u>:

1. الزيات (محمد مجاهد) ، **"**العلاقات العربية – العربية بعد الثورات: تحديات جديدة**"**، معهد العربية للدراسات، على الموقع: **/http//www.alarabiya.net.**

2. الصفتي (عادل) ، الربيع العربي ... ماذا يعني؟، معهد العربية للدراسات، على الموقع: **/http//www.alarabiya.net.**

3. المعهد الدولي للتنمية المستدامة، **"**ملخص مؤتمر تغير المناخ المنعقد في جنيف 8-13 فبراير 2015**"** من موقع:.**http//www.iisd.ca/climate/adp/adp .**

4. بن مشري (عبد الحليم) و نبن يخلف (عبد الوهاب) ، **"**التنافس الدولي على منطقة المغرب العربي**"**، مركز الجزيرة للدراسات، من موقع: **//http//studies.aljazeera.net.**

5. جزار (آلاء)، **"**تضاريس المغرب العربي**"**، من موقع:**http//mawdoo3.com/jahods.**

6. شحاتة (حسن أحمد)، **"**البيئة والمواجهة: دراسة تحليلية**"**، ص10، من موقع:**www.kotobarabia.com**.

7. صباحي (محمد) ، **"**جغرافية المغرب العربي**"**، من موقع:

http//geo-kelaa.blogsport.com/.

8. ولد القابلة (إدريس)، **"**إشكالية الماء بالمغرب العربي**"**: المغرب نموذجا، دار ناشري للنشر الالكتروني ، من موقع: **http//www.nachiri.net/**.

ثانيا: <u>المراجع باللغة الأجنبية</u>:

1. Alfredo G. A. Valladao, **Les Mutations dès l'ordre mondial géopolitique des grandes puissances 1980-1995**, édition la couverte, Paris, 1994.

2. André Charles Julien, **L'Afrique du nord en marche**, Paris, Gallimard, 1975.

3. Azzouz Kerdour, **Le partenariat politique et de seairiteen méditerrané, quel bilan**, Dar Elhouda, Algérie, 2004, p17.

4. Paul Balta, **Le Grand Maghreb**, Edition la phonic, Alger, 1990.

الفهـرس

1- فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
المقدمة	أ – ه
الفصل الأول: واقع التعاون المغاربي	
المبحث الأول: الخلفية التاريخية لفكرة المغرب العربي	8
المطلب الأول: تحديد مفهوم المغرب العربي	8
المطلب الثاني: نشأة وتطور مسار المغرب العربي الكبير	11
المبحث الثاني: مقومات الوحدة المغاربية	15
المطلب الأول: المقومات الداخلية لقيام اتحاد المغرب العربي	15
المطلب الثاني: الدوافع الخارجية لقيام اتحاد المغرب العربي	19
المبحث الثالث: تحديات المشروع التكاملي في المغرب العربي	21
المطلب الأول: التحيات الداخلية	21
المطلب الثاني: التحديات الخارجية	29
المبحث الرابع: الربيع العربي و تأثيره على العلاقات المغاربية	33
المطلب الأول: أحداث الربيع العربي	33
المطلب الثاني: أثر الربيع العربي على العلاقات المغاربية – المغاربية	36
الفصل الثاني: البيئة و تهديداتها المغرب العربي	
المبحث الأول: تطور قضية البيئة في العلاقات الدولية	40
المطلب الأول: تعريف البيئة	40
المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية للبيئة	45
المبحث الثاني: جغرافية المغرب العربي	51
المطلب الأول: الموقع والتضاريس	51
المطلب الثاني: المناخ والموارد المائية	56
المبحث الثالث: المشاكل البيئية في المغرب العربي	57
المطلب الأول: تلوث الهواء	59
المطلب الثاني: تلوث التربة	62
المطلب الثاني: تلوث المياه	64

الفصل الثالث: البيئة في الجزائر	
المبحث الأول: خصائص الإقليم والسكان في الجزائر	67
المطلب الأول: خصائص الإقليم	67
المطلب الثاني: الخصائص السكانية	69
المبحث الثاني: المشاكل البيئية في الجزائر	76
المطلب الأول: تلوث الهواء	76
المطلب الثاني: تلوث المياه ونذرتها	77
المطلب الثالث: تلوث التربة	79
المبحث الثالث: سياسة حماية البيئة في الجزائر	81
المطلب الأول: الهياكل الإدارية المكلفة بالبيئة في الجزائر	81
المطلب الثاني: آليات حماية البيئة في الجزائر	84
الخاتمة	88
قائمة المرجع	90
الفهرس	102

2- فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	موقع المغرب العربي	52
02	تضاريس المغرب العربي	55
03	موقع الجزائر	68
04	مناخ الجزائر	71
05	توزيع الغطاء النباتي في الجزائر	73

3- فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أغلفة الكرة الأرضية	45

4- فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور عدد سكان المغرب العربي من سنة 1960 – 2011	17
02	تطور عدد سكان الجزائر خلال الفترة ما بين 1965 – 2015	74